

الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي

ودوره في إصلاح الأزهر الشريف

دكتور

عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد

كلية اللغة العربية بالزقازيق

ملخص

شهد الأزهر الشريف في أواخر القرن التاسع وبداية القرن العشرين حركة إصلاحية شاملة استهدفت إصلاح نظم الدراسة والتعليم والإدارة، وإذا كان الإمام محمد عبده قد تصدر هذه الحركة فقد عاونه عدد من علماء الأزهر الذين كان لهم دور كبير في تدعيمها، وحرصوا على استمرارها بعد وفاة الإمام، ومن هؤلاء العلماء تبرز شخصية الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي، الذي تولى عددًا من الوظائف الإدارية في الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، فاكتسب خبرة كبيرة بشؤون الأزهر وأحواله، ووقف على مشكلاته، وما يعوق حركة الإصلاح والتطوير به، فكانت لديه الرغبة في تطوير وإصلاح كل موقع عمل به، وحقق في كل ذلك نجاحًا كبيرًا، كما كان له مشروعاته الإصلاحية الخاصة التي ضمنها عددًا من التقارير والمذكرات التي رفعها إلى الحكام والمسؤولين في الحكومة والأزهر فكانت موضع عنايتهم واهتمامهم، واعتمدوا كثيرًا مما تضمنته من مقترحات كأساس لإصلاح الأمور في الأزهر، وهو ما أثبته البحث في كثير من المواضع.

وهذا البحث وعنوانه "**الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي ودوره في إصلاح الأزهر الشريف**" ينقسم إلى قسمين: يتناول الأول منهما ترجمة وافية للشيخ محمد حسنين مخلوف، أما الآخر فيعرض لجهوده وإسهاماته في حركة الإصلاح في الأزهر والمؤسسات التابعة له، متتبعًا تدرجه الوظيفي حتى عزله من وظائفه الرسمية، وجهوده الإصلاحية خلال هذه الفترة، والمهام التي اضطلع بها لتطبيق القوانين التي استهدفت إصلاح الأزهر، وآراءه في هذه القوانين والنظم، وكذلك جهوده في حركة إصلاح الأزهر بعد تركه الوظائف

الرسمية. وقد اعتمد البحث بصفة رئيسة على مجموعة وثائق وكتابات الشيخ محمد حسنين المحفوظة ضمن مجموعة وثائق ابنه الشيخ حسـنين مخلـوف، وكذلك الوثائق المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، والأزهر الشريف، إلى جانب مجموعة متميزة من المصادر والمراجع المتميزة التي تؤرخ للأزهـر خلال فترة البحث.



Abstract

At the end of ninetieth and early twentieth centuries, Al-Azhar witnessed a comprehensive reform movement aimed at reforming the study, education and administration systems. Imam Muhammad Abdo was the leader of this movement, he had been supported by a number of al-Azhar scholars who played a major role in supporting this reform. Among these scholars is the personality of Sheikh Muhammad Hassanein Makhlouf Al-Adawi, who held a number of administrative positions in Al-Azhar and his religious institutes. He gained considerable experience in Al-Azhar affairs and problems, and hindered the reform and development movement. He achieved great success. He also had his own reform projects, which included a number of reports and memos he submitted to the rulers and officials of the government and Al-Azhar. They adopted many of their proposals as a basis for reforming matters in Al-Azhar in many places.

This research, entitled "Sheikh Muhammad Hassanein Makhlouf al-Adawi and his role in the reform of Al-Azhar Al-Sharif" is divided into two parts: the first of which is a full translation of Sheikh Mohammed Hassanein Makhlouf, while the other presents his efforts and contributions to the reform movement in Al-Azhar and its affiliated institutions, His efforts in reforming Al-Azhar, his views on these laws and regulations, and his efforts in reforming Al-Azhar after leaving official posts. The research was based mainly on the collection of documents and writings of Sheikh Mohammed Hassanein, preserved in the collection of documents of his son Sheikh Hassanein Makhlouf, as well as documents preserved at the National Archives of Cairo and Al-Azhar Al-Sharif, as well as a distinguished collection of sources and references to the distinguished history of Al-Azhar during the period of research.

أولًا: ترجمة الشيخ محمد حسنين مخلوف

اسمه ولقبه:

محمد بن حسنين بن محمد بن علي مخلوف العدوي المالكي الأزهري الخلوتي المصري، وكنيته (أبو الفتوح)، ولقب بشمس الدين[1].

مولده ونشأته:

ولد الشيخ محمد حسنين مخلوف في ١٥ رمضان ١٢٧٧هـ/ ٢٦ مارس ١٨٦١م ببني عدي بمديرية أسيوط، وترعرع في كنف أسرته العريقة في المجد والحسب والعلم والعرفان[2] ، فقد كان والده الشيخ حسنين محمد علي مخلوف المولود ببني عدي في سنة ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٦م ممن درس بالأزهر فتتلمذ على يد مجموعة من كبار العلماء منهم الشيخ إبراهيم الباجوري والشيخ مصطفى البولاقي والشيخ إسماعيل الحلبي وغيرهم، وقد أجازه شيوخه وشهدوا له بالسبق، واستمر في الدراسة حتى أذن له بالتدريس ثم عاد إلى بلده فاشتغل بالتدريس والتعليم والإفتاء والإرشاد فأفاد وتتلمذ على يديه نخبة من

---

(١) محمد بن محمد المراغي الجرجاوي، شذى العرف الندي في ذكر تراجم علماء بني عدي، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٥٨٠١ تاريخ، ص ٤٥؛ ترجمة الإمام الحجة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري، جمعية النهوض بالدعوة الإسلامية، مطبعة المدني، د، ت، ص ٥؛ زكي مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، مكتبة مجاهد بالقاهرة، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م، ج ٢، ص ١٦٠؛ محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد في القرن الرابع عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) الإمام القدوة أحمد بن شرقاوي الخلفي، ط ٢، ١٩٩٨م، ص ٧٨.

(٢) فرج سليمان فؤاد، الكنز الثمين لعظماء المصريين، مطبعة الاعتماد، ١٩١٧م، ج ١، ص ١٧٩.

التلاميذ، وكان له عناية خاصة بعلوم الرياضيات والفلك[1]، ومن مؤلفاته "الكلمات الحسان في فضائل ليلة النصف من شعبان"، وله تعليقات قيمة على تفسير الجلالين وتوفي في سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م[2]، أما جده لوالدته فهو الشيخ محمد خُضاري العدوي المالكي الأزهري له عدة مؤلفات منها "شرح خُضاري على الآجرومية"[3].

حفظ الشيخ محمد حسنين القرآن الكريم في بلدته على عدد من القراء، ثم جوّده على يد عالم الصعيد الشيخ حسن أحمد رفاعي الهواري العدوي، كما درس بها مبادئ العلوم، ثم التحق بالأزهر فتتلمذ على كبار علمائه ومنهم: الشيخ محمد خاطر العدوي، والشيخ حسن محمد داود العدوي شيخ رواق الصعايدة، والشيخ أحمد كبوه العدوي، والشيخ إبراهيم دقيش العدوي، والشيخ أحمد الرفاعي الفيومي المالكي، والشيخ محمد الروجي، والعلامة محمد راضي البحراوي البوليني (الكبير) والشيخ محمد الروبي الفيومي، والشيخ أحمد أبو خطوة المنوفي، والشيخ عبد الرحمن الشربيني، والشيخ عرفة السفطي، والشيخ مصطفى السفطي، والشيخ محمد الإنبابي والشيخ محمد عبده وغيرهم من كبار

---

(١) الشيخ محمد حافظ العدوي، ترجمة الشيخ حسنين مخلوف العدوي، ورقة مخطوطة بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف؛ حسنين مخلوف، مذكرات داعية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، د، ت، ص ١٦٠.

(٢) عبد الكريم الشوكة الموسوي البغدادي، ترجمة حياة حافلة لمولانا الإمام العلامة الشيخ حسنين محمد مخلوف، مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف ببني عدي (عليه تعليقات وتصحيحات بيد الشيخ حسنين مخلوف)، ص ٣، ٤؛ ترجمة الإمام الحجة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري، ص ٦.

(٣) محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٧٨.

علماء الأزهر في عصره، وممن أجازه الشيخ حسن الطويل الذي أجازه بثبت الشيخ محمد الأمير المالكي عن الشيخ علي الصعيدي العدوي، كما أجازه الشيخ أحمد بن محجوب الرفاعي الفيومي، وأجازه الصوفي الكبير الصالح الشيخ حسين بن حسين الحسني التهامي وغيرهم(١).

وقد امتدت دراسة الشيخ محمد حسنين مخلوف بالأزهر لمدة اثنتي عشرة سنة ظهر فيها نبوغه وتفوقه على أقرانه؛ فاختاره الشيخ محمد الإنبابي ثاني اثنين من المالكية لنيل شهادة العالمية، وكلّفه بوضع رسالة في مبادئ العلوم، وعيّن له موضوعًا في علم الأصول ليُناقش مع الرسالة، ويؤدي درسًا في هذا الموضوع أمام لجنة برئاسته، وعضوية عدد من كبار علماء الأزهر وهم: الشيخ عبدالقادر الرافعي، والشيخ حسين الطرابلسي، والشيخ أحمد شرف الدين المرصفي، والشيخ عبد الرحمن الشربيني، والشيخ سليم البشري، والشيخ حسن داود العدوي، ومَثُل الشيخ أمام اللجنة فتم مناقشة الرسالة في منزل الشيخ الإنبابي، وحصل على العالمية مع الإجازة بالتدريس من الدرجة الأولى الممتازة(٢)، وصدرت له براءة بها من الخديو محمد توفيق بتاريخ ١٩ شعبان

---

(١) محمد بن محمد المراغي الجرجاوي، شذى العرف الندي في ذكر تراجم علماء بني عدي، ص ٤٦؛ محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، تراجم علماء بني عدي، مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف، ج ٣، ص ٢٤٧؛ زكي مجاهد، الأعلام الشرقية، ج ٢، ص ١٦٠، محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٧٨، ٧٩.

(٢) محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٢٤٧؛ محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٧٩.

١٣٠٥هـ/ ٣٠ أبريل ١٨٨٨م، وأُذن له بالتدريس في الأزهر في مختلف العلوم[١].

عُني الشيخ محمد حسنين منذ اشتغاله بالتدريس بعلوم الفلسفة وعلم الكلام وعلم المنطق وعلم الهيئة وعلوم الجبر والحساب والمقابلة، واستمر على ذلك بعد صدور بعض القوانين للإصلاح الأزهر، وكان ذلك نواة عدّ علم الحساب والجبر من العلوم الأساسية في النظم الحديثة بالأزهر، وقد تخرج على يديه في هذه العلوم نخبة من طلاب الأزهر في ذلك العهد وتولوا تدريسها بالأزهر في ظل النظم الحديثة، وكان الشيخ محمد حسنين نفسه من مدرسي الحساب والجبر في الأزهر[٢].

وظائفه:

تولى الشيخ محمد حسنين عددًا من الوظائف وذلك على النحو التالي:

- عمل الشيخ محمد حسنين بالتدريس بالأزهر، وذلك بعد حصوله على إجازة التدريس من الدرجة الأولى، وصدر بيورلدي[٣] من الخديو محمد توفيق

---

(١) مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، بيورلدي بتوقيع الخديو توفيق بالإذن بالتدريس للشيخ محمد حسنين مخلوف، بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٠٥هـ؛ إعلان من مشيخة الأزهر باجتياز الشيخ محمد حسنين مخلوف امتحان التدريس والإذن له بالتدريس في الجامع الأزهر، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٣٠٥هـ

(٢) ترجمة الإمام الحجة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري، ص ٩؛ محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٢٤٨؛ محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٨٠.

(٣) بيورلدي: فعل ماضي مبنى للمجهول من المصدر التركي (بيو رمق) بمعنى أن يأمر ومعنى كلمة بيورلدي هو (أمر بـ) تحولت هذه الصيغة الفعلية إلى الاسمية وصارت علماً على الأمر المكتوب بالرسم الهمايوني الصادر من الصدر الأعظم أو من أحد الولاة . أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، من الدخيل، دار المعارف، د، ت، ص ٤٩، ٥٠.

في ١٩ شعبان ١٣٠٥هـ/ أول مايو ١٨٨٨م [١]، وظل يعمل بالتدريس ومعدودًا من مدرسي الجامع الأزهر رغم تنقله في الوظائف حتى ٢٧ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ / ٢٨ مايو ١٩٠٨م[٢].

- اختير ليكون أول أمين للمكتبة الأزهرية في ١٣١٤هـ/ ١٨٩٧م حتى سنة ١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨م[٣]، وقد أضيف إليه في بعض السنوات وظيفة "مراقب عموم الكتبخانات الأزهرية"[٤]، وقد استمر في الوظيفة الأخيرة بعد تعيينه مفتشًا عامًا للأزهر في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ/٢٩ مايو ١٩٠٨م وتعيين الشيخ محمد طه البشري أمينًا للمكتبة[٥] .

(١) وثائق الشيخ حسنين مخلوف، بيورلدي من الخديو محمد توفيق، بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٠٥هـ؛ إعلان من مشيخة الأزهر باجتياز الشيخ محمد حسنين مخلوف امتحان التدريس والإذن له بالتدريس في الجامع الأزهر، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٣٠٥هـ

(٢) الأزهر، هيئة كبار العلماء، ملف خدمة الشيخ محمد حسنين مخلوف، رقم ١٤٤٨.

(٣) محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٢٤٨؛ محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٧٩.

(٤) أبو الوفا المراغي، كلمة تاريخية عن المكتبة الأزهرية، مخطوط بمكتبة الأزهر، رقم ٤٢٩٥ تاريخ، رقم عام ٥٥٢٩٩، ص ٥٤.

(٥) دار الوثائق القومية، الأزهر، ٠٠٢١٤٦ – ٥٠٠٤، قيد محاضر وجلسات مجلس إدارة الأزهر، جلسة ٢٨ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ/٢٩ مايو ١٩٠٨م، وقد ذكر أحمد شفيق باشا أن الشيخ محمد حسنين عين مفتشًا للأزهر بناء على قرار المجلس الأعلى للأزهر في جلسته بتاريخ ١٧ مارس ١٩٠٨م وهو مخالف لما ورد في محاضر مجلس الإدارة. أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، مطبعة مصر، ط ١، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، ج ٢، ق ٢، ص ١٤٠؛ محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٢٥١.

- عين مفتشًا عامًا للأزهر والمعاهد الدينية بقرار من مجلس إدارة الأزهر في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ/٢٩ مايو ١٩٠٨م، وقد صدق المجلس الأعلى على هذا القرار في ٤ جمادى الأولى ١٣٢٦هـ/ ٣ يونيو ١٩٠٨م [(١)]، وشغل هذه الوظيفة حتى ٢٣ شوال ١٣٢٦هـ/١٧ نوفمبر ١٩٠٨م[(٢)].
- عُين شيخًا للمعهد الأحمدي بطنطا في ٢٣ شوال ١٣٢٦هـ/ ١٧ نوفمبر ١٩٠٨م [(٣)] مع الإشراف على معهدي دمياط[(٤)] ودسوق[(٥)].

---

(١) دار الوثائق القومية، الأزهر، الصادر، كود ٠٠٠٠٣٧- ٥٠٠٤، السايرة، رقم ١٢٢٩، إلى الشيخ محمد حسنين العدوي، في ٣ يونيو ١٩٠٨م، ورقم ١٢٧٤، إعلام بقرار المجلس العالي، في ٢٣ يونيو ١٩٠٨م، الصادر إلى دمياط، رقم ٨، في ٤ جمادى الأولى ١٣٢٦هـ/ ٣ يونيو ١٩٠٨م وإلى شيوخ معاهد طنطا ودسوق والإسكندرية.

(٢) المصدر السابق، الأزهر، ٠٠٢١٤٦ – ٥٠٠٤، قيد محاضر وجلسات مجلس إدارة الأزهر، جلسة ٢٣ شوال ١٣٢٦هـ/١٧ نوفمبر ١٩٠٨م؛ الأزهر، هيئة كبار العلماء، ملف خدمة الشيخ محمد حسنين مخلوف، رقم ١٤٤٨.

(٣) الأزهر، هيئة كبار العلماء، ملف خدمة الشيخ محمد حسنين مخلوف، رقم ١٤٤٨؛ مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، من الشيخ حسونة النواوي إلى الشيخ محمد حسنين العدوي المالكي، في ٢٣ شوال ١٣٢٦هـ/ ١٧ نوفمبر ١٩٠٨م.

(٤) دار الوثائق القومية، الأزهر، الصادر، كود ٠٠٠٠٣٧- ٥٠٠٤، الصادر إلى دمياط، رقم ٨، في ٤ جمادى الأولى ١٣٢٦هـ/ ٣ يونيو ١٩٠٨م.

(٥) المصدر السابق، كود ٠٠٠٠٣٧- ٥٠٠٤، السايرة، رقم ١٢٢٩، إلى الشيخ محمد حسنين العدوي، في ٣ يونيو ١٩٠٨م، ورقم ١٢٧٤، إعلام بقرار المجلس العالي، في ٢٣ يونيو ١٩٠٨م، الصادر إلى دمياط، رقم ٨، في ٤ جمادى الأولى ١٣٢٦هـ/ ٣ يونيو ١٩٠٨م وإلى شيوخ معاهد طنطا ودسوق والإسكندرية.

- عُين مديرًا عامًا للأزهر والمعاهد الدينية بموجب إرادة سنية بتاريخ ٦ شوال ١٣٣١هـ/ ٧ سبتمبر١٩١٣م[١]، ثم أضيفت إليه وظيفة وكيل الجامع الأزهر بإرادة سنية في ٤ صفر ١٣٣٢هـ/ أول يناير ١٩١٤م [٢] ، وقد عُزل من وظائفه بإرادة سلطانية من السلطان حسين كامل في ١٥ شوال ١٣٣٣ه/ ٢٦ أغسطس ١٩١٥م[٣].

وإلى جانب هذه الوظائف فقد كان الشيخ محمد حسنين مخلوف عضوًا في مجلس إدارة الأزهر بموجب إرادة سنية من الخديو عباس حلمي الثاني في ٢٠ ذي القعدة ١٣٢٢هـ/٢٦ يناير ١٩٠٥م[٤]، كما اختير عضوًا في هيئة

---

(١) مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، صورة الإرادة السنية الصادرة لصاحب العطوفة رئيس مجلس النظار بتاريخ ٦ شوال ١٣٣١هـ/ ٧ سبتمبر ١٩١٣م. وتوجد نسخة منها ضمن وثائق مشروع ذاكرة الأزهر، برقم ١٠٦١٥- ٨.

(٢) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٩٠٥- ٥٠٠٤، قرارات مجلس الأزهر الأعلى، قرار من جلسة٢٧ محرم ١٣٣٢هـ/٢٥ ديسمبر ١٩١٣م، مرفق به (صورة الإرادة السنية الصادرة بتاريخ ٤ صفر ١٣٣٢هـ/ أول يناير ١٩١٤م المبلغة لرياسة مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ٣ يناير ١٩١٤م).

(٣) الأزهر، هيئة كبار العلماء، ملف خدمة الشيخ محمد حسنين مخلوف، رقم ١٤٤٨؛ المؤيد، الأهرام، ٢٩ أغسطس ١٩١٥م؛ مصر، المقطم، وادي النيل، الأهرام، ٣٠ أغسطس ١٩١٥م.

وللمزيد من التفصيل حول أسباب عزل الشيخ من وظائفه بالأزهر، ينظر البحث: ص ٨٥ – ٨٨.

(٤) دار الوثائق القومية، الديوان الخديوي، كود ٠٠١٤٢٣- ٠٠٠٤، بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ١٣٢٢هـ/ ٢٦ يناير ١٩٠٥م؛ وثائق مشروع ذاكرة الأزهر، برقم ١٠٦١٤- ٨، من الشيخ حسونة النواوي إلى الشيخ محمد حسنين، ٢٦ ذي القعدة ١٣٢٢هـ/ أول فبراير ١٩٠٥م.

كبار العلماء في أول تشكيل لها بموجب الإرادة السنية الصادرة في ٦ ذي القعدة ١٣٢٩هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٩١١م، وظل بها حتى وفاته[١].

حياته العلمية بعد عزله من مناصبه:

تفرغ الشيخ محمد حسنين بعد اعتزاله الوظائف للتدريس للعلماء والطلاب في مختلف العلوم كالتوحيد والمنطق والفلسفة والأصول والتفسير، وكانت دروسه كل يوم بمسجد محمد بك أبو الدهب حافلة جامعة يحضرها الأزهريون وغيرهم، وكان يقرأها عليهم مساءً بين المغرب والعشاء، وكانت قراءته في الكتب العالية في الفنون كما يريد طلابه بحثًا وتحقيقًا وبيانًا وتقريرًا[٢]، ومن أهم الكتب التي كان يدرسها للعلماء وكبار الطلاب "جمع الجوامع" في أصول الفقه، وقد استمر في تدريسه أكثر من عشر سنوات، وكان آخر كتاب قرأه لطلابه "تفسير البيضاوي"[٣]، كما كان يقرأ في بيته دروسًا لطلاب عديدين أصبحوا بعد ذلك من شيوخ الأزهر الكبار[٤]، كما كان مرجعًا للمؤلفين والمحققين يرجعون إليه في مشكلات المسائل، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الشيخ أَحْمد سعد علي أحد علماء الأزهر في خاتمة تحقيقه لكتاب (تيسير التحرير) لمؤلفه محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي: "ومع

(١) الأزهر، هيئة كبار العلماء، ملف خدمة الشيخ محمد حسنين مخلوف، رقم ١٤٤٨.

(٢) محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٢٥٨؛ محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٨٥.

(٣) محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٢٥٦؛ محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٨٧.

(٤) حسنين مخلوف، مذكرات داعية، ص ١٦١، ١٦٢.

كثرة ما بأيدينا من المراجع كانت تعترضنا وقفات كنا نلجأ في فك رموزها إلى حلال المشكلات فضيلة مولانا الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي فيرشدنا بغزير علمه إلى الصواب.." [1].

تلاميذه:

تتلمذ على يد الشيخ محمد حسنين نخبة من العلماء في تدريسه قبل تولي الوظائف الإدارية وبعد انصرافه عنها، ومنهم: الشيخ عبد الله دراز، والشيخ عبد الحميد الشاذلي، والشيخ عبد الهادي مخلوف، والشيخ عبد الفتاح المكاوي، والشيخ محمد مصطفى المراغي، والشيخ محمد الأحمدي الظواهري، والشيخ محمود الديناري، والشيخ محمود شريت، والشيخ المؤرخ محمد بن محمد المراغي الجرجاوي، والشيخ عبد المجيد سليم، والشيخ سليمان نوار، والشيخ إبراهيم الجبالي، والشيخ صالح شرف والشيخ محمد مأمون الشناوي، والشيخ محمود عبد الدايم، وولده الشيخ حسنين مخلوف... وغيرهم من مشاهير العلماء ممن تولوا المناصب الرفيعة في الأزهر، وممن تلقى عنه العلم ـــــ أيضًا ـــــ السيد أبو الحجاج يوسف الحجاجي الأقصري وأخوه الحسين، وغيرهم كثير ممن لهم آثار خالدة في مصر[2]، وفي الأقطار الإسلامية كالشيخ

---

(١) محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي، تيسير التحرير، تحقيق: أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابي الْحلَبِي، ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، ج ٤، ص ٢٥٧.

(٢) محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٢٥٥، ٢٥٦؛ محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٨٦؛ إلياس بن أحمد حسين – الشهير بالساعاتي – بن سليمان بن مقبول علي البرماوي، إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِمِ القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِنِ الهِجري، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م، ج ٢، ص ١٩٣.

عبد الله الصديق الغماري والعلامة الرحالة محمد الزمزمي الكتاني والشيخ أحمد شاهين السناري(١)، وقد لقب بـ "شيخ الشيوخ" لكثرة من تتلمذ عليه من أئمة العلماء وأقطاب الشرع والأساتذة، وبالجملة فيمكن القول بأنه لم يكن في الأزهر من أساتذته ومدرسيه وشيوخه في أواخر عهده من لم يأخذ عنه مباشرة أو بواسطة(٢).

وكان الشيخ محمد عبده من أكثر الشخصيات تأثيرًا في الشيخ محمد حسنين فقد توطدت العلاقة بينهما، فكان من أهم مؤيدي الإمام محمد عبده في معركة الإصلاح في الأزهر (٣)، وكان الإمام يحيل عليه بعض الفتاوى الواردة إليه للنظر فيها(٤)، كما جمعته علاقات وطيدة مع عدد من مشاهير وأعلام مصر ومنهم الزعيم سعد زغلول الذي كان يجله ويقدره(٥)، وقد أوصى زوجته

---

(١) يوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، م ٢، ص ١٣٦، ١١٨٠.

(٢) عبد الكريم الشوكة الموسوي البغدادي، ترجمة حياة حافلة لمولانا الإمام العلامة الشيخ حسنين محمد مخلوف، ص ٤.

(٣) حسنين مخلوف، مذكرات داعية، ص ١٧٨.

(٤) من ذلك ما ذكره الشيخ في سبب تأليفه لرسالته المسماة "القول المبين في حكم المعاملة بين الأجانب والمسلمين" حيث ورد سؤال للإمام محمد عبده في سنة ١٣٢٢هـ في هذا الخصوص فأحال الأمر على الشيخ محمد حسنين للإجابة عليه فقام بتأليف هذه الرسالة، ثم قرر نشرها في سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م. القول المبين في حكم المعاملة بين الأجانب والمسلمين، نسخة مخطوطة بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف، ص ١؛ ترجمة الإمام الحجة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري، ص ١٩.

(٥) ترجمة الإمام الحجة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري، ص ١٩.

بأن يحضر غسل جثمانه الشيخ محمد حسنين مخلوف والشيخ محمد النجـدي الشرقاوي شيخ السادة الشافعية بالأزهر(١).

أما عن رحلاته العلمية فقد سافر الشيخ محمد حسنين إلى الآستانة وأزمير وقولة كما سافر إلى بلاد الحجاز لأداء فريضة الحج والتقى في هـذه الـبلاد بكثير من العلماء والأعلام(٢).

مواقفه السياسية:

لم يكن للشيخ محمد حسنين اهتمام بالسياسة رغم علاقاته الطيبة بكثير من رجالها(٣)، فقد ذكر فخري عبد النور أن سعد زغلول طلب في سـنة ١٩٢٧م من قيادات الوفد ترشيح الشيخ محمد حسنين ضمن مرشحي الحزب لعضـوية مجلس الشيوخ وأنه قال في هذه المناسبة: "إنه لا ينبغـي أن يُحـرم مجلـس الشيوخ من علم الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي وأخلاقه وطيب شـمائله وسداد رأيه واستقلاله"، وبعد وفاة سعد زغلول قام فخري عبد النور بعـرض

---

(١) محمد علي مخلوف، تاريخ بنـي عـدي؛ ج ٣، ٢٥٨، ٣٦٤، ٣٦٥؛ محمـد عبـده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٨٧؛ الأهرام، ٧ أبريل ١٩٦٣م.

(٢) ترجمة الإمام الحجة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري، ص ١٥؛ زكي مجاهد، الأعلام الشرقية، ج ٢، ص ١٦١، ١٦٢؛ محمد عبده الحجاجي، من أعـلام الصعيد، ص ٨٤.

(٣) روج بعض خصوم الشيخ محمد حسنين لوجود علاقة بينه وبين حزب الأمة وأنه كان يتردد على محمود باشا سليمان أحد زعماء الحزب حتى يتوسط له لدى كتشنر ليعاونه في تولي مشيخة الأزهر، وهو ما لم يقم عليه أي دليل ويتضح أن الخديو عباس لم يعر هـذه الاتهامات أي اهتمام. HIL 52- 124- 5

رسالة إلى الخديو عباس، بدون تاريخ.

رغبة سعد زغلول على قيادات الوفد فوافقوا بالإجماع إلا أن الشيخ اعتذر عن الترشيح لفخري عبد النور فلم يسع الحزب إلا أن يستجيب لرغبته وقام بترشيح آخر(١).

وقد سجلت له بعض المواقف التي يتضح منها رفضه التام لإدخال الأزهر في العملية السياسية، فكانت مسألة هيبة الأزهر ومكانته من أهم المسائل التي أولاها الشيخ محمد حسنين اهتمامه، تلك المكانة التي رأى الشيخ أنها تأثرت بسبب اشتغال الأزهريين بالسياسة(٢)، وكانت سنة ١٣٤٠ه/ ١٩٢٢م قد شهدت بعض الاضطرابات السياسية في مصر، التي شارك فيها الأزهريون علماءً

---

(١) محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي؛ ج ٣، ٢٥٨، ٣٦٤، ٣٦٥؛ محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٨٧؛ الأهرام، ٧ أبريل ١٩٦٣م.

(٢) كان الشيخ محمد حسنين يرى ألا يكون للأزهريين بصفتهم الرسمية انشغال بالسياسة، وأن تكون الدراسة داخل الأزهر لجميع الطلاب أيًا كانت جنسياتهم خاضعة لقوانين الأزهر ونظمه ولوائحه، وألا تطبق الامتيازات الأجنبية على الطلاب ما داموا داخل الأزهر، وقد عبر عن رأيه هذا عندما قام بعض الطلاب المغاربة في ٣ ذي القعدة ١٣٣١هـ/ ٣ أكتوبر ١٩١٣م بقتل شيخ رواق المغاربة داخل الجامع الأزهر، وتدخلت فرنسا في هذه القضية باعتبار أن المتهمين من رعايا فرنسا فاقترح أن يتم التواصل مع القنصليات الأجنبية للموافقة على (قصر الامتيازات الأجنبية على غير ما يقع من الجرائم بداخل الجامع وبين الطلاب والعلماء فيعاملون في ذلك بمقتضى القوانين المحلية ونظامات المعاهد الدينية فإن من أكبر الأسباب الدافعة لهم على ارتكاب مثل هذه الجرائم اعتقادهم أن مسألة الحماية والتبعية للجهات الأخرى تدرأ عنهم الحدود والعقوبات التي تترتب على اقتراف هذه الشرور". مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، تقرير عن حادثة شيخ رواق المغاربة بالأزهر من المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية الشيخ محمد حسنين، بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٣٣١هـ/ ٣ أكتوبر ١٩١٣م.

وطلابًا، وأصبح الجامع الأزهر يغصّ بالخطباء الذين يتكلمون في الأحوال السياسية، وكان من بين هؤلاء الخطباء كثير من غير الأزهريين، ولمقاومة هذا النشاط أصدرت الحكومة أمرًا بمنع الخطابة السياسية في الجامع الأزهر، وألزمت سلطاتُ الاحتلال الإنجليزي الحكومةَ المصرية وضع قوة عسكرية داخل الجامع الأزهر، كما وضعت قوة ثانية في مقر إدارته، ثم أضيفت إليها قوة ثالثة داخل مسجد محمد بك أبي الذهب، فضلًا عن وضع نقاط للتفتيش في الشوارع المؤدية إلى الجامع الأزهر، وهو الأمر الذي رأى الشيخ محمد حسنين أنه يمسّ حرمة الجامع الأزهر خاصة بعدما تكررت حوادث اقتحام الجنود للجامع بأحذيتهم، وهو ما وصفه الشيخ في عريضته إلى رئيس الديوان الملكي توفيق نسيم باشا في ١٤ شعبان ١٣٤٠هـ/ ١٢ أبريل ١٩٢٢م بأنه: "منظر مؤلم يثير العواطف الدينية ويهيج في الوادع الحميّة ويُحرج الصدور ويبعث على الكراهية والنفور. منظر مُحزن ترك في النفوس أثرًا سيئًا وتحرقت منه غيظًا وحنقًا؛ ذلك لما للأزهر الشريف قديمًا من حرمة المعابد الدينية وجلال المعاهد العلمية. تراه الأمة على تعاقب السنين كعبة الشرق ومهاد العلم ومشرق العرفان، وتراه كل عصر موفور الكرامة عالي المكانة. موضع رعاية الملوك والأمراء والسلاطين والوزراء. ثم نراه اليوم وقد عطلت شعائره وانتهكت حرمته واستبيح حماه بلا ما لا نذكره. وما أبعد الفرق بين الحالين وما أشده إيلامًا للنفوس". وقد استحسن الشيخ محمد حسنين القرار الذي اتخذه المجلس الأعلى للأزهر بإلغاء السنة الدراسية والسماح للطلاب بالسفر إلى بلادهم، وهو ما كان يستلزم من وجهة نظره أن تأمر الحكومة بسحب قواتها من الجامع الأزهر وملحقاته، وأن تُميز في تعاملها بين الأزهر

كمؤسسة دينية تعليمية وبين من يمارس السياسة من المنتسبين إليه دون خلط، وأن تُحاسب هؤلاء وفقًا للقانون كما فعلت مع من ينتسب إلى غير الأزهر من المؤسسات التعليمية، إلا أن الحكومة أصرت على موقفها في اتباع الشدة في مواجهة الأزهريين، وهو ما انتقده الشيخ محمد حسنين في ظل تمادي القوات المذكورة في ارتكاب الأفعال غير اللائقة في حق الأزهر والأزهريين فقال: "ويعلم الله أن هذه السياسة العنيفة ليست بالدواء الحاسم لمسألة الأزهر بل هي على العكس تُوغِر الصدور وتبعث على الكراهة والنفور وتُغضب الله ورسوله، ومن الحكمة والمصلحة تأليف القلوب واحترام الشعور والاحتفاظ بالتقاليد والرسوم، والعمل على إدراك الغرض من أسهل طرقه وأقرب مسالكه فقد يدرك بالرفق ما لا يدرك بالعنف، واحترام بيوت الله تعالى واجب ديني .." وقد أشار الشيخ في نهاية رسالته إلى الجهود التي بذلها لحل هذه الأزمة وما كتبه بشأنها إلى رئيس الوزراء وبعض الوزراء، مطالبًا برفع الأمر إلى الملك فؤاد لإنهاء هذه الأزمة الأمر الذي سيكون لها أكبر الأثر في نفوس المصريين(١).

كما شارك الشيخ محمد حسنين بدور بارز في الدفاع عن موقف علماء الأزهر من بيعة السلطان عبد المجيد سنة١٣٤٠ه/ ١٩٢٢م، عندما قام شيخ الإسلام الشيخ مصطفى صبري الذي كان مقيمًا في مصر بانتقاد موقف الأزهر زاعمًا أنها بيعة باطلة، وأن بيعة السلطان محمد وحيد الدين لا تزال

(١) دار الوثائق القومية، عابدين، كود ٠١٠٠٥١- ٠٠٠٦٩، من الشيخ (محمد حسنين من هيئة كبار العلماء بالأزهر) إلى توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكي، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٤٠هـ/ ١٢ أبريل ١٩٢٢م.

في أعناقهم، وأيده في ذلك بعض الكتاب الذين نشروا مقالات بأسماء مستترة في جريدة المقطم، فطالب الشيخ محمد حسنين العلماء والكتاب بأن يبتعدوا عن الخلافات، وأن يعملوا على جمع كلمة المسلمين ووحدتهم(١)، وعندما قام مصطفى كمال بإلغاء الخلافة في ٢٥ رجب ١٣٤٢هـ/ ٣ مارس ١٩٢٤م عارض الشيخ محمد حسنين هذا الإجراء ونشر مقالًا صور فيه الحزن الذي أصاب العالم الإسلامي نتيجة الإقدام على هذه الخطوة لما للخلافة من قدسية لدى المسلمين واعتبارهم لها بأنها سياج الدين، مفصلًا أخطاء الكماليين لاتخاذهم هذه الخطوة، وقد أهاب الشيخ محمد حسنين بالمصريين لما لمصر من مكانة ولوجود الأزهر بها ولما له من مكانة في العالم الإسلامي أن يكون لهم موقف إزاء هذه المسألة، وأن ينظروا في بيعة خليفة للمسلمين(٢).

وفاته:

استمر الشيخ محمد حسنين قائمًا بواجبه في أداء رسالة العلم والدفاع عن الأزهر حتى مرض مرضًا شديدًا استدعى إجراء عملية جراحية له في إحدى مستشفيات القاهرة في ١١ محرم ١٣٥٥هـ/ ٣ أبريل ١٩٣٦م، وبدا أنه تماثل للشفاء فنقل من المستشفى إلى منزله إلا أنه توفي في اليوم نفسه (٣).

---

(١) مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، نسخة مخطوطة من مقال بعنوان: "الخلافة في الإسلام وما يحوم حولها"، بتاريخ ديسمبر ١٩٢٢م.

(٢) ذوات عرفان المغربي، هيئة كبار العلماء ١٩١١- ١٩٦١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، رقم ٢٩٢، ٢٠١٢م، ص ١٢٢؛ الأهرام، ٧ مارس ١٩٤٢م.

(٣) البلاغ، ٣ أبريل ١٩٣٦م.

وقد استُقبِل نبأ وفاة الشيخ محمد حسنين مخلوف بحزن بالغ وأسى عميق من جميع الأوساط ، فأصدر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر أمرًا بتعطيل الدراسة في الأزهر والمعاهد الدينية بالقاهرة ليستطيع الأساتذة والطلاب المشاركة في تشييع الجنازة، كما قرر اشتراك الجامعة الأزهرية بجميع كلياتها في تشييع الجنازة(١)، ومما نشرته المقطم في نعيه: " ... فخسر الأزهر ركنًا قويًا من أركانه، وخسرت العلوم الإسلامية حجة فيها وثقة يُعَوَّل على حكمه ويُرجَع إلى رأيه، وخسر الطلاب معلمًا حنكته التجربة وزادته السنون خبرة واتسع صدره للبحث، ووعى عقله معلومات غزيرة، تفيض كالنبع الصافي فيرتوي منها جلساؤه وتلاميذه. وعُرف الشيخ محمد حسنين العدوي بالخلق الرضيّ والأدب الجمّ والصراحة في القول والاستقلال في الرأي، والعطف على الضعيف، وبسط اليد لطالب الرفد، وهي صفات العالم الحقيقي الذي يصون للعلم مقامه وكرامته ويعلي قدره"(٢).

أما صحيفة البلاغ فقد تناولت مسيرة الشيخ ودوره في إصلاح الأزهر فقالت: "وكانت نزعته رحمه الله منذ نشأته إصلاحية فشارك المغفور له الإمام في مشروعاته الإصلاحية، وسار معه جنبًا إلى جنب في النهوض بالأزهر الشريف مشتركًا في مجلس إدارته في عهود مختلفة... حتى عين شيخًا لمعهد طنطا فنهض به نهضة مشكورة، وثبت دعائم نظامه الحديث فلما أُنشئ منصب المدير العام للمعاهد الدينية اختير رحمه الله لشغله فكان فيه الحركة الدائمة التي تنفخ في الأزهر والمعاهد الدينية روح النشاط والتقدم وأُضيف إليه

---

(١) الأهرام ٤ أبريل ١٩٣٦م.

(٢) المقطم، ٤ أبريل ١٩٣٦م.

منصب وكيل الأزهر بعد تعيين الشيخ محمد شاكر عضوًا في الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ فقام بأعمال المنصبين خير قيام حتى اعتزل الأعمال الإدارية سنة ١٩١٦ ومن هذا الوقت توفّر على تدريس الكتب الكبيرة للعلماء وكبار الطلاب، واشترك مع هيئة كبار العلماء في نشر الثقافة العلمية الإسلامية فكان يقرأ كل مساء تارة في مسجد الغريب، وتارة أخرى في مسجد محمد أبو الدهب كتب الفلسفة والتوحيد والتفسير والأصول في جمع حافل من الطلاب الذين يتزاحمون على درسه ليتزودوا من علمه الغزير.." [(١)].

وقد شيعت جنازة الشيخ محمد حسنين مخلوف في (١٢ محرم ١٣٥٥هـ/ ٤ أبريل ١٩٣٦م)، ودفن بقرافة الغفير قرب العباسية بالقاهرة[(٢)]، وقد شارك فيها أعداد غفيرة من علماء الأزهر وطلابه، وكبار رجال الحكومة والقضاء والأعيان، كما رثاه عدد من العلماء والطلاب بقصائد شعرية معبرة[(٣)]، وممن كتب في رثائه فخري عبد النور الذي كتب مقالًا طويلًا تحت عنوان "الشيخ العدوي – صفحة نبل ومكارم أخلاق" عدّد فيه مآثر الشيخ ومناقبه، ومما قاله:" عرفته مثالًا عاليًا للنبل وطيب الشمائل ومكارم الأخلاق وعفة اللسان واليد وطهارة القلب وصراحة الرأي"[(٤)].

(١) البلاغ، ٤ أبريل ١٩٣٦م.

(٢) عبد الكريم الشوكة الموسوي البغدادي، ترجمة حياة حافلة لمولانا الإمام العلامة الشيخ حسنين محمد مخلوف، ص ٥؛ محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٨٧.

(٣) الأهرام ٥ أبريل ١٩٣٦م.

(٤) الأهرام ٧ أبريل ١٩٣٦م.

مؤلفاته:

كان للشيخ محمد حسنين مكانة متميزة في مختلف العلوم لم يزاحمه فيها كثير من علماء الأزهر في عهده[1]، وقد تنوع إنتاجه العلمي تنوعًا يدل على تلك المكانة، فقد ألف في جميع العلوم التي كانت تدرس بالأزهر في عهده سواءً العلوم الأساسية أو الحديثة، كما ترك عددًا من المؤلفات التي تناولت بعض القضايا التي طرأت على المجتمع المصري، وكانت مثار اهتمام الرأي العام والهيئات العلمية، ومنها مسألة ترجمة القرآن الكريم، وحكم زكاة الأوراق المالية وغيرها.

وفيما يلي بيان بهذه المؤلفات:

المخطوطات:

- الجواب النبيل في سكر النهر وتوزيع مياه النيل[2].

---

(١) محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٨١.

(٢) مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف ببني عدي، ويعد هذا العمل من أهم آثار الشيخ التي لم يتناولها أحد من الباحثين؛ ففي سنة ١٩٢١م وقع خلاف في أوساط المهندسين المصريين والخبراء في مجال الري حول عزم الحكومة المصرية لإنشاء خزان جبل الأولياء في السودان، وكانت (لجنة المهندسين الوطنيين) من أشدّ المعارضين لهذا المشروع، وقد لجأت اللجنة إلى الشيخ محمد حسنين تطلب منه الفتوى الشرعية في المسألة وقامت في ١٦ مايو ١٩٢١م بإرسال نسخة له من رسالة بعنوان "رسالة مرفوعة إلى صاحب الدولة عدلي يكن باشا رئيس مجلس الوزراء المصري بطلب إيقاف مشروعات الري الجاري تنفيذها بالسودان" والتي ضمنها الأسباب الفنية التي بنت عليها رأيها، وقد كتب الشيخ محمد حسنين ردًا على هذه الرسالة بالكتاب المذكور، كما كتب صيغة عقد شرعي بعنوان "قسمة مياه النيل بين مصر والسودان" وربما كان هذين العملين الوحيدين اللذين تناولا هذه المسألة المهمة لمصر والتي تدل على سعة علمه واطلاعه وثقة الخبراء وأهل الرأي به.

- تقريرات على مسلسل عاشوراء[١].
- تاريخ بني عدي[٢].
- رسالة السنة والبدعة[٣].
- الأجوبة المرضية عن الأسئلة الشامية[٤].
- شرح روح المعاني والفتح الصمداني على المورد الرحماني[٥].
- مجموع رسائل[٦]:
  - القول المختار في تفضيل عنصر الطين على عنصر النار.
  - المقالة الفيحاء أوّلية خلق النور والهباء.
  - كشف الغطاء عما دار على ألسنة الأدعياء من كلام الأصفياء.

وإلى جانب هذه المؤلفات توجد مؤلفات شرع الشيخ محمد حسنين فيها، ولكنه لم يتمها، ومنها "قطعة في شرح الهداية" الذي بدأ في تأليفه في سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م ولكن لم يتمه[٧].

---

(١) يوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية، حديث تيمور رقم٥٨٥، ميكروفيلم رقم٢٨٤٢٣.

(٢) مسودة مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف ببني عدي.

(٣) مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف ببني عدي، ويوجد كشط بالعنوان، واسم المؤلف على الغلاف: "صاحب الفضيلة العلامة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري ناصر السنة والدين وعلم الإسلام والمسلمين الأستاذ العلامة أبو الفتوح".

(٤) مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف ببني عدي.

(٥) مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف ببني عدي.

(٦) مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف ببني عدي.

(٧) قطعة من شرح الهداية، مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف ببني عدي، ورقة ١.

الكتب المطبوعة:

- إتحاف الوراد بأشعة الأوراد للسادة الخلوتية، ألفه بأمر أستاذه الشيخ أحمد بن شرقاوي.
- الإفاضة القدسية في بيان بعض الاصطلاحات الحكمية.
- أوراد السادة الخلوتية المأثورة عن الحضرة الأحمدية.
- بلوغ السول في مدخل علم الأصول.
- التبيان في زكاة الأثمان.
- التصورات الأولية في المقولات الحكمية على صورة سؤال وجواب (له عناوين أخرى: حاشية العدوى على شرح المقولات، الحاشية الأولى على شرح المقولات الحكمية).
- تعليق على نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (تعليق على نخبة الفكر في المصطلح والمساحة).
- تعليقات على الإفاضة القدسية في الحكمة.
- تعليقات على رسالة العاملي في الحساب والجبر (حاشية على خلاصة الحساب لبهاء الدين العاملي وبهامشها المتن).
- الحاشية الأولى على شرح المقولات الحكمية في الفلسفة.
- الحاشية الثانية على شرح السجاعي لنظم المقولات (لها عنوان آخر: الحاشية الكبرى على شرح المقولات الحكمية).
- حكم إخراج الزكاة طعامًا وثبوت رؤية هلال رمضان بالتلغراف.
- حكم الاستصباح في المساجد بالشموع والشحوم الواردة من البلاد الأجنبية.

- حكم ترجمة القرآن وقراءته وكتابته بغير اللغة العربية.
- حكم التوسل بالأنبياء والأولياء عليهم السلام (له عنوان آخر: التوسل بالأنبياء والأولياء).
- حكم الشريعة الاسلامية في مأتم الأربعين وفيما يعمله الأحياء للأموات من الطاعات.
- دليل الحاج (له عنوان آخر: دليل الحاج على المذاهب الأربعة).
- الرحلة المهمة في إزالة الرين عن قلوب الأمة.
- الرسالة الثانية في حكم التوسل بالأنبياء والاولياء عليهم السلام.
- رسالة في حكم القرآن الكريم وقراءته وكتابته بغير اللغة العربية.
- رسالة في حكم زكاة الأوراق المالية.
- رسالة في شرح الصلاة الكمالية.
- رسالة في فضائل ليلة النصف من شعبان.
- رسالة في مبادئ الفنون.
- الرسائل الحكمية.
- شرح المورد الرحماني في التوحيد والتصوف.
- شرح حديثين شريفين.
- شرح نصيحة الذاكرين للإمام أحمد بن شرقاوي.
- عنوان البيان في علوم التبيان.
- فتاوى شرعية وبحوث إسلامية.
- فتوى شرعية في مأتم الأربعين وما يصل نفعه للميت.
- الفصول العلمية والحكمية.

- الفصول الوافيات في أحكام المعاملات وحكم الربا وأنواعه.
- الفوائد الحسان في الكلام حال جلوس الإمام على المنبر والترقية والآذان.
- القرآن آداب تلاوته سماعه.
- القرآن الكريم وفضله العظيم وآداب تلاوته وسماعه.
- القول الجامع في الكشف عن مقدمة جمع الجوامع في أصول الفقه[1].
- القول المبين في حكم المعاملة بين الأجانب والمسلمين.
- القول الوثيق في الرد على أدعياء الطريق.
- كشف الغطاء عما ورد على ألسنة الأدعياء من كلام الأصفياء.
- كلمة حول ترجمة القرآن الكريم.
- كلمة في الرفق بالحيوان.
- لباب الصبوح في سر تحريم الدم المسفوح[2].
- المدخل المنير في مقدمة علم التفسير.
- مدخل علم أصول الفقه (بلوغ السول في مدخل علم الأصول) [3].
- المطالب السنية (القدسية) في أحكام الروح وآثارها الكونية.
- مفاهيم يجب أن تصحح.

---

(١) توجد نسخة منها بدار الكتب المصرية، رقم ٥٨٤.

(٢) نسخة مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف ببني عدي بعنوان: "لباب الصبوح في سر تحريم الدم المسفوح أو سر التشريع في تحريم الدماء".

(٣) مسودة مخطوطة للكتاب بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف ببني عدي، وهي مؤرخة في سنة ١٣٥٢هـ.

- المقالة الفيحاء في أولية خلق الثور والهباء.
- المنهج القويم في بيان أن الصلاة الفتحية ليست من كلام الله القديم (رسالة في أن الصلاة الفتحية ليست من الأحاديث القدسية).
- منهج اليقين في بيان أن الوقف الأهلي من الدين، ويليه كلمة حول ترجمة القرآن(١).

ثانيًا: الجهود الإصلاحية للشيخ محمد حسنين مخلوف:

تنوعت جهود الشيخ محمد حسنين وإسهاماته في تطوير وإصلاح النظم الإدارية والدراسية في الأزهر والمعاهد الدينية، وهو ما حرص على تحقيقه وظهرت آثاره جلية، مما يمكننا أن نقف عليه بمتابعة أعماله في جميع الوظائف والمناصب التي شغلها وتدرج فيها، وهو ما سنعرض له بالتفصيل في هذا القسم من الدراسة:

- **جهوده في إنشاء وتطوير المكتبة الأزهرية:**

كان للصلة الوثيقة بين الإمام محمد عبده والشيخ محمد حسنين أن وقع عليه الاختيار ليكون أول أمين للمكتبة، فبذل جهدًا كبيرًا في تأسيس المكتبة، فتوفَّر على جمع شتات الكتب من أروقة الأزهر، وشراء ما تمس الحاجة إليه

---

(١) محمد بن محمد المراغي الجرجاوي، شذى العرف الندي في ذكر تراجم علماء بني عدي، ص ٤٧؛ محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٣٦١، ٣٦٢؛ ترجمة الإمام الحجة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري، ص ٢٠- ٢٣؛ زكي مجاهد، الأعلام الشرقية، ج ٢، ص ١٦١، ١٦٢؛ محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٨٨- ٩٠؛ يوسف سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م، ج ٢، ص ١٦٤٨، ١٦٤٩؛ يوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، م ٢، ص ١٣٦، ١٣٧.

من الكتب المخطوطة والمطبوعة، وعين معاونيه والعمال للمكتبة؛ فظهرت في أقرب وقت للأزهر مكتبة علمية عامة حديثة النظام والتنسيق حافلة بالمطبوعات والمخطوطات في العلوم القديمة[١].

وقد كان لثقة الإمام محمد عبده في الشيخ محمد حسنين مخلوف ومتابعته الدائمة لإدارته للمكتبة أثر كبير في نجاحه في إدارة أمور المكتبة، والتصدي لبعض المغرضين الذين حاولوا تعطيل العمل بها[٢]؛ حيث وضع قواعد ثابتة لتزويد المكتبة، والتي ذكرها في رسالة منه إلى الشيخ محمد عبده ردًا على سؤال الإمام عن رؤيته في شراء الكتب وما الذي ينبغي أن يجري فيه فأجابه: "الذي أراه في شراء الكتب للكتبخانة أن المشيخة بنفسها أو بمشاركة مجلس الإدارة تجعل لشراء الكتب قاعدة مخصوصة بحيث لا يكون لأمين المكتبة دخل فيها إلا بما يقتضيه الصالح من إرسال إلى بعض الكتب اللازمة أو إلى وجود الكتاب المشترى بثمن أقل مما تراه اللجنة المشكلة لمشترى الكتب أو غير ذلك مما تحدده له المشيخة ويكون في الصالح للكتبخانة.." [٣].

---

(١) محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٢٤٨؛ محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٧٩؛ ترجمة الإمام الحجة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري، ص ١١.

(٢) دار الوثائق القومية، عابدين، كود ٠٠٣٣٢٦- ٠٠٦٩، من الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية إلى الشيخ محمد حسنين أمين كتبخانة الجامع الأزهر، في ١٠ رجب ١٣١٨هـ/ ٢ نوفمبر ١٩٠٠م.

(٣) المصدر السابق، من الشيخ محمد حسنين إلى مفتي الديار المصرية، في ١٠ رجب ١٣١٨هـ/ ٢ نوفمبر ١٩٠٠م، مرفق بها رسالة من الشيخ محمد حسنين إلى الشيخ سليم البشري شيخ الأزهر بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٣١٨هـ/٢٠ أغسطس ١٩٠٠م، وإقرار من حسين خاطر أحد موردي الكتب إلى المكتبة بتاريخ غرة جمادى الثانية ١٣١٨هـ/٢٥ سبتمبر ١٩٠٠م.

وقد تناول الشيخ أبو الوفا المراغي جهود الشيخ محمد حسنين مخلوف في المكتبة الأزهرية فقال: "ورئيس المكتبة يُسمى الأمين، وقد ظل هذا لقبه منذ إنشائها إلى الآن، وأُضيف إليه في بعض الأوقات مراقب عموم الكتبخانات الأزهرية، وقد ولي هذه الوظيفة من وقت إنشاءها إلى الآن أربعة، وهم بترتيبهم التاريخي، الشيخ محمد حسنين مخلوف ... وقد شغل الأستاذ مخلوف هذه الوظيفة من ١٨٩٧ – ١٩٠٨م... ويقتضينا الإنصاف أن نذكر أن خير العهود التي مرت بالمكتبة هو عهد الأستاذ محمد حسنين مخلوف، وصدر من عهد الأستاذ الشيخ البشري، فقد كان لتبريز الأستاذ مخلوف العلمي والإداري أثره الظاهر في خدمة المكتبة، وإذا كان للأستاذ الإمام فضل التفكير في إنشائها فقد كان للشيخ مخلوف فضل تنظيمها واستقرارها، ولازالت آثاره ناطقة بحسن تفكيره وإخلاصه في خدمتها، ولازالت الكتب والسجلات تحفظ له آثاره الجليلة في استنساخ الكتب وتكميلها وتمييزها، ولو دامت عملية استنساخ الكتب وإكمالها نشيطة كما كانت في عهده لحصلت المكتبة على كثير من النفائس الخطية التي انفردت بها المكتبات الأخرى، وقد عثرنا بالمكتبة على تقرير وضع لمناسبة خاصة أعجبنا جد العجاب بما تضمنه من الاقتراحات الناضجة، وبأسلوبه الأدبي، وحسبي أن أذكر هنا رؤوس موضوعاته واقتباس ما كتب عن موضوع منها، والموضوعات التي اشتمل عليها هي: مكتبات الأروقة، تأسيس المكتبة الكبرى، موظفو المكتبة، ترتيب المكتبة، الفهارس، فهرس أسماء المؤلفين، الجداول، مواعيد العمل، الضمانة، قاعة المطالعة، الإعارة، تقسيم العمل، مشترى الكتب، مشروع النسخ، لوازم المكتبة، وتحت كل عنوان بحث مستفيض في موضوعه يدل على دراسة تامة وخبرة شاملة

ونستطيع أن نقول بعد دراستنا لهذا التقرير الذي وضع أوائل القرن العشرين ووضعه عالم أزهري ليس له من المؤهلات الفنية إلا الاستعداد الفطري والاجتهاد الدائم والدرس المثمر، ودراستنا للتقارير التي وضعت حول منتصف هذا القرن ووضعها أخصائيون درسوا فنون المكتبات أن نقول أن الاستعداد الفطري مع الاجتهاد الدائم والدرس المثمر يأخذ مكانه بجانب التخصص، بل قد يُغالبه فيغلبه، وحتى لا يكون ما ذكرت مجرد دعاوى قد أطالب عليها بالدليل اقتبس ما كتب تحت عنوان فهرس أسماء المؤلفين، وإن اقتضانا بعض الإطالة:

"إن من الناس من تكون حاجته من المكتبة قاصرة على معرفة ما اجتمع لبعض المؤلفين من مصنفات في علم واحد أو في عدة علوم ... وكان كثير من المستشرقين يسأل في المكتبة عن نحو ذلك، ولكن أنى لنا أن نسعف هؤلاء بمطالبهم أو نجيبهم إليها كما يشتهون، وإن دون ذلك من ضياع الوقت ووعورة المسلك ما لا يخفى، إذ أن الوصول إلى مثل هذه الأغراض ربما لا يتسنى إلا من بعد البحث الطويل في نحو أربعين فهرسًا. إن أصحاب هذه المآرب في الغالب لا ينظرون لها كثيرًا في المكتبات المنظمة للهداية إليها هنالك من طريق سهلة واضحة، وقد لا يبتغونها إذا اقتضت الحال أكثر من الزمن المناسب لأوانها، ولكنهم قلما عثروا عليها في مكتبة الأزهر من قريب لعدم وجود ما يسهل لهم الهداية إلى مواضعها في تلك المكتبة، ولذلك كان مقدار التحرج شديدًا عندما قضت الظروف بطلب شيء من هذا القبيل دون أن يتيسر أداؤه في وقته، كما كان النقص في نظام المكتبة محسوسًا من هذه الجهة خصوصًا وقد التمس فيها معجم أسماء المؤلفين مرارًا عدة، وبالأسف لم يكد يصادف التماس هذا الفهرس إلا فراغًا في موضعه، على أن هذا الفهرس لم

تكن الفائدة منه قاصرة على ما لعله يعرض من هذه المطالب، بل هو يعطينا فوق ذلك خلاصة وافية من فهارس العلوم في أقرب من لمح البصر، من ذلك أنه يشير إلى تاريخ ولادة ووفاة المؤلف نقلًا عن أشهر التواريخ والمعاجم، وأنه يدل على نفائس المؤلفات ونوادرها مما يكون قديم العهد أو مخطوطًا بقلم المؤلف أو محلى بالنقوش أو الرسم الجميلة أو مهمشًا بسماعات بعض مشاهير الحفاظ والعلماء، إلى غير ذلك من أغراض الباحثين، ولكننا قد تداركنا ذلك النقض في غضون سنة ١٩١٢ بعد ما فكرنا في وضع الفهرس المذكور على طريقة تتأدى معها تلك المعلومات الكثيرة في الزمن القليل وقد وفقنا الله إلى لذلك"(١).

وقد علق الشيخ أبو الوفا المراغي على ما ورد في التقرير بقوله: "هذا تصوير صاحب التقرير لفائدة فهرس المؤلفين وضرورته، فهل هناك كبير فرق بينه وبين ما كتبه الأخصائيون في فنون المكتبات من أرقى المعاهد؟"(٢).

ويعد عمل أول فهرس للمكتبة من أهم إنجازات الشيخ محمد حسنين مخلوف، حيث وافق مجلس إدارة الأزهر في جلسته بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٣٣٠هـ/ ١٤ أكتوبر ١٩١٢م على تعيين كاتبين للمكتبة لكثرة أشغالها، ولضرورة عمل فهرست لها لحصر جميع الكتب على اختلاف مواضيعها(٣)،

---

(١) أبو الوفا المراغي، كلمة تاريخية عن المكتبة الأزهرية، ص ٥٤- ٥٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٠.

(٣) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٢١٤٨- ٥٠٠٤، دفتر قيد محاضر وقرارات مجلس إدارة الأزهر من سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م إلى سنة ١٣٣١هـ/١٩١٢م، محضر جلسة يوم الإثنين ٣ ذي القعدة ١٣٣٠هـ/ ١٤ أكتوبر ١٩١٢م، قرار رقم ١٨٨، وقد صادق المجلس على القرار في ١٣ نوفمبر ١٩١٢م،

كما أقر المجلس في جلسته بتاريخ ١٩ محرم ١٣٣١هـ/ ديسمبر ١٩١٢م اللائحة التي وضعها الشيخ محمد حسنين بالتعاون مع الشيخ طه البشري لشراء الكتب للمكتبة، والتي تكونت من (١٠) مواد[١].

وعلى الرغم من هذه الجهود التي بذلها الشيخ محمد حسنين في مكتبة الأزهر إلا أن هذا الدور – كما يذكر الأستاذ محمد علي مخلوف – قد لقي غمطًا وجحودًا من كثير من المؤرخين الأزهريين وغيرهم لدوافع سياسية وشخصية ونسب إلى غيره من العلماء زورًا وبهتانًا[٢].

جهود الشيخ محمد حسنين الإصلاحية إبان عضويته في مجلس إدارة الأزهر:

أولى الشيخ محمد حسنين مسألة الإصلاح في الأزهر اهتمامًا بالغًا؛ فكتب عدة مقالات في الصحف عرض فيها أفكاره وآراءه حول إصلاح نظم التعليم والدراسة بالأزهر[٣]، وقد واتته الفرصة للمشاركة في حركة الإصلاح عندما صدر أمر من الخديو عباس بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ١٣٢٢هـ/ ٢٦ يناير

---

(١) المصدر السابق، محضر جلسة يوم السبت ١٩ محرم ١٣٣١هـ/ ديسمبر ١٩١٢م، قرار رقم ٢١٨.

(٢) محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٢٤٨، ٢٤٩. ومن المصادر التي تجاهلت تمامًا ذكر الشيخ محمد حسنين مخلوف عند الحديث عن مكتبة الأزهر وتطورها إبان فترة عمله بها كتاب: أعمال مجلس إدارة الأزهر (من ابتداء تأسيسه سنة ١٣١٢ إلى سنة ١٣٢٢)، مصر، ١٣٢٣هـ، ص ٢٨ – ٣٢.

(٣) محمد بن محمد المراغي الجرجاوي، شذى العرف الندي في ذكر تراجم علماء بني عدي، ص ٤٨.

١٩٠٥م بتعيينه في مجلس إدارة الأزهر[١]. فقام إبان عضويته في المجلس بعدد من المهام التي استهدفت إصلاح الأزهر، ومنها ما يلي:

عضوية لجنة وضع بروجرام دراسة العلوم الرياضية وتقويم البلدان والتاريخ:

تم انتداب الشيخ محمد شاكر في رمضان ١٣٢٤هـ/ أكتوبر ١٩٠٦م للقيام بأعباء مشيخة الأزهر نيابة عن الشيخ عبد الرحمن الشربيني بالإضافة إلى عمله في مشيخة علماء الإسكندرية، وكان مما قام به الشيخ محمد شاكر من وجوه الإصلاح في هذه الفترة تكوين لجنة من الشيخ محمد حسنين العدوي والشيخ عبد الغني محمود والشيخ عبد السلام عليش من مدرسي الأزهر، وحسن صبري بك مفتش العلوم الحديثة، ومحمد أفندي إدريس مدرس الجبر، والشيخ عبد الوهاب النجار، والشيخ حسن منصور لوضع "بروجرام" لدراسة العلوم الرياضية وتقويم البلدان والتاريخ بالجامع الأزهر، وقد قامت اللجنة بوضع نظام تم مناقشته في مجلس إدارة الأزهر في جلسة ٦ ذي الحجة ١٣٢٤هـ/ ٢٠ يناير ١٩٠٧م، وتقرر بالاتفاق اعتماده والسير على موجبه في تعليم هذه العلوم في الجامع الأزهر[٢]. وتقديرًا لما قام به الشيخ محمد حسنين

---

(١) دار الوثائق القومية، الديوان الخديوي، كود ٠٠١٤٢٣- ٠٠٠٠٤، بتاريخ ٢٠ ذي القعدة ١٣٢٢هـ/ ٢٦ يناير ١٩٠٥م.

(٢) المصدر السابق، الأزهر، سجلات قيد محاضر وقرارات وجلسات مجلس إدارة الأزهر، كود ٠٠٢١٤٥- ٥٠٠٠٤، ١٩٠٧، رقم ٢، جلسة ٦ ذي الحجة ١٣٢٤هـ/ ٢٠ يناير ١٩٠٧م.

خلال هذه الفترة فقد وافق الخديو عباس على اقتراح شيخ الأزهر بترتيب مبلغ من الوقف الخيري إلى الشيخ محمد حسنين مخلوف[1].

- **المشاركة في وضع قانون ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م:**

كانت حركة الإصلاح قد توقفت في أواخر مشيخة الشيخ عبد الرحمن الشربيني، وبعد وفاته تعيين الشيخ حسونة النواوي شيخًا للأزهر – للمرة الثانية – في٢٦ ذي الحجة ١٣٢٤هـ/ ٩ فبراير ١٩٠٧م؛ فأبدى الخديو عباس حلمي الثاني اهتمامًا باستئناف حركة الإصلاح، وعاونه في ذلك أحمد شفيق باشا، وبدأ مجلس إدارة الأزهر في العمل على تعديل قوانين الأزهر، وكُلِّف الشيخ محمد حسنين مخلوف بمراجعة هذه القوانين وبحثها وتعديلها؛ فوضع تقريرًا عرض على المشيخة وأرسلته إلى القصر للنظر فيه، وذكر أحمد شفيق أن الشيخ محمد حسنين رغم أنه واضع المشروع وموافق لرأي مجلس إدارة الأزهر فيه إلا أنه لم يكن مقتنعًا بهذا التعديل في بعض أبوابه؛ ولذلك قدم إلى القصر مذكرة تختص بالدراسة والتعليم رأى فيها أن يبقى التعليم في الأزهر حرًا، وأن يضاف إليه من العلوم الحديثة بقدر ما تتطلبه الإجادة للعلوم الأزهرية. وفي هذه الأثناء سافر الخديو عباس إلى أوربا فانتهز أحمد شفيق باشا فرصة وجوده بالإسكندرية لتوديع الخديو فقام بعقد عدد من الاجتماعات مع الشيخ محمد شاكر للنظر في مشروع قانون شامل للأزهر والمعاهد الملحقة به، وكان الشيخ محمد حسنين يحضر بعض هذه

---

(١) المصدر السابق، عابدين، س ١٤/٥/ ١٣، صادر إلى الأوقاف، رقم ٣، في ٢٤ صفر ١٣٢٥هـ/ ٧ أبريل ١٩٠٧م.

الاجتماعات، وبعد عودة الخديو عُرض عليه مشروع القانون فقام بإدخال بعض التعديلات عليه[١].

وقد مر وضع القانون بعدة مراحل وعقبات كثيرة بسبب انقسام الأزهريين حول مشروع القانون مما يطول المقام عن ذكره هنا[٢]، وقد انتهى الأمر بأن أقر مجلس النظار القانون في جلسة ٢ صفر١٣٢٦هـ/ ٥ مارس ١٩٠٨م، وصدر أمر عال من الخديو عباس بإقراره والعمل به في اليوم نفسه[٣].

---

(١) ذكر أحمد شفيق باشا أنه عرض المشروع على الخديو عباس فرأى أن يكون هناك ثلاثة مجالس " إدارية " أحدها للأزهر، والثاني لمعهد الإسكندرية، والثالث للمعهد الأحمدي، ويكون هناك مجلس عال يجتمع في الأزهر تحت رياسة شيخ الأزهر، وتم الأخذ برأي الخديو وأدرجت هذه التعديلات في مشروع القانون. أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، جـ ٢، ق ٢، ص ١٣٨؛ محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٢٤٩- ٢٥١.

(٢) للمزيد من التفصيل ينظر: عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد، موقف الخديو عباس من مسألة إصلاح الأزهر، بحث مرجعي مقدم للجنة العلمية الدائمة لترقية أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ، جامعة الأزهر، ٢٠١٤م، ص ٩٢- ١٠٧.

(٣) دار الوثائق القومية، عابدين، س ١٦/٢٥/٥، وارد من رياسة مجلس النظار، رقم ١، في ٢ صفر ١٣٢٦هـ/ ٥ مارس ١٩٠٨م، ورقم ٢، في ٨ صفر ١٣٢٦هـ/ ١١ مارس ١٩٠٨م؛ الأزهر، ٠٠٢١٤٦ - ٥٠٠٤، قيد محاضر وجلسات مجلس إدارة الأزهر، جلسة ٩ صفر ١٣٢٦هـ/ ١٢ مارس ١٩٠٨م؛ مجلس الوزراء، الأمانة العامة، مكتب الأمين العام، تاريخ وأعمال الوزارات المصرية، بمناسبة العيد المئوي لمجلس الوزراء ١٨٧٨- ١٩٧٨، جـ٢، ق١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣م ، جـ٢، ق ٢، ص ٩٥٥، ٩٥٦.

وقام مجلس إدارة الأزهر بعقد أول جلسة له في ظل القانون الجديد في ٩ صفر ١٣٢٦هـ/ ١٢ مارس ١٩٠٨م، وكان من المسائل المهمة المطلوب إنجازها لتطبيق القانون وضع طريقة لاختبار الطلبة ووضع كل منهم في السنة اللائقة به، وقد تقدم الشيخ محمد حسنين باقتراح لتنظيم هذا العمل، وكان المقترح يتكون من مقدمة وعشر مواد، وذُيل المشروع بجدول يختص بحصر أسماء المدرسين وأماكن التدريس والكتب الثمانية التي تدرس، وبعد مناقشات حول المقترح قرر المجلس تأجيل النظر فيه إلى الجلسة التالية لينظر مع ما يقدمه بعض الأعضاء من اقتراحات أخرى(١).

وفي ١٥ صفر ١٣٢٦هـ/ ١٨ مارس ١٩٠٨م قرر مجلس إدارة الأزهر تشكيل لجنة برئاسة الشيخ محمد حسنين العدوي لتحضير مشروع اللائحة الداخلية العمومية للجامع الأزهر، وتشكيل لجان لاختبار الطلبة ووضع كل منهم في السنة اللائقة به، وتحديد أماكن الدراسة بكل سنة، ووضع قواعد لطلبة الأروقة والحارات الذين يتعذر تطبيق القانون الجديد عليهم(٢). وقد ضمت هذه اللجنة شيوخ الأروقة الكبرى في الأزهر، وأُبيح لها أن تطلب من

(١) دار الوثائق القومية، الأزهر، ٠٠٢١٤٦ – ٥٠٠٤، قيد محاضر وجلسات مجلس إدارة الأزهر، جلسة ٩ صفر ١٣٢٦هـ/ ١٢ مارس ١٩٠٨م.

(٢) در الوثائق القومية، الأزهر، سجلات قيد محاضر وقرارات وجلسات مجلس إدارة الأزهر، كود ٠٠٢١٤٦– ٥٠٠٤، جلسة ١٥ صفر ١٣٢٦هـ/ ١٨ مارس ١٩٠٨م؛ الصادر، كود ٠٠٠٠٣٧– ٥٠٠٤، السايرة، رقم ٧٨٤، إلى الشيخ محمد الببلاوي، ورقم ٧٨٥، إلى الشيخ محمد بخيت، ورقم ٧٨٦، إلى الشيخ محمد حسنين العدوي، ورقم ٧٨٧، إلى الشيخ محمد عاشور الصدفي، ورقم ٧٨٨، إلى الشيخ عبد الحميد زايد، ورقم ٧٨٩ إلى رئيس مجلس إدارة الجامع الأزهر، في ٢٤ صفر ١٣٢٦هـ/ ٢٦ مارس ١٩٠٨م.

أي جهة من الجهات ما تراه لازمًا لها في وضع هذا المشروع، وأن تستدعي مشايخ الأروقة للاسترشاد منهم عما ترى الاسترشاد عنه، على أن تقدمه بعد الانتهاء منه إلى مجلس الإدارة[1]. وقامت اللجنة بإنجاز اللائحة وتم استعراضها في جلستي مجلس الإدارة بتاريخ ١١، ١٨ شعبان ١٣٢٦هـ/٧، ١٤ ديسمبر ١٩٠٨م ووافق عليها ورفعت للمجلس العالي للأزهر[2]، حيث عرضت في جلسة ١٩ شعبان ١٣٢٦ه/ ١٥ سبتمبر ١٩٠٨م[3]، فأدخلت عليها بعض التعديلات، ثم أقرها المجلس وصدق عليها في جلسة ٢٠ رمضان ١٣٢٦ه/ ١٥ أكتوبر ١٩٠٨م[4].

وفي جلسة ٣ ربيع الأول ١٣٢٦هـ/ ٤ أبريل ١٩٠٨م نظر مجلس الإدارة في تشكيل لجان الطلبة حيث تقرر الأخذ بالمقترحات التي تضمنتها المذكرة المقدمة من الشيخ محمد حسنين بأن تُناط المراقبة بفريق من العلماء

(١) المصدر السابق، الصادر، كود ٠٠٠٠٣٧-٥٠٠٤، السايرة، رقم ٨٠٨، إلى وكيل مشيخة الأزهر، ورقم ٨٠٩، إلى الشيخ محمد عاشور الصدفي، في ٢٧ صفر ١٣٢٦هـ/ ٣٠ مارس ١٩٠٨م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠٢١٤٦ – ٥٠٠٤، قيد محاضر وجلسات مجلس إدارة الأزهر، جلسة ٩١١، ١٨ شعبان ١٣٢٦هـ/٧، ١٤ ديسمبر ١٩٠٨م.

(٣) المصدر السابق، الأزهر، الصادر، كود ٠٠٠٠٣٨- ٥٠٠٤، وثيقة رقم ١٦٠٢، صادر إلى شيخ الجامع الأزهر ورئيس مجلسه العالي، بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٢٦هـ/ ١٥ سبتمبر ١٩٠٨م.

(٤) المصدر السابق، كود ٠٠٢١٤٧- ٥٠٠٤، سجلات قيد محاضر وقرارات وجلسات مجلس إدارة الأزهر، وثيقة رقم ٢٣، بتاريخ ١٨ شعبان ١٣٢٦هـ/ ١٤ سبتمبر ١٩٠٨م.

ومن يتيسر من مشايخ الأروقة والحارات ووكلائهم ومعهم عدد كافٍ من الملاحظين والخدم [1].

وبدأت اللجان المخصصة لامتحان الطلبة عملها في ٤ ربيع الأول ١٣٢٦هـ/ ٥ أبريل ١٩٠٨م[2]، وفي جلسة ٨ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ/ ٩ مايو ١٩٠٨م قدّم الشيخ محمد حسنين تقريرًا إلى مجلس الإدارة ضمنه ما كان من سير الاختبارات والأيام التي قضتها اللجان في هذا العمل، واختتمه بما عنَّ له من ملاحظات، وقد استعرض المجلس أهم هذه الملاحظات وهي أربع مسائل:

١-بيان الطريقة التي تتبع في انتخاب وترتيب المدرسين لكل سنة.

٢-تعيين عدد الدروس لكل مدرس.

٣-تحديد عدد الطلبة لكل درس.

٤-تعيين المساجد التي تخصص للدراسة.

وبعد مناقشات طويلة حولها رأى مجلس الإدارة أن البحث في المسائل الثلاثة الأولى أمر غير ميسور حتى تصل إليه نتيجة الاختبار بعدد طلبة كل سنة، أما المسألة الرابعة فتقرر بالإجماع تحديد الأماكن التي تخصص للدراسة وعددها (٣٥) مسجدًا وزاوية، وكُلِّف الشيخ محمد حسنين والشيخ عبد الحميد

---

(١) المصدر السابق، كود ٠٠٢١٤٦ – ٥٠٠٤، قيد محاضر وجلسات مجلس إدارة الأزهر، جلسة ٣ ربيع الأول ١٣٢٦هـ/ ٤ أبريل ١٩٠٨م.

(٢) المصدر السابق، الصادر، كود ٠٠٠٠٣٧– ٥٠٠٤، السايرة، من رقم ٨٢١ إلى رقم ٨٧٥، إلى أعضاء لجان الامتحان وجهات أخرى، في ٢٩ صفر ١٣٢٦هـ/ أول أبريل ١٩٠٨م.

زايد بمعاينة هذه الأماكن وتقدير ما يسعه كل منها من الدروس[1]، وفي جلسة ١٥ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ/ ١٦ مايو ١٩٠٨م قدم الشيخ محمد حسنين والشيخ عبد الحميد زايد تقريرًا عن المساجد المخصصة للدراسة، وبعد أن نظر المجلس في البيان قرر أن تكون دراسة طلبة القسمين الثاني والثالث بالجامع الأزهر، وطلبة القسم الأول توزع على المساجد المخصصة للدراسة، ويُخصص لطلبة كل سنة من هذا القسم مسجد منها أو أكثر حسب ما تراه مشيخة الجامع الأزهر[2].

وبناءً على ذلك تم تحديد أماكن الطلاب بالجامع الأزهر والمعاهد التابعة له، ووضعت قاعدة تقضي بعدم النقل من أحدها إلى الآخر إلا بإذن، والتزم شيخ كل جهة بتطبيق هذه القاعدة[3].

ووفقًا للقانون ١٩٠٨ نظر مجلس إدارة الأزهر في جلسة ٢٨ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ/٢٩ مايو ١٩٠٨م في مسألة تعيين مفتش يشرف على الدراسة بالجامع الأزهر، وعلى الأعمال التي يقتضيها إجراء الإصلاحات النظامية في حسبما توجهه المشيخة، وقد وقع الاختيار على الشيخ محمد حسنين ليقوم بأعباء هذه الوظيفة مع بقائه (مراقبًا بعموم الكتبخانات الأزهرية)، مع ترقية

---

(١) المصدر السابق، كود ٠٠٢١٤٦ – ٥٠٠٤، قيد محاضر وجلسات مجلس إدارة الأزهر، جلسة ٨ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ/ ٩ مايو ١٩٠٨م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠٢١٤٦ – ٥٠٠٤، قيد محاضر وجلسات مجلس إدارة الأزهر، جلسة ١٥ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ/ ١٦ مايو ١٩٠٨م.

(٣) المصدر السابق، الصادر، كود ٠٠٠٠٣٧- ٥٠٠٤، السايرة، ١١٠٣، ١١٠٤، إلى عدد من شيوخ وعلماء الأزهر، في ١٩ مايو ١٩٠٨م.

الشيخ محمد طه البشري إلى وظيفة أمين لمكتبة الأزهر [1]، وفي اليوم نفسه عقد المجلس العالي للأزهر جلسته برئاسة الخديو عباس جلسة المجلس العالي للأزهر التي عقدت في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ/ ٢٩ مايو ١٩٠٨م حيث استعرض المجلس ما تم إنجازه من أعمال امتحان الطلاب لوضعهم في السنين اللائقة بكل منهم، كما نظر أيضًا في التنظيمات الهندسية والصحية اللازم اتخاذها داخل الجامع الأزهر وخارجه[2]، وأقر تعيين الشيخ محمد حسنين العدوي مفتشًا للجامع الأزهر، وأن تُحال إليه إدارة الجامع الدسوقي ومشيخة علماء دمياط[3]، إلا أنه لكثرة أعباء الشيخ محمد حسنين وصدور أمر عالٍ من الخديو عباس بتعيينه شيخًا للجامع الأحمدي فقد قرر مجلس الإدارة في جلسة ٢٣ شوال ١٣٢٦هـ/١٧ نوفمبر ١٩٠٨م تعيين الشيخ محمد عاشور الصدفي مفتشًا للجامع الأزهر بدلًا من الشيخ محمد حسنين[4].

---

(١) المصدر السابق، كود ٠٠٢١٤٦ – ٥٠٠٤، قيد محاضر وجلسات مجلس إدارة الأزهر، جلسة ٢٨ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ/٢٩ مايو ١٩٠٨م.

(٢) المصدر السابق، كود رقم ٠٠٢٤٥٢– ٥٠٠٤، "جلسة المجلس العالي للأزهر الشريف المنعقدة تحت رياسة الحضرة الفخيمة الخديوية يوم الجمعة ٢٨ ربيع الثاني ١٣٢٦هـ/ ٢٩ مايو ١٩٠٨م".

(٣) المصدر السابق، الصادر، كود ٠٠٠٠٣٧– ٥٠٠٤، السايرة، رقم ١٢٢٩، إلى الشيخ محمد حسنين العدوي، في ٣ يونيو ١٩٠٨م، ورقم ١٢٧٤، إعلام بقرار المجلس العالي، في ٢٣ يونيو ١٩٠٨م، الصادر إلى دمياط، رقم ٨، في ٤ جمادى الأولى ١٣٢٦هـ/ ٣ يونيو ١٩٠٨م وإلى شيوخ معاهد طنطا ودسوق والإسكندرية.

(٤) المصدر السابق، ٠٠٢١٤٦ – ٥٠٠٤، قيد محاضر وجلسات مجلس إدارة الأزهر، جلسة ٢٣ شوال ١٣٢٦هـ/١٧ نوفمبر ١٩٠٨م.

الاضطرابات في الأزهر وموقف الشيخ محمد حسنين:

حدثت اضطرابات كثيرة في الأزهر عند تطبيق قانون سنة ١٩٠٨م، وقد أشار أحمد شفيق باشا إلى أن كثيرًا من هذه الاضطرابات ترجع إلى "دسائس أفضت إلى اضطراب الأزهر وأضرب الطلاب عن الدراسة وتظاهروا واشتبكوا مع الشيوخ في سباب وعداء ودخل بينهم دخيل السياسة والفساد"(١)، وذلك لما واجهه القانون من مشكلات كبيرة عند تنفيذه، وبصفة خاصة في بداية الدراسة وفقًا للنظام الجديد حيث اندلعت مظاهرات الطلاب ضد هذا النظام في ٢٨ ذي الحجة ١٣٢٦هـ/ ٢٠ يناير ١٩٠٩م، واتسعت رقعة المظاهرات وبذلت جهود كثيرة لاحتوائها(٢)، إلا أنها فشلت في إعادة الهدوء والسكينة وإنهاء الإضراب، فقام المجلس العالي للأزهر في ١٠ محرم ١٣٢٧هـ/ أول فبراير ١٩٠٩م بعقد اجتماع برئاسة الخديو، وبعد استعراض الأحداث وتطوراتها تقرر ما يلي:

- حرمان طلاب العلم بالجامع الأزهر من المرتبات والجرايات والامتيازات الحائزين عليها بسبب تبعيتهم للأزهر، ويُمنعون من دخوله ما عدا طلاب السنتين الأولى والثانية من القسم الأوليّ؛ بشرط انتظامهم في الدراسة ابتداء من يوم ١٥ محرم ١٣٢٧هـ/ ٦ فبراير ١٩٠٩م، وما عدا من يتحقق أنه من المحرضين على الإضراب.

---

(١) أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، ج ٢، ق ٢، ص ١٤٠.

(٢) لمزيد من التفصيل ينظر: عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد، موقف الخديو عباس حلمي الثاني من مسألة إصلاح الأزهر، ص ١١٢ - ١٢٣.

- نقل جميع فصول السنتين الأولى والثانية من المساجد الملحقة بالأزهر إلى الجامع الأزهر، ويُرتّب كل فصل في المحل الذي يعينه له مجلس الإدارة، ويوزع طلاب هاتين السنتين على محلات السكن بالأروقة المختصة بكل جهة؛ والجرايات اللازمة لهم بقدر الإمكان، على أن تبدأ الدراسة في يوم ١٥ محرم ١٣٢٧هـ/ ٦ فبراير ١٩٠٩م.

- كل من يتأخر عن الدروس من السنتين المذكورتين في هذا اليوم ينظر مجلس الإدارة في أمره، ويعرض عنه للمجلس العالي.

- تعلن المشيخة العلماء بعدم التدريس في الأزهر ما عدا العلماء الذين ينتخبون للتدريس للسنتين المذكورتين.

- لا تسرى هذه القواعد على الطلاب الأجانب الذين لم يثبت اشتراكهم في الإضراب[١].

وقد ترتب على هذه القرارات رفت أربعة آلاف طالب من طلاب الأزهر (هم تلاميذ السنوات من الثالثة حتى الثانية عشرة) ولم يبق في الأزهر غير طلاب السنتين الأولى والثانية، وتقرر أخذ الاحتياطات اللازمة لتسفير الطلاب المفصولين إلى بلادهم[٢].

وفي اليوم نفسه عقد مجلس الإدارة اجتماعًا للنظر في كيفية تنفيذ قرارات المجلس الأعلى، فأصدر منشورًا جاء فيه:

- التنبيه على المدرسين والطلبة بالالتزام بالدروس في مواعيدها في الأزهر وغيره من المساجد.

---

(١) المؤيد، ٢ فبراير ١٩٠٩م.

(٢) المنبر، ٢ فبراير ١٩٠٩م.

- تحذير العلماء من كل ما يُوصل إلى تداخل الحكومة من التعرض إلى الدروس وإلقاء الخطب وكل ما يوجب التشويش؛ لأن الجامع الأزهر لا يليق به مثل ذلك بل اللائق به سلوك طريق التقوى، وعدم سلوك طريق الفتنة.

- قطع مرتبات الطلاب المضربين حتى يعودوا خاضعين إلى دروسهم كعادتهم الأولى، وكل من عاد منهم متعهدًا أمام المشيخة بالعودة إلى دروسه كما كان فالمشيخة ترد إليهم مرتباتهم، وكل من تمادى منهم على الإضرار لغاية يوم ١٧ محرم ١٣٢٧هـ/ ٨ فبراير ١٩٠٩م يُجازى بقطع انتسابه إلى الأزهر، ومحو اسمه من سجلاته.

وأما بخصوص مظاهرات الطلبة داخل الأزهر وخارجه فقد رأى المجلس أنها مما يتعلق بالنظام العام فيُفوّض الأمر فيها لما تقتضيه قوانين الحكومة[(١)].

وقد طلب مجلس الإدارة من الشيخ محمد حسنين تقديم مقترحاته لتحسين حال الدراسة وانتظام التعليم في الأزهر، فأعد مذكرة تفصيلية تكونت من (١٣) بندًا، قدمها للخديو عباس في ١١ محرم ١٣٢٧هـ/ ٢ فبراير ١٩٠٩م، ومن أهم بنودها:

- تعلن مشيخة الجامع الأزهر مضمون قرار المجلس العالي في الصحف الشهيرة وداخل الجامع الأزهر، وأن الأزهر صار مستعدًا للتعليم على الطريقة النظامية في السنتين الأولى والثانية، وأنه استكمل المعدات والأدوات اللازمة لعلوم هاتين السنتين، وأن الجرايات والمساكن التي في

---

(١) دار الوثائق القومية، الأزهر، سجلات قيد محاضر وقرارات وجلسات مجلس إدارة الأزهر، كود ٠٠٢١٤٦ – ٥٠٠٤، جلسة ١٠ محرم ١٣٢٧هـ/ أول فبراير ١٩٠٩م.

الأزهر صارت خاصة بهما على حسب قواعد الأروقة، وأنه على طلاب السنتين المذكورتين المبادرة إلى فصولهم داخل الجامع الأزهر لتلقي الدروس، وأن يحدد لقبولهم خمسة عشر يومًا تبدأ في ١٥ محرم ١٣٢٧هـ/ ٦ فبراير ١٩٠٩م.

- اقتصار فتح أبواب الجامع الأزهر على باب المزينين والصعايدة والشوام، وأن يجتمع البوابون جميعًا عند تلك الأبواب ومعهم لكل باب ثلاثة من الملاحظين وأحد مساعدي التفتيش، للتعرف على من يدخل من الطلبة، وتفقد ما بيده من إثبات بأنه من طلاب إحدى السنتين المذكورتين، وأن يتواجد عند كل باب ثلاثة من جنود الشرطة، وأن يحاط الجامع الأزهر بعشرة جنود حتى لا يتعرض أحد من الخارج بمن بالداخل من الطلاب.

- تكليف كل طالب بتقديم تعهد من ولي أمره يتضمن الخضوع للقوانين والجري حسب النظام واتباع قرارات المشيخة.

- تطبق نصوص اللائحة على طلاب السنتين المذكورتين، بحيث يتم توفير العدد الكافي من المدرسين الأكفاء لعلوم هاتين السنتين، كما يتم إعداد ما تتطلبه الدراسة من أدوات وغير ذلك.

- يُخصص مراقب لكل عشرين فصلًا لملاحظة تنفيذ النظام على وجه الدقة، وقيد الغياب والحضور، ومعرفة سير الطلبة في دراستهم.

- يوزع ما يتبقى من الملاحظين على المراقبين ليكونوا عونًا لهم في إدارة حركة التعليم وتفقد حالة الطلبة وسلوكهم، وأن يُقدم كل مراقب ما قيّده من ملاحظات إلى مفتش العلوم بالأزهر، وعلى المفتش أن يمرّ بنفسه على فصول الدراسة.

- يقدم المفتش لشيخ الأزهر ملخصًا يوميًا عن حالة التعليم والإدارة[١].

أدت هذه القرارات الحاسمة إلى تراجع كثير من الطلبة وخاصة طلاب السنتين الأولى والثانية عن مواقفهم، فعادوا إلى الانتظام في دروسهم، وذكرت المؤيد أن الطلاب الذين انتظموا في دروسهم قد بلغ عددهم ما يزيد عن ثلاثة آلاف طالب، وأن هناك حوالي ألف طالب من السنوات الأخرى رفعوا عرائض إلى المشيخة للعودة إلى دروسهم[٢]. إلا أن غالبية الطلاب استمروا في التظاهر والإضراب، وفي إحدى المظاهرات وقعت مصادمات بين الطلبة والعاملين في جريدة المؤيد - التي كان الطلبة يرون أنها تحرض ضدهم - وانتهى الأمر بإصابة عدد من الطلاب والقبض على بعضهم وحكم على اثنين منهم بالسجن مما زاد من غضب الطلاب وتفاقم الحالة[٣]. وإزاء ذلك صدرت إرادة سنية في ٢٩ محرم ١٣٢٧هـ/ بإيقاف العمل بالقانون والرجوع إلى قانوني سنة ١٣١٢هـ وسنة ١٣١٤هـ/ [٤].

---

(١) المصدر السابق، عابدين، كود ٠١٠٠٥٥- ٠٠٠٦٩، مذكرة مقدمة من الشيخ محمد حسنين العدوي إلى الخديو بخصوص القواعد التي يقترحها لتحسين حال الدراسة وانتظام التعليم في الأزهر، بتاريخ ١١ محرم ١٣٢٧هـ/ ٢ فبراير ١٩٠٩م.

(٢) المؤيد، ٤، ٦ فبراير ١٩٠٩م.

(٣)
HIL 6 - 30
تقرير مقدم من ناظر الداخلية إلى الخديو، بتاريخ ٢٣ محرم ١٣٢٧هـ / ١٤ فبراير ١٩٠٩م

(٤) دار الوثائق القومية، عابدين، س ١٩/٢٥/٥، من رئاسة مجلس النظار، رقم ٣، في ٢٧ سبتمبر ١٩١٠م؛ الأزهر، كود ٠٠٢١٤٦- ٥٠٠٤، قيد محاضر وقرارات مجلس إدارة الأزهر من سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م إلى ١٣٣٠هـ/١٩١١م، "صورة الإرادة السنية الصادرة بتاريخ ٢٩ محرم ١٣٢٧هـ نمرة ٤ بإيقاف العمل مؤقتًا بالنظام الجديد والرجوع إلى القوانين السابقة قانون سنة ٣١٢و سنة ٣١٤".

وفي ٣٠ رمضان ١٣٢٧هـ/ ١٤ أكتوبر ١٩٠٩م قرر المجلس العالي للأزهر إعادة العمل بقانون ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م وتطبيقه تدريجيًا ابتداءً من السنة الدراسية المقبلة على طلاب السنة الأولى من القسم الأوّلي، على أن يقوم مجلس الإدارة اتخاذ القواعد اللازمة لتحسين حالة التعليم بالنسبة لغير طلاب السنة الأولى حتى يعمّ النظام جميع السنوات بالتدريج، كما تقرر إعادة تشكيل مجلس الإدارة وفقاً للقانون الجديد، وقد وافق الخديو عباس على هذه الاقتراحات وأصدر أمرًا عاليًا في ٤ شوال ١٣٢٧هـ/ ١٨ أكتوبر ١٩٠٩م بالعمل بمقتضاها[١].

قرر المجلس العالي تشكيل لجنة برئاسة أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوي، وعضوية الشيخ محمد شاكر، والشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي والشيخ محمد حسنين مخلوف للنظر في التعديلات المطلوب إدخالها على اللائحة الداخلية للجامع الأزهر، كما تقرر قصر الدراسة في معهدي دسوق ودمياط على القسم الأوّلي حتى يصدر قرار آخر من مجلس إدارة الأزهر[٢]، وقد بدأت اللجنة أعمالها في قصر عابدين ابتداء من يوم ٢٤ شوال ١٣٢٧هـ/ ٨ نوفمبر ١٩٠٩م[٣]، وتم إنجاز التعديلات المقترحة على القانون وقدمت بها

---

(١) المصدر السابق، س ٨/٢٢/٥، السايرة، رقم ١٤، من مشيخة الجامع الأزهر، في غرة شوال ١٣٢٧هـ/ ١٥ أكتوبر ١٩٠٩م، عابدين، كود ٠٠٩٩٦٧- ٠٠٦٩ (أصل الوثيقة).

(٢) المؤيد، ٢١ أكتوبر ١٩٠٩م.

(٣) دار الوثائق القومية، الأزهر، الصادر، كود ٠٠٠٠٤١- ٥٠٠٤، السايرة، رقم ١٦٦٢، إلى رئيس الديوان الخديوي، في ٢٤ شوال ١٣٢٧هـ/ ٧ نوفمبر ١٩٠٩م.

مذكرة عرضت على المجلس العالي للأزهر في٢٥ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/ ٨ ديسمبر ١٩٠٩م فوافق عليها، وأرسلت إلى الديوان الخديوي في٢٦ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/ ٩ ديسمبر ١٩٠٩م لعرضها على الخديو عباس، ثم إرسالها إلى مجلس النظار، ولكنها حفظت بالديوان الخديو ، فلم ترسل إلى مجلس النظار إلا في١٥ ذي الحجة ١٣٢٧هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٩٠٩م[١]. وفي هذه الأثناء قام الشيخ سليم البشري بإرسال نظام مؤقت للعمل به، وعرض على مجلس النظار فأقره وصدر أمر عالٍ من محمد سعيد باشا قائمقام الخديو بالعمل به في ٢٣ رمضان ١٣٢٨هـ/٢٧ سبتمبر ١٩١٠م[٢].

جهود الشيخ محمد حسنين في المعاهد الأزهرية:

عُين الشيخ محمد حسنين مخلوف شيخًا للمعهد الأحمدي بطنطا كما أُسند إليه الإشراف على معهدي دسوق ودمياط، فقام بتنفيذ عدد من الإصلاحات في هذه المعاهد، وهو ما سنعرض له على النحو التالي:

---

(١) المصدر السابق، عابدين، س ١٨/٢٥/٥، السايرة، رقم ٨٥، من رئيس المجلس العالي وشيخ الجامع الأزهر، في ٩ ديسمبر ١٩٠٩م. مؤشر عليه: " تحرر لرياسة مجلس النظار في ٢٨ ديسمبر ١٩٠٩م ومعه التعديل".

(٢) المصدر السابق، الأزهر، كود ٠٠٢١٤٦- ٥٠٠٤، قيد محاضر وقرارات مجلس إدارة الأزهر من سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م إلى ١٣٣٠هـ/١٩١١م، جلسة ٦ شوال ١٣٢٨هـ/٩ أكتوبر ١٩١٠م، كود ٠٠٢٤٥٤- ٥٠٠٤، نظام مؤقت للسير على موجبه بالجامع الأزهر في السنة التي تبتدئ في ١٥ شوال ١٣٢٨هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩١٠م، بتاريخ ٢٣ رمضان ١٣٢٨هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٩١٠م.

جهوده في المعهد الأحمدي:

يُعد الجامع الأحمدي المعهد الثاني في القطر المصري؛ لكثـرة علمائـه وطلابه حيث سار مع الجامع الأزهر في مواد تعليمه وطرقه، وكانت إدارتـه في بداية الأمر مستقلة عن الأزهر يعين شيخه بأمر عال كمـا يعـين شـيخ الجامع الأزهر، وفي سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٥م ألحقت إدارته بإدارة الأزهـر، واستمر على ذلك حتى وضع نظام عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م(١) حيث نصـت المادة الأولى منه على أن: "الجامع الأزهر هو المعهد الديني العلمي الإسلامي الأكبر، والمعاهد الأخرى هي: معهد مدينة الإسكندرية، معهد مدينة طنطـا ، معهد مدينة دسوق ، معهد مدينة دمياط ، وكل معهـد يؤسـس فـي القطـر المصري بإرادة سنية..."(٢).

وقد أولى الخديو عباس حلمي الثاني اهتمامًا كبيـرًا بالجـامع الأحمـدي فأصدر أمرًا في ٣٠ مايو ١٩٠٨م بتوجه الشيخ محمد عاشور الصدفي (مفتي الأوقاف الخصوصية الخديوية) إلى مشيخة الجامع الأحمدي لمسـاعدتها فـي أعمالها، وبعد عودته قدم تقريرًا إلى رئيس الديوان الخديوي، ضمَّنه كثيرًا من

---

(١) المصدر السابق، الأزهر، كود ٠٠٣٩٥٢- ٥٠٠٤، تقرير تاريخي عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مقدم من المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية للسـلطان حسين كامل، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٣ه/ ١١ يناير ١٩١٥م، ص ٢٠؛ أعمال مجلس إدارة الأزهر، ص ١٠.

(٢) قانون الجامع الأزهر وما شاكلة من المدارس الدينيـة العلميـة الإسـلامية. الوقـائع المصرية، عدد ٢٨، ١١ مارس ١٩٠٨م.

أوجه النقص التي رآها في إدارة المشيخة وفي نظام التعلـيم والتـدريس[١]، ورغم محاولات الشيخ الصدفي إجراء بعض الإصلاحات إلا أنه اصطدم مـع القائمين على إدارة المعهد وأعضاء مجلس إدارة الجامع الأحمدي [٢].

ورغبة في تطبيق النظام بالمعاهد والقضاء على الفوضـى بهـا أصـدر المجلس العالي للأزهر قرارًا إلى شيوخ المعاهد بوضع لوائح داخلية للمعاهـد وتنظيم سير الدراسة بها، وتقديمها إلى المجلس[٣]، وتم وضع هـذه اللـوائح وعرضها على المجلس والموافقة عليها في الجلسة التي عقدت برئاسة الخديو في قصر رأس التين بالإسكندرية في ١٤ رمضان ١٣٢٦هـ/ ١٠ أكتـوبر ١٩٠٨م[٤].

وقد استدعى صدور اللائحة الداخلية لمعهد طنطا تعيين شيخ حازم يتمكن من تطبيقها، ووضع حدٍّ للخلافات التي تعطل إصلاح نظم التعليم والدراسـة

---

(١)
HIL-52-268-278.
تقرير مرفوع لصاحب السعادة المفضال أحمد شفيق باشا رئي ديوان عربـي وأفرنكـي خديوي، من الشيخ محمد عاشور الصدفي مفتي الأوقاف الخصوصـية الخديويـة، بـدون تاريخ.

(٢)
HIL-52-190.
صورة جواب ورد من الشيخ محمد عاشور الصدفي مفتي الأوقاف الخصوصية الخديوية، (رقيم) ٢٣يونيو ١٩٠٨م.

(٣) دار الوثائق القومية، الأزهر، الصادر، كود ٠٠٠٠٣٧– ٥٠٠٤، السايرة، رقم ١٣٣٢، إلى مجلس إدارة الأزهر، في ٦ يوليو ١٩٠٨م.

(٤) الأهرام، ١١ أكتوبر ١٩٠٨م.

بالمعهد، والتي أشار إليها الشيخ محمد عاشور الصدفي؛ فصدر أمـر عـال بتعيين الشيخ محمد حسنين مخلوف شيخًا للجامع الأحمدي[١]، كما تقرر تعيين الشيخ عبد الهادي مخلوف مفتشًا للجامع[٢].

وإدراكًا من الشيخ محمد حسنين بأهمية العمل الذي أسند إليه فـي هـذه الفترة الحاسمة بعد صدور القانون[٣]، وضع نصب عينيه أن يحقـق للجـامع الأحمدي مكانة لا تقل عن مكانة مشيخة الإسكندرية، بل أن يجـب أن يزيـد عنها لما له من فضل الأقدمية[٤]؛ فبدأ أعماله بدراسة أحوال المعهد من جميع جوانبه، فبحث في نظام الدراسة، وأحوال الطلبة وأعدادهم، والعلوم المقررة، وأماكن الدراسة وتوزيعها، وأحوال العلماء ومرتبـاتهم، وأوقـاف المعهـد، والجهات المشرفة عليها، والإيرادات المتحصلة منها، وبعد عامين من مهمتـه رفع الشيخ تقريرًا إلى مدير عموم الأوقاف ضمنه أهم ما توصل إليـه ومـا

---

(١) مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، من الشيخ حسونة النواوي إلى الشـيخ محمـد حسنين العدوي المالكي، في ٢٣ شوال ١٣٢٦هـ/ ١٧ نوفمبر ١٩٠٨م، وتوجد نسخة منها ضمن وثائق مشروع ذاكرة الأزهر، برقم ١٠٦١٢- ٨.

(٢) دار الوثائق القومية، عابدين، س ٥/ ١٧/٢٥، السايرة، رقم ٧٣، من الأزهر، فـي ٤ ذي القعدة ١٣٢٦هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٩٠٨م.

(٣) محمد حسنين العدوي، كلمة في إنشاء المعهد الجديد التابع للجامع الأحمـدي، ضـمن التقرير الخامس لمشيخة الجامع الأحمدي سنة ١٣٣٠- سنة ١٣٣١، مطبعة محمد محمـد مطر بالحمزاوي بمصر، ص ١٦. وتوجد نسخة منها ضمن وثائق مشروع ذاكرة الأزهر، برقم ٧٢٧١- ٨.

(٤) فخر الدين الأحمدي الظواهري، السياسة والأزهـر مـن مـذكرات شـيخ الإسـلام الظواهري، مطبعة الاعتماد، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م، ص ١٤٧.

اتخذه من إجراءات لتحسين حال الدراسة في المعهد، والنهوض بالدارسين والعلماء، حيث قسم التقرير إلى قسمين الأول بما حققه من إنجازات في المعهد، والآخر بما يواجهه من عقبات وما يطلبه من دعم لزيادة ترقية المعهد والنهوض به، وفيما يختص بالقسم الأول فكان على النحو التالي:

- تم تقسيم الطلاب إلى أقسام، وجعل لكل قسم رئيس من العلماء.
- تم إنشاء سجلات عمومية وخصوصية لحصر العلماء.
- تم إيجاد نظام لمعرفة من يتغيب من الطلاب والعلماء.
- التشديد في متابعة إلقاء الدروس وتلقيها، وقراءة الكتب المختلفة في الفنون المتنوعة.
- أُحييت في المعهد فنون كانت ضعيفة في المبدأ، وتم تدريس كتب لم تكن تدرس به من قبل.
- تم إجراء امتحان لتحديد المستحقين في الجرايات ونيل الطلاب من الحقوق في صندوق النذور بمعرفة لجنة مشكلة من كبار علماء الجامع الأحمدي.
- بذل الجهد في سبيل الحصول على جرايات للطلاب مساعدة على طلب العلم، وتوصلًا لإمكان مراقبتهم في الحضور وإلزامهم بالمداومة على نحو ما في الجامع الأزهر؛ فبحث عن الأوقاف القديمة الضائعة، ورفع بشأنه قضايا في المحاكم الشرعية والأهلية والمختلطة، حتى وجد من ذلك شيء قليل

جدًا لم يسدّ مسدًا لبعض الطالبين إلا بواسطة جعله في تسعة شهور فقط وهي أيام الدراسة، مما جعل الجامع الأحمدي يشبه الجامع الأزهر[1].

ومن جهود الشيخ محمد حسنين تتبع أسباب قيام بعض الدوائر والأوقاف (كدائرة المنشاوي) بمنع الجرايات الخاصة بالطلاب، ومطالبتها بأداء حقوق الطلاب، ولم يكتف بهذه الطالبة فتقدم بعد ذلك بطلب إلى المجلس الأعلى للأزهر في جلسة ٢٩ جمادى الثانية ١٣٢٩هـ/٢٦ يونيو ١٩١١م بتخصيص مبلغ لسد العجز في الجرايات، وقد وافق المجلس على هذا الطلب فقرر تخصيص مبلغ ٢٦٩ جنيهًا و٤٥٦ مليمًا لهذا الغرض[2].

وبالنسبة للقسم الثاني من التقرير فقد عرض الشيخ لأهم المشكلات التي كانت تواجهه، وما يقترحه لحلها:

- قلة مرتبات العلماء التي لا يمكن أن تقوم بمعيشتهم، ورغم أن بعضهم لم تكن لهم مرتبات، ورغم أن عناية الخديو شملتهم بترتيب ٣٠٠ جنيه في السنة، إلا أن مجلس إدارة الأزهر قرّر ترتيبها لمعلمي الحساب والخط المنتدبين من المدرسة الأميرية، ووزّع الباقي على علماء المعهد فكان للعالم من الدرجة الأولى ٤٥ قرشًا شهريًا، ومن الثانية ٣٥، ومن الثالثة ٢٥، وهو غير كافٍ لهم بالإضافة إلى وجود علماء لا مرتب لهم، ورغم ذلك فهم

---

(١) دار الوثائق القومية، عابدين، كود ٠٠٣٤٣٩ – ٠٠٠٦٩، مذكرة مرفوعة إلى سعادة مدير عموم الأوقاف من الشيخ محمد حسنين مخلوف، بدون تاريخ.

(٢) المصدر السابق، الأزهر، كود ٠٠٢٢٠٢– ٥٠٠٤، مجموعة محاضر وقرارات المجلس الأعلى للأزهر من تاريخ انعقاده لأول مرة ...، جلسة ٢٩ جمادى الثانية ١٣٢٩هـ/٢٦ يونيو ١٩١١م، جلسة ٤، ص ١٤.

مستمرون في العمل، ويواظبون ويقبلون على إلقاء الدروس. وحلًا لهذه المشكلة التمس الشيخ محمد حسنين من الخديو عباس تخصيص مبلغ من الأوقاف الخيرية، وقدم مقترحًا لزيادة مرتبات العلماء، وكيفية توزيعها على اختلاف درجاتهم العلمية، ومما ورد في هذا المقترح: "وبإعمال الحساب الضروري لأقل واحد من العلماء ليقوم بضرورة معيشته في هذا الوقت ثلاثة جنيهات مصرية في الشهر، ولهذا فإننا نرى أنه لا يجوز أن يقل مرتب العالم من الدرجة الثالثة عنه، وتزيد الدرجة الثانية جنيهًا، والأولى جنيهان.." هذا إلى جانب بعض الوظائف الخدمية والإدارية اللازم زيادة مرتباتها فيكون جملة المطلوب تقريره ٣٣٦٧ جنيهًا و٢٠ مليمًا سنويًا.

- وفيما يخصّ العلوم التي تدرس في المعهد الأحمدي طلب الشيخ محمد حسنين الآتي:

أولًا: تكليف العلماء بتدريس بعض العلوم الإسلامية التي لا يجوز إغفالها، لأنها مما يتعلق بأصل موضوع المدارس الدينية، وهي الآداب والتصوف والتاريخ الإسلامي والقراءات.

ثانيًا: تعميم التفسير بقراءة التفاسير المختصرة كثيرًا للطلاب المتوسطين، وكذا علم الحديث.

ثالثًا: تقرير إلقاء حصة ثالثة من العلماء الأقوياء في هذه العلوم وغيرها حسب ما تمس له الحاجة.

رابعًا: بدء كل درس بشيء من المواعظ والنصائح اللازمة في المواضيع المختلفة.

- وفيما يختص بمساكن الطلاب والعلماء: أوضح الشيخ محمد حسنين أنه بالجامع الأحمدي (٧٢) غرفة يقيم بها ٣٨٣ من العلماء والطلاب، وقد أنشئت في وقت لم يكن الطلاب والعلماء يبلغون ربع هذا العدد؛ لذلك رأى ضرورة بناء مساكن أخرى للطلاب والعلماء، ولو فوق المساكن الموجودة إذا صلح البناء عليها أو إعطاء بعض المساكن لهم[١].

ولم تقتصر جهود الشيخ محمد حسنين في الجامع الأحمدي على الجانب العلمي فقط، بل امتد نشاطه لمقاومة البدع والمنكرات التي كانت تحدث بالجامع وخاصة أيام الاحتفالات والموالد[٢]، واستعان في ذلك بالعلماء

(١) المصدر السابق، عابدين، كود ٠٠٣٤٣٩ – ٠٠٠٦٩، مذكرة مرفوعة إلى سعادة مدير عموم الأوقاف من الشيخ محمد حسنين مخلوف، بدون تاريخ.

(٢) أعدّ الشيخ محمد حسنين مذكرتين مهمتين: الأولى ضمنها التأريخ للموالد التي تقام في الجامع الأحمدي ترجم فيها للسيد أحمد البدوي والموالد والليالي التي يُحتفل بها في الجامع، والإجراءات التي قام بها للقضاء على كثير من البدع والمنكرات التي كانت تتم داخل الجامع أثناء الاحتفالات، وكيف تصدى لها، أما المذكرة الثانية وعنوانها "مذكرة ببيان أوراد الخلافة الأحمدية" فقد تناول فيها مسألة خلافة السيد البدوي والألقاب التي تطلق على من يتولاها وتاريخها وطريقة استحقاقها منذ نشأتها حتى كتابة المذكرة. للمزيد ينظر: مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، مذكرة بعنوان "الموالد الأحمدية والليالي الخيرية التي تقام بالجامع الأحمدي"، بدون تاريخ؛ ومذكرة بعنوان "مذكرة ببيان أدوار الخلافة الأحمدية" بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٣٣٠هـ/ ٢٦ فبراير ١٩١٢م، توجد نسخة من المذكرتين في وثائق مشروع ذاكرة الأزهر، برقم ١٠٦٥٤– ٨، ورقم ١٠٦٥٧– ٨،

والمدرسين في طنطا، مما كان له الأثر الأكبر في رقي النظم التعليمية والإدارية بالجامع الأحمدي(١).

وكان لهذا النشاط أثره الواضح عندما وقعت الاضطرابات في الأزهر في أواخر يناير ١٩٠٩م بسبب تطبيق النظام الجديد، فقد ثار طلاب الجامع الأحمدي، إلا أن الشيخ محمد حسنين تمكن من إقرار النظام فيه، ويقول الشيخ عبد المتعال الصعيدي في ذلك: "وقد ثار الجامع الأحمدي أيضًا على هذا النظام، ولكن الخديو كان قد اختار له شيخاً قوي العزم، وهو الشيخ محمد حسنين العدوي؛ فأمكنه بقوة عزمه أن يتغلب على ثورة الجامع الأحمدي، وأن يخضع أهله لهذا النظام"(٢)، وكان الشيخ محمد حسنين إبان تلك الفترة مشرفًا على معهدي دمياط ودسوق، فاستقال من الإشراف عليهما، وقبل المجلس العالي للأزهر استقالته حتى يتفرغ لمهمته في المعهد الأحمدي(٣).

كما أرسل الشيخ محمد حسنين تقريرًا إلى الديوان الخديوي عرض فيه ما قام به الطلبة من هياج في طنطا وتعطيلهم للدروس، وذكر في التقرير أسماء الطلبة الذين قاموا بذلك، وأن قوات البوليس قامت بالقبض عليهم، فانتظمت الدروس بعد ذلك(٤)، كما ذكر في حديث له مع الخديو عباس أنه تمكن من

---

(١) معهد طنطا الأحمدي الثانوي، ذكرى تشريف سمو الجناب العالي الخديوي المعظم عباس حلمي الثاني للجامع والمعهد الأحمدي سنة ١٣٣٢هـ، ص ٢٧.

(٢) عبد المتعال الصعيدي، تاريخ الإصلاح في الأزهر، صفحات من الجهاد في الإصلاح، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط ٢، ٢٠١١م، ص ٨٠.

(٣) المؤيد، ٣ مارس ١٩٠٩م.

(٤) دار الوثائق القومية، عابدين، س ٥/ ١٥/٢٠، من أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوي إلى ياور نوباتجي المنتزه، في ٤ مارس ١٩٠٩م.

إقرار الأمور داخل المعهد الأحمدي بفضل الاستقلال في إدارته وقطع الصلة بينه وبين الأزهر، ومنع طلاب الأزهر من دخول المعهد في أي وقت إلا إذا كانت الزيارة في مكتبه وتحت إشرافه، وذلك لمنع أي نشاط قد يؤدي إلى تهييج الطلاب وتعطيل العمل بالقانون(1)، وفي نهاية العام أرسل الشيخ محمد حسنين تقريرًا إلى مشيخة الأزهر ضمنه ما وصل إليه ارتقاء التعليم في الجامع الأحمدي، وعددًا من المقترحات لترقية نظام التعليم والإدارة به في السنوات القادمة(2).

أولى الخديو عباس اهتمامًا وتقديرًا لإنجازات الشيخ محمد حسنين في المعهد الأحمدي فأنعم عليه بالنيشان المجيدي الثالث(3)، كما كان يتغاضى عن الشكاوى التي كانت ترد ضده، وخاصة ما كان يرد منها دون توقيع(4)، هذا بالإضافة إلى دعمه المالي لمشروعاته الإصلاحية في المعهد، ومن ذلك أن مبلغ المكافأة الذي كان مقررًا للطلاب في الأزهر كان قد أُلغي منذ سنوات، إلا

---

(1) محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج ٣، ص ٢٥٣.

(2) دار الوثائق القومية، الأزهر، الوارد، كود ٠٠٠٦٢٩- ٥٠٠٤، ص ٣٧، وثيقة رقم ١٣٢، وارد من الجامع الأحمدي، بتاريخ ٤ رمضان ١٣٢٧هـ/ ١٩ سبتمبر ١٩٠٩م.

(3) المصدر السابق، عابدين، كود ٠٠٦٢٦٧-٠٠٦٩، مذكرة للديوان الخديوي، بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٠٩م.

(4) من أمثله هذه الشكاوى التي أصدر الخديو أمرًا بحفظها:

- دار الوثائق القومية، عابدين، س ٥/ ٦/٤، السايرة، رقم ٦، إلى شيخ الجامع الأحمدي، في ١٥ صفر ١٣٢٨هـ/ ١٥ فبراير ١٩١٠م

- المصدر السابق، س ٥/٢٠/ ١٦، عريضة من" علماء الجامع الأحمدي" إلى الخديو، في ٢٢ مايو ١٩١٠م.

أن الشيخ محمد حسنين عندما طلب من الخديو تقرير مبلغ مائة جنيه من وفورات صندوق النذورات لتصرف في نفقات الامتحان ومكافآت الناجحين من الطلبة وافق الخديو عباس بصفته رئيسًا لمجلس الأوقاف الأعلى رغم مخالفة هذا الطلب للائحة النذور (المادة ١٤ الخاصة بنصيب الطلبة)، وتكرر ذلك في ميزانيتي سنتي ١٩١٢و ١٩١٣[١].

إنشاء المبنى الجديد للمعهد الأحمدي:

كانت مشكلة أماكن الدراسة ومساكن الطلبة والمدرسين في المعهد الأحمدي من المشكلات التي واجهت الشيخ محمد حسنين، ففي تقريره عن سنة ١٣٢٧/١٣٢٦هـ الدراسية طلب من الخديو عباس الموافقة على إعداد المكان الفسيح التابع لديوان الأوقاف المسمى بـ "**وكالة القمح**" لسكن الطلاب، وقال إنه يحتاج لبعض ترميمات وإصلاحات ضرورية يمكن الإنفاق عليها من وفر إيرادات وكالة علي بك سنقر بطنطا الموقوفة على الطلبة، وقد وافق الخديو على هذا الطلب بصفة مبدئية، وأرسل الديوان الخديوي إلى ديوان الأوقاف لإجراء ما يلزم[٢].

بدأ ديوان الأوقاف في إعداد الرسوم والتصميمات اللازمة، إلا أن التجارب أظهرت أن حاجة الدراسة إلى أماكن للتدريس أشدّ وأدعى؛ بسبب

(١) المصدر السابق، الأوقاف، مجلس الأوقاف الأعلى، كود ٠٠٠٦٠٣- ٥٠٠٨، مجموعة [محضر] ومذكرات وقرارات الجلسة الرابعة المنعقدة، في ٣١ مارس ١٩١٣م، مذكرة رقم ١٤٣.

(٢) المصدر السابق، عابدين، س ٦/٤/٥، إلى الأوقاف، رقم ٣٣، في ٨ رمضان١٣٢٧هـ/ ١٩ سبتمبر ١٩٠٩م؛ كلمة في إنشاء المعهد الجديد التابع للجامع الأحمدي، ص ١٨.

كثرة المترددين على الجامع الأحمدي وكثرة عدد الطلاب الذين تجاوز عددهم الألفي طالب كما وجد أن هناك مساكن تتبع الجامع تسع نحو ٤٠٠ طالب يمكن تخصيصها للفقراء والاكتفاء بها في هذه المرحلة [١]؛ فأرسل الشيخ محمد حسنين في ١٣ فبراير ١٩١٠م إلى الديوان الخديوي مكاتبة شرح فيها العقبات التي تواجه الطلاب والمدرسين في الجامع الأحمدي بسبب اختلاط الدارسين بزائري الجامع، وما يقع بينهم وبين الأهالي من احتكاكات تؤدي إلى ضياع الوقت المخصص للتدريس، وما يعانيه المدرسون من متاعب لإيصال أصواتهم إلى الطلبة، وطلب أن تحول "وكالة القمح" إلى مكان للدراسة بدلًا من بنائها كمساكن للطلبة[٢].

ونظرًا لتكرار الاصطدام بين طلاب الجامع الأحمدي والزوار وأرباب الطرق[٣] فقد وافق الخديو عباس على مقترح الشيخ محمد حسنين، وأصدر إرادة سنية في ١٢ صفر ١٣٢٩هـ/١١ فبراير ١٩١١م بإنشاء المبنى جديد

---

(١) كلمة في إنشاء المعهد الجديد التابع للجامع الأحمدي، ص ١٨، ١٩.

(٢) دار الوثائق القومية، عابدين، س ١٩/٢٥/٥، السايرة، رقم ١٢، من شيخ الجامع الأحمدي، في ١٤ فبراير ١٩١٠م، مؤشر عليه بـ" تحرر للأوقاف في ١٣ مارس ١٩١٠ نمرة ٤ ومعه المكاتبة "؛ مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، صورة الالتماس الذي رفع إلى الأعتاب الخديوية بخصوص إنشاء المعهد الجديد بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩١٠ نمرة ١٠٠.

(٣) المصدر السابق، س ٥/٢٠/ ١٦، من العلماء بطنطا إلى رئيس الديون الخديوي، في ١٣ مارس ١٩١٠م؛ س ٥/ ١٧/٢٠: عريضة من عموم الطلبة بطنطا إلى الخديو، في ٢٧ نوفمبر ١٩١٠م، عريضة " عن فريق من الطلبة الأحرار بمصر إلى الخديو"، في ٣٠ نوفمبر ١٩١٠م.

للمعهد الأحمدي[1]، وفتح اعتمادًا خاصًا لهذا الغرض بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه، وبعد أن تم بناء المعهد رأى الشيخ محمد حسنين ضرورة إعداد مكان خاص يتناول الطلاب غذاءهم فيه وينتفع ببعضه من جهة أخرى في حفظ أدوات الدراسة، وكان بجوار المعهد مكان تابع لأوقاف الجامع الأحمدي فكتب إلى الخديو في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٣١هـ/ ٤ أبريل ١٩١٣م يلتمس منه الموافقة على تخصيص هذه القطعة للغرض المذكور، فوافق الخديو على ذلك [2].

وكان المبنى الجديد للمعهد الأحمدي يتكون من (دائرتين) تحتويان على ٣١ حجرة للدراسة وثلاث للإدارة ومرشحَيْن للشرب ومسجد ومطهرة [3]، وقد بلغ ما أنفق على إنشاء المبنى حوالى عشرة آلاف جنيه، وقبيل الانتهاء من العمل بالمبنى تقدم الشيخ محمد حسنين بطلب إلى الخديو للموافقة على بناء

(١) توجد وثيقة عبارة عن (عريضة شكر من شيخ الجامع الأحمدي الشيخ محمد حسنين وعلماء الأزهر إلى الخديو) بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٣٢٩ هـ/ ١٨ مايو ١٩١١م بمناسبة صدور الإرادة السنية بإنشاء المعهد وتصديق مجلس النظار باعتماد مبلغ لإنشاء المعهد. دار الوثائق القومية، عابدين، كود ٠١٠٠٥١- ٠٠٠٦٩.

(٢) مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، صورة ما عرضه فضيلة شيخ الجامع الأحمدي على الجناب العالي بسراي القبة مساء يوم الجمعة ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٣١/ ٤ أبريل سنة ١٩١٣، توجد نسخة منها في وثائق مشروع ذاكرة الأزهر، برقم ١٠٦٢٤- ٨؛ كلمة في إنشاء المعهد الجديد التابع للجامع الأحمدي، ص ٢٠- ٢٢.

(٣) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٢٢٣٩٥٢- ٥٠٠٤، تقرير تاريخي عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مقدم من المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية للسلطان حسين كامل، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٣ه/ ١١ يناير ١٩١٥م، ص ٢١.

مكان آخر لأكل الطلبة ومخزن لأثاث المعهد وأدواته الدراسية[1]، وقد وافــق الخديو على هذا الطلب أيضًا[2].

كما رأى الشيخ محمد حسنين أن يعمل على تأمين ميزانية دائمة ومستقلة للمعهد الجديد، بحيث يكون ديوان الأوقاف القيِّم عليه والقائم بنفقاته الأساسية، وأن ذلك يتحقق بإلحاق المعهد الجديد بالجامع الأحمدي، وجعله قسمًا متممًــا لدراسة العلم به، وأن يُعامل طلاب هذا المعهد معاملة طلاب الجامع في نظره والإنفاق عليه، وأن الأوقاف والصدقات الجارية على الجامع وموظفيه وعلمائه وطلابه تجري على المعهد، وأن يُنصّ على ذلك في محضر الاستلام الــذي سيحرر بين مشيخة الأزهر وديوان الأوقاف، وكتب بذلك إلى الخديو في ١٠ شوال ١٣٣١هــ/ سبتمبر ١٩١٣م[3]، وفي ١٤ شوال ١٣٣١هــ/ ١٠سبتمبر ١٩١٣م عُرض الأمر على الخديو عباس فوافق عليه، وأصدر أمره في اليوم نفسه إلى مدير الأوقاف إبراهيم باشا نجيب بالعمل به [4].

---

(١)
HIL-52-75.
من شيخ الجامع الأحمدي محمد حسنين إلى الخديو، في ٢٥ ربيع الثــاني ١٣٣١هـــ/ ٣ مارس ١٩١٣م.

(٢) معهد طنطا الأحمدي الثانوي، ذكرى تشريف سمو الجناب العالي الخــديوي المعظــم عباس حلمي الثاني للجامع والمعهد الأحمدي سنة ١٣٣٢هــ، ص ٣٥.

(٣) كلمة في إنشاء المعهد الجديد التابع للجامع الأحمدي، ص ٢٣، ٢٤.

(٤) دار الوثائق القومية، عابدين، س ٥/ ١٦/١٤، إلى الأوقاف، رقم ٢٤، في ١٤ شــوال ١٣٣١هــ/ ١٠ سبتمبر ١٩١٣م؛ كلمة في إنشاء المعهد الجديد التابع للجامع الأحمدي، ص ٢٤ – ٢٧.

وفي يوم الخميس ٢٣ ذي القعدة ١٣٣١هـ/٢٣ أكتوبر ١٩١٣م تسلمت مشيخة الجامع الأحمدي المبنى الجديد للمعهد، وكتب بذلك محضر وقع عليه مأمور الأوقاف والعلماء[١]، وبدأت الدراسة في المعهد الجديد، وقام الخديو عباس بزيارة للمعهد في ٦ جمادى الثانية ١٣٣٢هـ/ أول مايو ١٩١٤م[٢].

وقد كان للدور الكبير الذي قام به الشيخ محمد حسنين في المعهد الأحمدي أثر كبير في نفوس علماء المعهد وأهالي طنطا، فعندما عين مديرًا عامًا للأزهر والمعاهد الدينية قام بزيارة إلى طنطا لتسليم أعمال المشيخة لخلفه الشيخ محمد هارون، واختار لهذه الزيارة الليلة الختامية للمولد الأحمدي ليتسنى له أيضًا الاجتماع بالعلماء والعاملين في المعهد، وفي هذه الزيارة لقي الشيخ محمد حسنين حفاوة بالغة من أهالي طنطا ورواد المولد الأحمدي وعلماء المعهد والعاملين به؛ لما قام به من إصلاحات جليلة عادت على العاملين بالمعهد وطلابه بالخير، وبهذه المناسبة دعي إلى عمل اكتتاب لجمع مبلغ من المال يوزع في نهاية العام على الطلبة النابهين في الكتابة والإنشاء

---

(١) محضر استلام، موقع من مأمور أوقاف طنطا مصطفى رياض، ومهندس أوقاف طنطا محمد كامل، والمفتش العام للأزهر والمعاهد الدينية المنتدب الشيخ حسين والي، وشيخ الجامع الأحمدي بالنيابة الشيخ محمد هارون، وشيخ المالكية وعضو مجلس إدارة المشيخة الشيخ مرسي علي، ومن علماء الجامع الأحمدي: محمد محمد عمارة، عبد الحميد أبو أحمد، أحمد محمد الفقي، عبد السلام شرف، إسماعيل الصعيدي، عبد الرءوف إسماعيل. ملحق بـ" كلمة في إنشاء المعهد الجديد التابع للجامع الأحمدي"، ص ٢٨ – ٣٠.

(٢) معهد طنطا الأحمدي الثانوي، ذكرى تشريف سمو الجناب العالي الخديوي المعظم عباس حلمي الثاني للجامع والمعهد الأحمدي سنة ١٣٣٢هـ، ص ٢٨، ٢٩، ٣٦.

وهما العلمان اللذان أدى الشيخ محمد حسنين اهتمامًا خاصًا بهما مدة وجــوده شيخًا للمعهد، وكان على رأس المكتتبين لهذا العمل[1].

في معهد دمياط[2]:

بعد صدور قانون ١٣٢٦هــ/١٩٠٨م قرر المجلس العــالي للأزهــر تعيين الشيخ محمد حسنين العدوي مشرفًا على معهد دمياط لإصــلاح نظــام التدريس والإدارة وفقًا للقانون الجديد[3]، فقام بعدد من الإصلاحات ومنها:

- تشكيل لجان لاختبار الطلبةــ وقد بلغ عدد الطلاب في دميــاط ١٣٦ طالبًا.

- اختبار العلماء الصالحين للدراسة بمعرفة اللجنة العلميــة بالمعهــد – وكان الشيخ محمد حسنين قد شكلها في سنة ١٣٢٥هــ/ ١٩٠٧– وقد بلغ عدد العلماء الصالحين للتدريس ٣٦ عالمًا.

- تقسيم العلماء إلى ثلاث درجــات، تتــراوح مرتبــاتهم بــين ٣ و ٥ جنيهات، مع تنبيه المجلس العالي إلى عدم كفاية هذه المرتبات.

- فحص الجرايات والأوقاف الموقوفة على علماء دمياط[4].

---

(١) الأهرام، ٢٣ سبتمبر ١٩١٣م.

(٢) صدرت إرادة سنية في ٦ محرم ١٣١٣هــ/ بإلحاق التدريس والامتحان في الجــامع الدسوقي وفي دمياط بالأزهر. أعمال مجلس إدارة الأزهر، ص ١٠، ١١.

(٣) دار الوثائق القومية، الأزهر، الصادر، كود ٠٠٠٠٣٧– ٥٠٠٤، الصادر إلى دمياط، رقم ٨، في ٤ جمادى الأولى ١٣٢٦هــ/ ٣ يونيو ١٩٠٨م.

(٤)
HIL-52-191,192.
صورة ملخص التقرير المقدم من الشيخ محمد حسنين إلى الخــديو عــن معهــد دســوق ودمياط، بدون تاريخ.

وقد أشاد الشيخ عبد الرحمن الخضري شيخ علماء دمياط في رسالة إلى الديوان الخديوي لعرضها على الخديو بجهود الشيخ محمد حسنين، وما قام به لتنظيم الدراسة، وأن روح النشاط قد سرت في جميع الطلبة والمدرسين، وأقبلوا جميعًا على التحصيل إقبالًا يُسر منه الخديو(١).

وعندما وقعت الاضطرابات في الأزهر بسبب النظام الجديد في أواخر يناير ١٩٠٩م تقدم الشيخ محمد حسنين باستقالته من الإشراف على معهدي دمياط ودسوق؛ فوافق المجلس الأعلى للأزهر في ٩ صفر ١٣٢٧ه/ ٢ مارس ١٩٠٩م على الاستقالة، وتقرر أن يقوم شيخ كل معهد بالأعمال التي كان مكلفًا بها، مع بقاء اللجنة العلمية في معهد دمياط(٢)، وأن يستمر الشيخ عبد الرحمن الخضري شيخًا للمعهد(٣).

في معهد دسوق:

ورد إلى الخديو عباس والديوان الخديوي عدة شكاوى من علماء دسوق يتضررون فيها من تعطل سير التعليم بالمعهد لتأخر تطبيق قانون سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، وتَجَاهُل المجلس الأعلى للأزهر لرغباتهم، وقد طلبوا

---

(١)
HIL-52-127.
صورة مكاتبة وردت من الشيخ عبد الرحمن الخضري شيخ علماء دمياط، (رقيم ١٢ يونيو ١٩٠٨م).

(٢) المؤيد، ٣ مارس ١٩٠٩م.

(٣) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٩٥٢- ٥٠٠٤، تقرير تاريخي عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مقدم من المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية للسلطان حسين كامل، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٣هـ/ ١١ يناير ١٩١٥م، ص ٢٢.

في بعض عرائضهم أن يضم المعهد إلى مشيخة علماء الإسكندرية[1]، فتقـرر إسناد الإشراف على معهد دسوق إلى الشيخ محمد حسنين العدوي، فقام بعـدد من الإصلاحات ضمنها التقرير الذي رفعه إلى الديوان الخديوي وهي:

- فحص شكاوى العلماء والطلبة ضد شيخ الجامع الدسوقي، وإزالة مـا بين العلماء وشيخ الجامع الدسوقي من خلافات، وتفهيم كل منهم ما يجب عليه تجاه الآخر.

- تشكيل لجان لاختبار الطلبة لوضعهم في السنين اللائقة بهم، وقد بلـغ عدد طلاب الجامع الدسوقي ٤٥٦ طالبًا تقدم للامتحان منهم ٣٤٩ طالبًا.

- توزيع الدروس والطلبة على الأساتذة والسنين حسب نتيجة الامتحان.

- فحص حالة العلماء الموجودين وملاءمتهم للتدريس، وقد وجد أنهم ١٦ عالمًا، وأن الصالحون منهم للدراسة على الطريقة النظامية ١٠ علماء، بينمـا يستلزم عدد الطلبة وجود ١٨ مدرسًا، على ألا يقل مرتب الواحد منهم عن ستة جنيهات شهريًا بمجموع ١٠٨ جنيهًا وكسور، في حين أن المبلغ المخصـص للمرتبات لا يتجاوز ١١ جنيهًا وكسور.

- تم تشكيل لجنة لفحص مسألة الجرايات، وكان يحضر جلساتها القاضي الشرعي بدسوق ومعاون الأوقاف، وتم توزيع المتأخر من الجرايات بالطريقة التي قررتها اللجنة.

---

(١) المصدر السابق، عابدين، س ٦/٤/٥، السايرة، رقم ١٣، إلى شيخ الجامع الأزهر"، في ١٤ صفر ١٣٢٦هـ/ ١٧ مارس١٩٠٨م؛ س ١٤/٢٠/٥، " عن العلماء محمـود بدسـوق لسعادة رئيس الديوان الخديوي"، في ٢٩ أبريل ١٩٠٨م.

- تم تشكيل لجنة لحفظ النظام والنظر في الشئون المتعلقة بالجامع من شيخ الجامع الدسوقي وأربعة من العلماء سميت "اللجنة الإدارية".

- تم توزيع المتوفر من صندوق النذور وريع الأوقاف والجرايات الموقوفة على العلماء والطلبة والموظفين كل حسب استحقاقه.

- تم تخصيص أماكن لإدارة الجامع.

وقد حققت هذه الاصلاحات نتائج ملموسة؛ إذ أقبل الطلبة على الجامع إقبالًا زائدًا، مما كان ينبئ عن إقبال والتزام أكبر في السنة المقبلة[١].

وقد حدثت بعد الاضطرابات في الجامع الدسوقي بالمزامنة مع الاضطرابات التي حدثت في الأزهر في أوائل سنة ١٣٢٧ه/ ١٩٠٩م، حيث أرسل شيخ الجامع الدسوقي إلى رئيس الديوان الخديوي خطابًا تبرأ فيه من الاضطرابات، وألقى بالمسؤولية على "رؤساء الإدارة بالجامع الدسوقي"[٢]، وقد قام الديون الخديوي بإرسال صورة من الخطاب إلى الشيخ محمد حسنين[٣]، إلا أنه كان مشغولًا بما يحدث في الجامع الأحمدي فاستقال من

(١)
HIL-52-191,192.
صورة ملخص التقرير المقدم من الشيخ محمد حسنين العدوي إلى الخديو عن معهد دسوق ودمياط، بدون تاريخ.

(٢) دار الوثائق القومية، عابدين، كود ٠٠٩٩٧٣-٠٠٦٩، تلغراف من شيخ الجامع الدسوقي إلى رئيس الديوان الخديوي، في ٢٢ فبراير ١٩٠٩م.

(٣) المصدر السابق، عابدين، كود ٠١٠٠٥٣-٠٠٦٩، تلغراف من شيخ الجامع الدسوقي إلى رئيس الديوان الخديوي، في ٢٢ فبراير ١٩٠٩م (نسخة مرسلة إلى الشيخ محمد حسنين مخلوف).

الإشراف على معهد دسوق، فقبل المجلس العالي للأزهر استقالته، وتقرر بقاء "اللجنة الإدارية" التي شكلها لتباشر أعمالها(١)، وظل المعهد باقيًا على النظـام الذي وضعه الشيخ محمد حسنين(٢).

دور الشيخ في محمد حسنين في إنجاز القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م:

اتجه الخديو عباس حلمي الثاني بعد أن هدأت الأحوال إلى استئناف حركة الإصلاح في الأزهر؛ فتم تشكيل لجنة من فتحي زغلول وكيل الحقانية، وإسماعيل صدقي باشا وكيل الداخلية، وعبد الخالق ثروت النائب العمومي لوضع قانون جديد للأزهر(٣)، وقد انتهت اللجنة التي عرفت باسم "لجنة إصلاح الأزهر المعمور" من وضع القانون، وقدمت تقريرًا كاملاً عنه إلى رئيس النظار محمد سعيد باشا في رمضان ١٣٢٨هـ/ سبتمبر ١٩١٠م(٤)، وقد أطلقت اللجنة على هذا القانون "قانون الجامعة الأزهرية "(٥).

وقد وُضع المشروع على أساس أن تكون جميع المعاهد الدينية ملحقة بالأزهر ومجلس إدارته، وأن ترجع إلى المجلس الأعلى للأزهر بواسطته،

---

(١) المؤيد، ٣ مارس ١٩٠٩م.

(٢) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٩٥٢- ٥٠٠٤، تقرير تاريخي عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مقدم من المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية للسلطان حسين كامل، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٣ه/ ١١ يناير ١٩١٥م، ص ٢١، ٢٢.

(٣) أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، جـ ٢، ق ٢، ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(٤) لجنة إصلاح الأزهر المعمور ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، المطبعة الأميرية بمصر، ١٩١٠م، ص ٤ وما بعدها.

(٥) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٧٧٣-٥٠٠٤، مذكرة ببيان مشتملات مشروع قانون الجامعة الأزهرية، ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، مطبعة ديوان عموم الأوقاف.

وكان الخديو عباس مسافرًا عندما قامت اللجنة بتقديم القانون، وبعد عودته أمر بعرض القانون على لجنة برئاسته، وعضوية محمد سعيد باشا رئيس النظار، وحسين رشدي باشا وفتحي زغلول باشا، والشيخ محمد حسنين مخلوف شيخ الجامع الأحمدي والشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ معهد الإسكندرية، وأحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوي[١].

وفي هذا الاجتماع تم تعديل عدد من مواد القانون المتعلقة بتبعية المعاهد الأزهرية بالأزهر حيث جُعلت المعاهد كلها تابعة للمجلس الأعلى مباشرة، على أن يكون لكل معهد مجلس إدارة خاص به كالأزهر، وقد اقترح الشيخ محمد حسنين في هذا الاجتماع إرسال المشروع لمجالس إدارة المعاهد لإبداء ملاحظاتهم، ثم قُدم المشروع إلى رئيس مجلس النظار محمد سعيد باشا فرأى أن يقرأه أولاً في لجنة مشكلة من الشيخ محمد حسنين وفتحي زغلول، وإسماعيل صدقي، وقد انتهت اللجنة إلى تعديل كثير من مواده، ثم أحيل بعد ذلك إلى مجلس شورى القوانين[٢]، حيث عُرض مشروع القانون على المجلس للمرة الأولى في جلسة ٢٦ نوفمبر ١٩١٠م[٣]، وبعد انتهاء المجلس من مناقشته تم إرساله إلى مجلس النظار للاطلاع على ما أدخل من تعديلات، كما أدخل مجلس النظار بعض التعديلات في جلسة خاصة بحضور الخديو

---

(١) لجنة إصلاح الأزهر المعمور، ص ٢٣٣، ٢٣٤؛ محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج٣، ص ٢٥٣.

(٢) لجنة إصلاح الأزهر المعمور، ص ٢٣٣، ٢٣٤؛ محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، ج٣، ص ٢٥٣، ٢٥٤.

(٣) مجلس شورى القوانين، جلسة ٢٦ نوفمبر ١٩١٠م.

عباس[١]، وتم إقرار القانون بصورته النهائية فصدر أمر عال بالعمل بالقانون في ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م[٢].

(١) دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، كود ٠٥١٥٩٦-٠٠٧٥، مكاتبات خاصة بالتعديلات التي أدخلها مجلس شورى القوانين في مشروع الجامعة الأزهرية؛ الأهرام، ٢٠ مايو ١٩١١م. ولمزيد من التفصيل عن المناقشات حول القانون في مجلس شورى القوانين وصداه في الصحافة المصرية ينظر: عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد، موقف الخديو عباس حلمي الثاني من مسألة إصلاح الأزهر، ص ١٨٧ وما بعدها.

(٢) دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، كود ٠٥١٥٩٦-٠٠٧٥، صورة القانون نمرة ١٠ الصادر بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م؛ قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١- قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، الصادر به الأمر العالي بسراي رأس التين في ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، المطبعة الأميرية بمصر، ١٩١١م. وقد جاء القانون في (١٠) أبواب تشتمل على (١٦٨) مادة، وأهم ما تناوله هذا القانون أنه حدد اختصاصات شيخ الجامع الأزهر، ومجلس الأزهر الأعلى، وأسس هيئة كبار العلماء، وجعل لها نظامًا خاصًا، وجعل لكل مذهب من المذاهب الفقهية الأربعة شيخاً يمثله، ولكل معهد من المعاهد الدينية مجلس إدارة، وجعل للموظفين نظامًا في التعيين والترقية والتأديب والمسامحات (الأجازات)، ووضع شروطًا لقبول الطلاب، ونظمًا للامتحانات والشهادات، وحدودًا للعقوبات والعطلات الدراسية، وزيدت مدة الدراسة إلى خمس عشرة سنة، وقسمت إلى ثلاث مراحل تعليمية (أوليّ، وثانويّ، وعاليّ)، وحددت كل مرحلة بخمس سنوات، وجعل لكل مرحلة نظامًا وعلومًا، وزاد عدد العلوم الدراسية، وتم توزيعها على مراحل الدراسة بما يتفق مع مستويات الطلبة في كل مرحلة، ولم يعد هناك اختلاف بين العلوم القديمة والحديثة في الامتحانات، بل تكون الامتحانات في جميعها على حد سواء، وأصبحت مدرسة القضاء الشرعي قسمًا ملحقًا بالجامع الأزهر، وبمقتضى هذا القانون ألغي كل ما سبقه من قوانين الجامع الأزهر.

وفي ظل هذا القانون قام الشيخ محمد حسنين مخلوف بالإسهام بدور بارز في حركة إصلاح الأزهر وذلك من خلال عضويته في عدد من اللجان المهمة التي اقتضاها تطبيق القانون الجديد، وهو ما يمكن أن نرصده من خلال النقاط التالية:

- **عضوية لجنة توحيد الدراسة في جميع المعاهد:**

نص القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ في مادته رقم ١١٩ على توحيد الكتب التي تدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وعدم تدريس أي كتاب في جهة إلا إذا كان مقررًا في الجهات الأخرى(١)، وتنفيذًا للقانون أصدر المجلس الأعلى للأزهر قرارًا بتاريخ ١٠ جمادى الثانية ١٣٢٩هـ/ ٧ يونيو ١٩١١م بتشكيل لجنة برئاسة الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي، وعضوية كل من: الشيخ محمد حسنين مخلوف شيخ معهد طنطا (من المالكية)، والشيخ محمد شاكر وكيل مشيخة الأزهر (من الحنفية)، والشيخ أحمد البسيوني شيخ السادة الحنابلة، والشيخ سعيد الموجي من علماء الشافعية؛ للنظر في توحيد جميع كتب الدراسة في جميع المعاهد، ورفع تقرير بما تراه إلى المجلس الأعلى(٢)،

---

(١) قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١، ص ٣٦.

(٢) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٢٢٠٢- ٥٠٠٤، مجموعة محاضر وقرارات المجلس الأعلى للأزهر من تاريخ انعقاده لأول مدة (٧ جمادى الثانية ١٣٢٩) لآخر سنة ١٣٢٩ هجرية، جلسة ١٠ جمادى الثانية ١٣٢٩هـ/٧يونيو ١٩١١م، جلسة ٢، ص ٨.

وقد أنجزت اللجنة مهمتها وقامت بوضع المناهج وتعيين الكتب التي تـدرس منها وتقديمها إلى المجلس في ١٤ رمضان ١٣٢٩هـ/ ٧ سبتمبر ١٩١١م[١].

- عضوية لجنة فحص حجج الأوقاف واستبدال الجرايات:

شُكِّلت هذه اللجنة بقرار من المجلس الأعلى للأزهر في ٢٩ جمادى الثانية ١٣٢٩هـ/٢٦ يونيو ١٩١١م، على أن تكون برئاسة شيخ الأزهر، وعضوية الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر، والشيخ محمد حسنين شيخ معهد طنطا، والشيخ محمد أبو الفضل شيخ معهد الإسكندرية، والشيخ هرون عبد الرازق، وأحمد شفيق باشا، وأحمد ذهني باشا[٢].

- عضوية لجنة فحص الكتب التي تؤلف حديثًا:

نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ في المادة (١٢١) على تكليف مجلس الأزهر الأعلى بتأليف لجنة من أربعة أعضاء تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر، وذلك لفحص الكتب التي يقدمها مؤلفوها وتقرير ما تستحقه من المكافأة، وأن يضم إليها شيخا معهدي الإسكندرية وطنطا، بالإضافة إلى عضوين يتم اختيارهما من كبار علماء الفن المؤلَف فيه الكتاب إذا كان موضوعه من العلوم المختصة بها هيئة كبار العلماء، أما إذا كان موضوع الكتاب علمًا من العلوم الحديثة فيضاف إليها اثنان من المتخصصين في هذا العلم[٣]، كما نص القانون في المادتين (١٢٢، ١٢٣) على تخصيص مبلغ

(١) المصدر السابق، محضر رقم ٨، جلسة ١٤ رمضان ١٣٢٩هـ/ ٧ سبتمبر ١٩١١م، المسألة الثانية، قرار رقم ٥٨.

(٢) المصدر السابق، جلسة ٢٩ جمادى الثانية ١٣٢٩هـ/٢٦ يونيو ١٩١١م، جلسة ٤، ص ١٦، ١٧.

(٣) قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١، ص ٣٦.

سنوي لا يقل عن خمسمائة جنيه كمكافآت تّعطى لمن يؤلفون كتبًا في العلـــوم التي تدرس بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى، بحيث لا تنقص المكافأة عـــن عشرة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه، وأنه يجب أن يراعى في تلك الكتب:

- ألا يكون الكتاب مخالفاً للعقائد الدينية، وأن تكون عباراته علمية خالية من التعقيد.
- أن يكون ترتيبه وتبويبه مطابقًا لمقتضى قواعد التعليم دون تشويش أو اضطراب[(١)].

وبناءً على ذلك فقد قرر المجلس الأعلى للأزهر في جلسة ٢٩ جمـــادى الثانية ١٣٢٩هـــ/٢٦ يونيو ١٩١١م تأليف لجنـــة برئاســـة شـــيخ الأزهـــر، وعضوية مفتي الديار المصرية، والشيخ محمد حسنين شـــيخ معهـــد طنطـــا، والشيخ محمد أبو الفضل شيخ معهد الإسكندرية، والشيخ سليمان العبد شـــيخ السادة الشافعية، وأحمد فتحي زغلول باشا وكيل نظارة الحقانية، وأحمد ذهني باشا ناظر مدرسة المهندسخانة السابق لفحص الكتب التي تؤلف حديثًا [(٢)].

- اقتراح توحيد نماذج الدراسة لطلاب لائحة ١٣٢٦هـ:

تقدم الشيخ محمد حسنين بمذكرة إلى المجلس الأعلى للأزهر يطلب فيهـــا توحيد نماذج الدراسة بالنسبة للطلاب الذين يتلقون دروسهم على نظام لائحـــة سنة ١٣٢٦هـــ في جميع المعاهد، وقد عُرضت المذكرة على المجلس وتمـــت الموافقة عليها في جلسة ٢٦ رجب ١٣٢٩هـــ/٢٢ يوليو ١٩١١م، كما تقـــرر تكليف رؤساء معاهد الإسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط بالاجتمـــاع وإعـــادة النظر في هذا النظام، والاتفاق على التعديلات التي يناسب إدخالها عليه بحيث

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٧.

(٢) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٢٢٠٢- ٥٠٠٤، جلســـة ٢٩ جمـــادى الثانيـــة ١٣٢٩هـــ/٢٦ يونيو ١٩١١م، جلسة ٤، ص ١٧.

يكون نموذج الدراسة واحدًا في جميع المعاهد (بالنسبة للسنة الثانية فما فوق)، ويستغنى بذلك عن الرجوع إلى اللائحة القديمة، على أن يُعرض على المجلس ما يتفق عليه رؤساء المعاهد للنظر فيه[1]، وقد تأخر إنجاز هذا المقترح فعرض على المجلس في جلسة ٣ رجب ١٣٣١هـ/ ٨ يونيو ١٩١٣م، حيث تم الأخذ فيه باقتراحات الشيخين محمد حسنين مخلوف ومحمد أبو الفضل الجيزاوي[2].

- عضوية هيئة كبار العلماء:

كان من أهم ما نص عليه القانون تشكيل (هيئة كبار العلماء)، ففي ٧ شوال ١٣٢٩هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٩١١م اجتمع المجلس الأعلى للأزهر للنظر في اختيار المرشحين لعضوية الهيئة، وقد وقع الاختيار على ثلاثين عالمًا أرسلت أسماؤهم إلى مجلس النظار، الذي قام بدوره بإرسالها إلى الديوان الخديوي، كما التمس المجلس الأعلى للأزهر من الخديو عباس الإنعام على عدد من أعضاء الهيئة بكسوة التشريف من الدرجة الأولى عملًا بنص المادة (١٠٩) من القانون، وكان الشيخ محمد حسنين على رأس هؤلاء العلماء[3]، وفي ٦ ذي القعدة ١٣٢٩هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٩١١م صدرت إرادة سنية بتشكيل

(١) المصدر السابق، جلسة ٢٦ رجب ١٣٢٩هـ/٢٢ يوليو ١٩١١م، جلسة ٦، ص ٢١.

(٢) المصدر السابق، جلسة ٣ رجب ١٣٣١هـ/ ٨ يونيو ١٩١٣م، جلسة ٣٤، ص ١٦٦-١٧٣.

(٣) المصدر السابق، جلسة ٧ شوال ١٣٢٩هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٩١١م، جلسة ٨، ص ٣٩، ٤٠، ٤٢، عابدين، س ٥/٢٥/٢٠، من مجلس النظار، رقم ٢٠، في ٨ شوال ١٣٢٩هـ/ أول أكتوبر ١٩١١م.

الهيئة[1]. وقد استمر الشيخ محمد حسنين عضوًا بالهيئة حتى وفاته، فكان عضوًا بلجنة جماعة كبار العلماء[2]، وعضوًا في لجنة البحوث العلمية التي تشكلت سنة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م[3].

– عضوية اللجنة الفرعية لإعداد (لائحة التقاعد وأولاد العلماء):

شكل المجلس الأعلى للأزهر لجنة لوضع لائحة التقاعد وأولاد العلماء، وقد قامت هذه اللجنة بتفويض لجنة فرعية لإعداد اللائحة في جلسة ٢٩ جمادى الثانية ١٣٢٩هـ/ ، وقد تكونت اللجنة الفرعية من الشيخ محمد حسنين مخلوف، وأحمد فتحي زغلول وكيل نظارة الحقانية، وإسماعيل صدقي

---

(١) الوقائع المصرية، عدد ١٢٦، ١٥ ذي القعدة ١٣٢٩هـ/ ٦ نوفمبر ١٩١١م. وفيما يخص مرتبات الشيخ محمد حسنين من الهيئة فقد لوحظ أنه كان لأعضاء الهيئة مرتبات أخرى من الأوقاف إلى جانب مرتب الهيئة والجراية المقررة لأعضائها إلا أن الشيخ محمد حسنين لم يكن يحصل على أي مرتبات من الأوقاف. ينظر: عابدين، كود ٠٠٦٧٢١-٠٠٦٩، "كشف بيان مرتبات هيئة كبار العلماء"، ملحق به "بيان وظائف هيئة كبار العلماء في الأزهر وما يخصهم من إيرادات الأوقاف المرصودة على مناصبهم".

(٢) حدث خلط لدى إحدى الباحثات في حديثها عن (لجنة كبار العلماء) والتي كانت تتكون من ستة من أعضاء الهيئة والتي كان الشيخ محمد حسنين عضوًا بها فذكرت أنه في عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م توفي الشيخ محمد حسنين مخلوف والشيخ محمد راضي وحل محلهما في عضوية اللجنة الشيخ محمد إبراهيم القاياتي والشيخ محمد نجاتي والشيخ محمد حسنين العدوي. ذوات عرفان المغربي، هيئة كبار العلماء، ص ١٣٣، ١٣٤.

(٣) للمزيد عن اختصاصات اللجنة ينظر: ذوات عرفان المغربي، هيئة كبار العلماء، ص ١٤٦، ١٤٧.

باشا وكيل نظارة الداخلية، وقد عرضت اللائحة على المجلس الأعلى في جلسة غرة جمادى الأولى ١٣٣١هـ/٨ أبريل ١٩١٣م[١].

عضوية لجنة وضع (قواعد انتقال الطلاب من مذهب لآخر):

قُدمت مذكرة من مجالس إدارة الأزهر ومعهدي الإسكندرية وطنطا تضمنت مقترحات عن القواعد التي يراد وضعها لانتقال الطلاب من مذهب لآخر، وبعد استعراض هذه المقترحات قرر المجلس الأعلى للأزهر في جلسته بتاريخ ٣ رجب ١٣٣١هـ/ ٨ يونيو ١٩١٣م تشكيل لجنة لوضع القواعد المطلوبة، وقد تكونت اللجنة من الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر والشيخ محمد حسنين مخلوف، والشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي على أن تعرض ما تتوصل إليه على المجلس الأعلى[٢].

وإلى جانب هذه المهام الإدارية فقد كانت هناك مهام علمية أحالها المجلس الأعلى للأزهر على الشيخ محمد حسنين، وخاصة مراجعة المحتوى العلمي للكتب التي تعرض على المجلس لإبداء النظر فيها[٣].

تعيين الشيخ محمد حسنين مديرًا عامًا للأزهر والمعاهد الدينية:

لم يكن صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ خاتمة الإصلاح من وجهة نظر الخديو عباس حلمي الثاني، بل كان النجاح في تطبيقه حافزًا لمزيد من

---

(١) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٢٢٠٢- ٥٠٠٤، جلسة غرة جمادى الأولى ١٣٣١هـ/٨ أبريل ١٩١٣م، جلسة ٣٠، ص ٨٢، ٨٣.

(٢) المصدر السابق، جلسة ٣ رجب ١٣٣١هـ/ ٨ يونيو ١٩١٣م، جلسة ٣٤، ص ١٧٤.

(٣) المصدر السابق، جلسة ٣ ذي القعدة ١٣٢٩هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٩١١م، جلسة ١٠، ص ٥٦.

الإصلاح، ولم يكن راضيًا عن الشيخ محمد شاكر فوجد أن الشيخ محمد حسنين مخلوف خير من يقوم بهذه المهمة، فدعاه إلى الاجتماع في سراي الرمل بالإسكندرية في ١٣ رمضان ١٣٣١هـ / ١٥ أغسطس ١٩١٣م ليتعرف منه حالة التعليم في الأزهر والمعاهد الدينية في ظل القانون الجديد، وما يراه من أوجه الإصلاح، وبهذه المناسبة أعد الشيخ محمد حسنين مذكرة ضمنها حالة التعليم في الأزهر والمعاهد، والعقبات التي تواجه تطبيق القانون، فذكر منها زيادة الإقبال على الدراسة في الأزهر والمعاهد عن الأعداد المتوقعة بصورة فاقت ما كان معدًا من الفصول الدراسية، مما ترتب عليه وجود كثافة شديدة يخشى أن تؤثر بالسلب على النتائج المرجوة من النظام الجديد إذا لم يحسن تنظيم ذلك وتوفير ما يلزم من المال لتنفيذه(١). وقد انتهز الخديو عباس هذه الفرصة فطلب من الشيخ محمد حسنين أن ينظر في القانون لإدخال ما يلزم عليه من تعديلات، فقام الشيخ بمراجعة القانون وأوضح أن الحالة التي عليها الجامع الأزهر والمعاهد الدينية بعد مرور عامين على تنفيذ القانون تستدعي تعديل كثير من مواده؛ حتى تتحقق الغاية المرجوة منه، وذكر أن من المستحسن أن يتم ذلك عن طريق شيخ الجامع الأزهر، وذلك بأن يُكلف بالنظر في مواد القانون، وما يتراءى تعديله من مواده، والأسباب الداعية لذلك، وبناءً عليه يتم تشكيل لجنة للنظر في ذلك، وفي تلك الحالة يمكن أن يُضاف التعديل الذي يقترحه الشيخ محمد حسنين إلى التعديلات التي تقترحها

---

(١) مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، عريضة مقدمة من الشيخ محمد حسنين العدوي شيخ الجامع الأحمدي بطنطا إلى الخديو، بتاريخ ١٧ رمضان ١٣٣١هـ/ ١٩ أغسطس ١٩١٣م.

اللجنة[١]، وذلك عملًا بالمادة (١٤٤) من القانون التي تنص على أن: "ينظر مجلس الأزهر الأعلى في كل تعديل يُراد إدخاله على هذا القانون قبل عرضه على مجلس النظار"[٢].

وكانت رغبة الخديو في الإصلاح فضلًا عن إعجابه بما حققته الدراسة في الأزهر والمعاهد الدينية من تقدم كبير في ظل قانون ١٩١١م، وإدراكه للجهود التي قام بها الشيخ محمد حسنين في تطبيق القانون أن رأى أن الشيخ محمد حسنين أنسب من يقوم بمهمة الإصلاح خلال الفترة المقبلة، فكتب إلى رئيس النظار في ٦ شوال ١٣٣١هـ/ ٧ سبتمبر ١٩١٣ م يبدي سعادته بما وصلت إليه الأحوال في الأزهر "إلى الغاية التي نريدها من الرقي والكمال"، وأمر بتعيين الشيخ محمد حسنين "لما تتوفر فيه من صفات اللياقة والخبرة" مديرًا عامًا للجامع الأزهر والمعاهد الدينية حتى يساعد شيخ الجامع في الأعمال التي استدعاها النظام الجديد[٣]، مع الإنعام عليه بالنيشان العثماني بهذه المناسبة[٤]، وتعيين الشيخ عبد الهادي مخلوف مفتشًا للأزهر[٥]. وبناءً على هذا الأمر قرر المجلس الأعلى للأزهر انتداب الشيخ محمد هرون وكيل معهد طنطا للقيام

---

(١) مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، مكاتبه من الشيخ محمد حسنين العدوي شيخ الجامع الأحمدي بطنطا إلى رئيس مجلس النظار، بتاريخ ٢٤ رمضان ١٣٣١هـ/ ٢٦ أغسطس ١٩١٣م، فخر الدين الأحمدي الظواهري، السياسة والأزهر، ص ١٥٣.

(٢) قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١، ص ٤١.

(٣) مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، صورة الإرادة السنية الصادرة لصاحب العطوفة رئيس مجلس النظار بتاريخ ٦ شوال ١٣٣١هـ/ ٧ سبتمبر ١٩١٣م.

(٤) الأهرام، ١٥ سبتمبر ١٩١٣م.

(٥) الأهرام، ١٩ سبتمبر ١٩١٣م.

بأعمال المشيخة في المعهد، وانتداب الشيخ حسين والي لمساعدته في أعمال المعهد[١].

وكان تعيين الشيخ محمد حسنين مديرًا للأزهر والمعاهد الدينية أمرًا مفاجئًا للعلماء والطلبة في الأزهر، إلا أنه قوبل بالسرور، وقام كبار الطلبة بعقد اجتماع كبير كتبوا فيه عرائض وشكاوى بتوقيعهم لتقديمها إلى رئيس مجلس النظار والشيخ محمد حسنين ضمنوها أهم المشاكل التي يعانون منها ويأملون حلها على يديه[٢]، وكان ترحيب الأزهريين بهذا التعيين لما كانوا يرونه من ضرورة تعيين شخصية تقود حركة الإصلاح في الأزهر وتغير نظامه وتعمل على تحسين أحواله[٣].

وقد وضع الشيخ محمد حسنين خطته في هذه المرحلة على أساس تطبيق ما جاء في القوانين، وتثبيت قواعد النظام وإرساء أسسه بحيث لا يتأثر بالمصالح والتيارات المختلفة، والعمل على التغلب على الدسائس التي يكيد له بها أعداء الإصلاح[٤]، على أن تطبق هذه القواعد بطريقة تدريجية، لا تُفزع الطلاب ولا تُهيج ساكنهم، ومن أهم ما قام به مشروعات في هذا السبيل:

---

(١) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٢٢٠٢- ٥٠٠٤، مجموعة محاضر وقرارات المجلس الأعلى للأزهر عن سنة ١٣٣١ هجرية، جلسة ١٦ شوال ١٣٣١هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩١٣م، جلسة ٣٧، ص ٢٤٩.

(٢) الأهرام، ١٩ سبتمبر ١٩١٣م.

(٣) الأهرام، ١٨ أكتوبر ١٩١٣م.

(٤) ترجمة الإمام الحجة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري، ص ١٣.

- **تصفية طلاب الجامع الأزهر:**

كان أول ما بدأ به من مشروعات هو مراجعة أعداد الطلاب المشتغلين بالدراسة فعليًا ومقارنتها بما هو مقيد بسجلات الجامع الأزهر وأروقته، لتنقيتها وتصحيح ما يحتاج منها لتصحيح؛ فوجد بينهما فرقًا كبيرًا حيث بلغ عدد المقيدين بالسجلات قرابة (٨٢٢٢) طالبًا بينما المشتغلون بطلب العلم فعليًا لا يتجاوزن ثلاثة آلاف طالب.

واتخذت إدارة الأزهر وعلى مدار عام كامل عددًا من الاجراءات لتدقيق قوائم الطلاب، وذلك بالإحصاء في الدروس، وعند توزيع الجرايات، وبتعريف مشايخ الأروقة، واستدعاء الطلاب فرقة فرقة بمسجد محمد بك أبو الذهب، وقد كشفت عملية التدقيق هذه عن تلاعب عدد من "نقباء الجرايات" بقوائم الطلاب فتمّ رفتهم، وقد بلغ عدد الطلاب الذين تم استبعادهم نحو (٣٦٠٠) طالب اتضح بعد الأبحاث والتحريات أن منهم المقيم ببلده والمتوفَّى من أزمنة طويلة، والمحترف بحرفة لا تتفق مع طلب العلم، ومنهم المتخلف عن الأزهر المدة القانونية الموجبة للرفت، وقد تم شطب كل هؤلاء من الدفاتر والسجلات، ونتج عن ذلك تحويل مرتبات وجرايات هؤلاء المرفوتين إلى غيرهم من المستحقين المنتظمين في الدراسة وإلى بعض العلماء، وذلك باتفاق شيوخ الأروقة ومصادقة شيخ الأزهر ولجنة تطبيق شروط الواقفين، مما كان له أثر كبير في تقليل أعداد الطلاب والعلماء الذين لم تكن تُصرف لهم الجراية، وأصبح من المتوقع شمول جميع العلماء والطلبة بالجرايات إذا استمرت عملية التصفية لعامين أو ثلاثة، كما تم وضع القواعد التي تكفل مراقبة الطلاب وانتظامهم في الدراسة، حتى يتمكنوا من الحصول على شهاداتهم وفقًا للمدة

الزمنية المقررة في القانون، وضمانًا لتنفيذ شروط الواقفين في صرف ريع أوقافهم إلى مستحقيها[1].

- **تصفية طلاب الشهادتين العالمية والأهلية:**

نص القانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١م أن الطالب إذا مضى عليه بالأزهر ١٢ سنة إلى ١٦ سنة يجوز له دخول الامتحان لنيل شهادة (العالمية)، وإذا بلغ ١٧ سنة فأكثر يجب عليه دخول الامتحان لنيل تلك الشهادة، وأن الطالب إذا مضى عليه ١١ سنة يجب عليه دخول الامتحان لنيل شهادة (الأهلية)، وبناءً على ذلك تم مراجعة أسماء الطلاب المقيدة بدفاتر المشيخة ممن يجوز لهم دخول امتحان العالمية فبلغ عددهم ٨٠٥ طالبًا، في حين بلغ عدد الطلاب الذي يجب عليه التقدم لامتحان الأهلية ٣٣٢ طالبًا، إلا أنه بالبحث تبين أن أغلب هؤلاء الطلاب غير مستعدين لأداء الامتحانات، ولما كان من غير الممكن إجبارهم على دخول الامتحانات خوفًا من وقوع الاضطرابات كما حدث عند تطبيق قانون ١٩٠٨ وفي بداية تطبيق قانون ١٩١١؛ لذلك قام الشيخ محمد حسنين باقتراح الوسائل اللازمة لمنع تكرار هذه الاضطرابات، ورأى أن أفضل وسيلة لذلك هي المبادرة إلى الاجتماع مع الطلاب للوقوف على حالتهم وتعريفهم حقوقهم، والقواعد التي يجب أن تُطبق عليهم، وتحذير من يسعى إلى المخالفة منهم، فتم إعداد كشوف بطلاب كل جهة ورواق بالأزهر، وتم استدعاؤهم إلى مدرسة محمد بك أبو الذهب، وتقديم النصائح اللازمة لهم

(١) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٩٥٢- ٥٠٠٤، تقرير تاريخي عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مقدم من المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية للسلطان حسين كامل، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٣هـ/ ١١ يناير ١٩١٥م، ص ٧، ٨.

والتعليمات اللازمة، وبنهاية هذه المقابلات أمكن الوقوف على حالتهم ومعرفة المستعد وغير المستعد منهم لدخول الامتحان، وبناءً على ذلك وبعد تقدير عدد اللجان المطلوبة لامتحان الطلاب تقدم الشيخ محمد حسنين بمذكرة إلى المجلس الأعلى للأزهر طلب فيها تعديل بعض مواد القانون التي تمكن مَن تجاوز الفترة القانونية أن يتقدم لأداء الامتحان، إلا أن المجلس قرر الإبقاء على المادة على حالتها على أن يُستثنى من حكمها غير المستعد لدخول الامتحان بشرط أن يكون مشتغلًا بطلب العلم غير قادر على الكسب فله أن يتنحى عن دخول الامتحان ويبقى انتسابه وجرايته، وعُهِد إلى الشيخ محمد حسنين بأمر هذه التصفية ومراقبة الامتحانات في الأزهر والمعاهد التابعة له، وقد نتج عن هذه التصفية رفت عدد كبير من الطلاب، واعتبرت خطوة عظيمة في سبيل الإصلاح[1].

- **مراجعة حجج الأوقاف الموقوفة على الأزهر:**

لم يكن هنالك حصر دقيق بالأوقاف التي على الأزهر، ولم تكن هناك دفاتر منتظمة تسجل بها الوقفيات والموقوف بها وشروط وجهات وصرفه؛ لذلك قام الشيخ محمد حسنين بوضع استمارة كنموذج لحصر إيرادات الأروقة والحارات ليدَوِّن بها مشايخ الجهات ما يرد لهم من الخبر والنقود، والدوائر التي يرد منها ذلك وطريقة توزيعه، والأساس الذي تقوم عليه عملية التوزيع: هل هو بشرط الواقف أم بناءً على عادة متبعة، وكذلك الأعيان الموقوفة بهذه الأوقاف من أطيان وعقارات وإيراد كل نوع منها سنويًا.

(١) المصدر السابق، ص ٨ – ١٠.

وقد قام المشايخ برفع نتيجة عملهم إلى الشيخ محمد حسنين فقام بتـــأليف لجنة من بعض مشايخ الأروقة ومعهم بعض الكُتَّاب لمراجعة هــذه البيانـــات ومطابقتها بما ورد في سجلات المشيخة مع عمل ملخص وافٍ لكل وقفية من الوقفيات، وما لم يعثر عليه تم إحضـــاره مـــن المحـــاكم الشـــرعية ووزارة الأوقاف.

وكان المجلس الأعلى للأزهر قد قرر في ١٠ ربيع الثاني ١٣٣١هـــ/ ١٨ مارس ١٩١٣ تأليف لجنة الوقفيات لفحص الأوقاف التـــي لهـــا ريـــع علـــى الأزهر، ووضع القواعد التي تتبع في صرف ريع هذه الوقفيات، لكن اتضـــح أن هذه اللجنة لم تنعقد لعدم وضع نظام لعملها، فقام الشـــيخ محمـــد حســـنين بوضع اقتراح لعمل اللجنة يتكون من (٧) مواد مع توسيع دائـــرة أعضـــائها بضم عدد من شيوخ الأروقة إليها، وقد وافق المجلس الأعلى للأزهر في ٢٣ محرم ١٣٣٢هـــ/ ٢٢ ديسمبر ١٩١٣م على هذا المقتـــرح علـــى أن تكـــون رئاستها للشيخ محمد حسنين مخلوف، وقد نظرت اللجنة في نحو خمسة أشهر من تشكيلها (٨٥) مشروعًا منها: وضع قواعد لصرف الجرايات التي لا شرط لها، والتي لم يعثر على وقفيات تختص بها، وتقسيم الجرايات إلى درجـــات، وبيان شروط الاستحقاق في كل درجة منها، والنظام الذي يتبع في توزيعهـــا، وطريقة توزيع النقود على المستحقين، وغيرها من المشروعات، ومن أهم ما قامت به اللجنة استحضار حجج الاوقاف المرصدة على الطـــلاب والعلمـــاء وتقييدها بدفاتر أعدت لهذا الغرض[1].

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠- ١٢.

- **مراجعة طريقة صرف الجرايات في الأزهر:**

كان نظام توزيع الجرايات بالأزهر يعاني خللًا شديدًا؛ فبعض الطلبة والعلماء كانوا يحصلون على أكثر من أنصبتهم المقررة، وفي المقابل كان هناك من لا يحصلون على جرايات مطلقًا، بل إن هناك من لا يستحقون في الجرايات لعدم انطباق الشروط عليهم، فضلًا عن التلاعب الذي كان يقوم به الخبازون في أوزان ومقادير هذه الجرايات، وساعدهم في ذلك مخالفات بعض النقباء المسؤولين عن توزيع الجراية وتواطؤهم مع أصحاب المخابز، وبصفة عامة كانت مسألة توزيع الجرايات تعاني من فوضى شديدة، وللقضاء على هذه الفوضى قام الشيخ محمد حسنين باتخاذ الاجراءات التالية:

- عمل حصر دقيق لموارد الجرايات من الأوقاف، حيث بلغ عدد الأوقاف التي تنص في شروطها على تقديم جرايات ٣٦ وقفًا.
- ربط الحصول على الجراية بالانتظام بحضور الدروس، ومنع صرف الجراية لمن لا تنطبق عليهم شروط الالتحاق بالأزهر.
- وضع نظام لتوزيع الجرايات بمعاونة النقباء ومشايخ الأروقة، يحدد فيه طريقة التوزيع والحالات التي يتم حجز الجراية فيها، وربط ذلك بانتظام الاطلاب في الدراسة.
- وضع تعليمات للخبازين تختص بتوريد الجراية.
- إنشاء سجلات خاصة لمتعهدي توريد الجرايات للقضاء على التلاعب في أوزان وكميات الجرايات.

وقد نتج عن هذه الإجراءات تصفية سجلات الجرايات من عدد كبير من الدخلاء وغير المنتظمين، وتم توفير مبلغ ألفي جنيه في العام تم توجيهه

لتوفير الجرايات للعلماء والطلاب الذين لم يكونوا يحصلون على جرايات في النظام السابق أو كان لهم جرايات ولكنها لم تكن تكفيهم، هذا فضلًا عن جودة الخبز المقدم للطلاب والعلماء(1).

وقد رحبت الدوائر القريبة من الأزهر بالإجراءات التي اتخذها الشيخ محمد حسنين، وخاصة ما يتصل بضبط الطلبة وأعدادهم، وتصفية سجلات الأزهر من الطلاب غير المنتظمين أو المشتغلين بوظائف لا تتفق ونظم الأزهر، وما يرتبط بذلك من إعادة النظر في طريقة توزيع الجرايات في الأزهر(2).

وضع نظام لإدارة أروقة وحارات الأزهر:

انتقد الشيخ محمد حسنين التنظيمات التي تدار بها أروقة وحارات الأزهر، وقد ذكر في تقريره أنه قام بعمل (نظامات) تسير عليها إلا أنه لم يتمكن من تنفيذها لأسباب (داخلية)، كما ذكر "أن الأزهر بجميع مشتملاته في حاجة إلى إصلاح مكاني يناسب عظمته وبعد صيته العلمي ويتفق مع سنة الرقي"، ونظرًا للزيادة المطردة في أعداد الطلاب وما طرأ على نظم الدراسة من تغيير يستدعي تنظيم مساحة الأماكن المخصصة للدراسة فقد تقدم الشيخ محمد حسنين في سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٤م بمقترح إلى مدير الأوقاف لعمارة الجامع الأزهر(3) إلا أننا لم نتمكن من الوقوف على تفاصيل هذا المقترح.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢- ١٦.

(٢) الأهرام، ١٨ أكتوبر ١٩١٣م.

(٣) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٩٥٢- ٥٠٠٤، تقرير تاريخي عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مقدم من المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية للسلطان حسين كامل، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٣ه/ ١١ يناير ١٩١٥م، ص١٦.

تصفية طلاب القسم غير النظامي

كان من المشكلات التي واجهت انتظام الدراسة بالأزهر وجود عدد كبير من الطلاب الراسبين من متخلفي السنة الثالثة؛ مما أدى إلى وجود سنة اعتبرت (سنة ثالثة غير نظامية) تُزاحم السنة الثالثة النظامية على الرغم من أن النظام الجديد يقتضي تلاشي السنين غير النظامية بالتدريج على أن تحلّ السنين النظامية محلها سنة بعد أخرى دون أن يتخلل بين الفريقين صنف ثالث، وقد اقترح الشيخ محمد حسنين على المجلس الأعلى للأزهر في جلسة ١٦ شوال ١٣٣١هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩١٣م: "أن تكون سنو الدراسة من الرابعة فما فوق بالجامع الأزهر ليعمر بالدروس وتسهل مراقبة الطلاب ونظام الأعمال قدر المستطاع، وأن يجعل طلاب السنة الثالثة المتكونة من نتيجة امتحان النقل خارج الأزهر وتحت مراقبة القسم الأوَّلِي، ويعلن جميع طلابها بأن كل من كانت سنه ومعلوماته تؤهله للالتحاق بالسنة الثالثة النظامية يقدم بذلك طلبًا للمشيخة، ويأخذ هذا الطلب سيره القانوني، ومن رغب منهم أن يتلقى دروس السنة الرابعة فعليه أن يلتمس ذلك من المشيخة كتابة لتنظر في إلحاقه بتلك السنة، وأن يُحَدَّد لتصفيتهم بتلك الكيفية ميعاد حتى إذا حل الميعاد ينظر في أمر مَن بقي من هؤلاء الطلاب وما ينبغي أن يتخذ بشأنهم". وقد وافق المجلس على هذا المقترح وتقرر العمل به(١).

وفي الجلسة نفسها قدم الشيخ محمد حسنين اقتراحًا يختص بالعلماء المدرسين في الأزهر؛ فقد لاحظ الشيخ أن مجلس إدارة الأزهر لم يُوزع الدروس على جميع العلماء بل ترك فريقًا منهم للمراقبة، وأبقى فريقًا آخر

---

(١) المصدر السابق، كود ٠٠٢٢٠٢– ٥٠٠٤، مجموعة محاضر وقرارات المجلس الأعلى للأزهر عن سنة ١٣٣١ هجرية، جلسة ١٦ شوال ١٣٣١هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩١٣م، جلسة ٣٧، ص ٢٥١.

احتياطيًا، واعتبر الباقي متقاعدين مما أدى إلى زيادة العبء على بعض العلماء، ورأى الشيخ محمد حسنين أن المصلحة تقتضي توزيع الدروس على جميع العلماء (ما عدا المتقاعدين والعدد اللازم من المراقبين) وليس هناك ما يدعو للإبقاء على بعض العلماء بصفة مدرسين احتياطيين، وقد وافق المجلس أيضًا على هذا المقترح وتقرر العمل به[1].

تعيين الشيخ محمد حسنين وكيلًا للأزهر:

تقديرًا لجهود الشيخ محمد حسنين مخلوف في مسيرة الإصلاح في الأزهر قرر المجلس الأعلى للأزهر في جلسته بتاريخ ٢٧ محرم ١٣٣٢هـ/٢٥ ديسمبر ١٩١٣م ترشيحه وكيلًا للجامع الأزهر بالإضافة إلى جانب وظيفته مديرًا للأزهر والمعاهد الدينية خلفًا للشيخ محمد شاكر الذي طلب إحالته على المعاش نظرًا لتعيينه عضوًا بالجمعية التشريعية، وقد رفع هذا القرار إلى رئاسة مجلس النظار لاستصدار إرادة سنية، والتي صدرت في ٤ صفر ١٣٣٢هـ/ أول يناير ١٩١٤م[2]، وأصدر الخديو عباس أمرًا بزيادة مرتبات الشيخ محمد حسنين مخلوف بهذه المناسبة[3].

---

(١) المصدر السابق، جلسة ١٦ شوال ١٣٣١هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩١٣م، جلسة ٣٧، ص ٢٥٢.

(٢) المصدر السابق، الأزهر، كود ٠٠٣٩٠٥- ٥٠٠٤، قرارات مجلس الأزهر الأعلى، قرار من جلسة٢٧ محرم ١٣٣٢هـ/٢٥ ديسمبر ١٩١٣م، مرفق به (صورة الإرادة السنية الصادرة بتاريخ ٤ صفر ١٣٣٢هـ/ أول يناير ١٩١٤م المبلغة لرياسة مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ٣ يناير ١٩١٤م).

(٣) المصدر السابق، عابدين، س ٥/١٤/١٦، رقم ٢٤، سايرة، إلى شيخ الأزهر، في غرة ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/ ٢٦ فبراير ١٩١٤م.

ومن خلال عمله وكيلًا للأزهر ومديرًا للأزهر والمعاهد الدينيـــة عمـــل الشيخ محمد حسنين على استمرار حركة الإصلاح في الأزهر بجميع جوانبها، ومن أهم جهوده الإصلاحية خلال هذه الفترة:

- **رئاسة لجنة النظر في أعمال لجنة (بحث بروجرامات العلوم الحديثة)**:

نصت المادة (٢٥) من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م على العلوم المقررة في الأزهر (الدينية، علوم اللغة العربية، العلوم الرياضية وغيرها)، وأجازت لمجلس الأزهر الأعلى أن يؤخر تدريس بعض العلوم الحديثة حتـــى تـــوفير الإعدادات اللازمة لها، ومن هذه العلوم (قواعد الصحة، التـــاريخ الطبيعـــي، الهيئة، الميقات، دروس الأشياء، التربية العلمية والعملية). وفـــي ٢٩ صـــفر ١٣٣٢ه/ ٢٦ يناير ١٩١٤م قرر المجلس تشكيل برئاسة أحمد ذهنـــي باشـــا لبحث مناهج العلوم الرياضية والعقلية المقـــرر تدريســـها بالجـــامع الأزهـــر والمعاهد الدينية، وأن تنظر بالاشتراك مع اللجنة المشكلة لفحص الكتب المؤلفة في العلوم الحديثة في ترتيب كل فن وموضوعه بالنسبة إلى غيره، وقد والت اللجنة اجتماعاتها حتى انتهت من إعداده وتقديمه إلى مجلس الأزهر الأعلـــى في جلسة ٤ شعبان ١٣٣٢ه/ ٢٧ يونيه ١٩١٤م[1]، فقرر المجلـــس تشـــكيل للأزهر لجنة برئاسة الشيخ محمد حسنين مخلوف وعضوية كل مـــن: محمـــد شفيق باشا وأحمد زكي باشا وحسن صبري بك؛ للنظر فـــي المنـــاهج التـــي وضعتها لجنة (بحث بروجرامات العلوم الحديثة)، وقد وافقت اللجنة على تلك المناهج مع إدخال بعض التعديلات عليها، ونظرها المجلس الأعلى في جلسته بتاريخ ٤ شعبان ١٣٣٢هـــ/٢٧ يونيو ١٩١٤م، وتقرر تكليـــف عـــدد مـــن

(١) الأهرام، ٢٨ أكتوبر ١٩١٤م

المختصين لتأليف كتب لتدريس هذه العلوم في الأزهر بعد وضع مفردات هذه المقررات، واشترط المجلس أن تكون مخصصة للتدريس للطلاب الأزهريين[1].

- **رئاسة لجنة درس حالة مدرسة عثمان ماهر[2]:**

أنشئت هذه المدرسة في ٢١ شعبان ١٣٢٠هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٩٠٢م وكان الناظر على وقفها إذ ذاك مصطفى برتو باشا، ثم آلت النظارة بعد وفاته طبقًا لشرط الواقف إلى من يتولى مشيخة الأزهر، وفي ٢٤ ربيع الثاني ١٣٢٤هـ/ ١٦ يونيه ١٩٠٦م صدرت إرادة سنية بإلحاقها بالأزهر، واعتبارها كرواق من

---

(١) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٩١٨- ٥٠٠٤، قرارات مجلس الأزهر الأعلى، إدارة التدريس وكتب الدراسة، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ٤ شعبان ١٣٢٢هـ/٢٧ يونيو ١٩١١م " نتيجة بحث بروجرامات العلوم الحديثة وتوزيعها على سنينها باعتبار موضوع كل فن وما يناسبه".

(٢) كان عثمان باشا ماهر يشغل وظيفة نائب بقومسيون الأراضي الميرية ومدير ديوان عموم الأوقاف، وقام في ٤ محرم ١٣١٧ه/ ١٤ مايو ١٨٩٩م بوقف مساحة الأراضي الزراعية قدرها (٤٥٥ فدانًا و٣ قراريط و٦ أسهم) ليصرف ريعها في شراء قطعة أرض وبنائها مدرسة لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم كاملًا وأحكام التجويد والفقه والتفسير والحديث والتوحيد والعلوم العربية والحساب، وشراء ما يلزم من الكتب وأدوات الدراسة، وحدد في وقفه نظام الانتساب للمدرسة والاستحقاق في مرتباتها المقررة في وقفه، وقد جعل النظر من بعده لمن يكون شيخًا للجامع الأزهر. للمزيد من التفصيل: الحسيني حسن حماد، تطور نظم التعليم في الأزهر في الفترة (١٣٢٦ـــ ١٣٨١هـــ/ ١٩٠٨ـــ ١٩٦١م) دراسة تاريخية وثائقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بأسيوط، أجيزت عام ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م، ص ٣١٤ـــ ٣١٨.

أروقته، ولكن مع هذا كان هناك اختلاف بين مناهج التعليم بالمدرسة والأزهر، فقرر مجلس الأزهر الأعلى بجلسته في ٢١ جمادى الثانية ١٣٣٢هـ/ ١٦ مايو ١٩١٤م أن تسير الدراسة في المدرسة اعتبارًا من ١١ شوال ١٣٣٢هـ/ على قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١م وأن تُؤلف لجنة لدرس حالة المدرسة وتقديم تقرير عنها إلى المجلس[1].

وقد شُكلت اللجنة برئاسة الشيخ محمد حسنين مخلوف وعضوية حسن صبري بك، وقدمت تقريرًا عن حالة المدرسة والنظام اللازم لترتيبها حسب المتبع في نظامات المعاهد، وما يتبع بشأن الطلاب الذين انتسبوا إلى الأزهر من طلابها، وقد صدَّق المجلس في ١٣ محرم ١٣٣٣هـ/ أول ديسمبر ١٩١٤م على ما رأته اللجنة[2]، وتم تنفيذ النظام المقترح بداية من العام الدراسي ١٣٣٢/١٣٣٣هـ وكانت تحت نظارة الشيخ أحمد الحملاوي المدرس بالأزهر[3].

---

(١) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٩٥٢- ٥٠٠٤، تقرير تاريخي عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مقدم من المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية للسلطان حسين كامل، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٣ه/ ١١ يناير ١٩١٥م، ص ٢٢، ٢٣.

(٢) المصدر السابق، الأزهر، كود ٠٠٣٩١١- ٥٠٠٤، قرارات مجلس الأزهر الأعلى، الأمور العامة، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ١٣ محرم ١٣٣٣هـ/ أول ديسمبر ١٩١٤م، رقم ٢.

(٣) المصدر السابق، الأزهر، كود ٠٠٣٩٥٢- ٥٠٠٤، تقرير تاريخي عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مقدم من المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية للسلطان حسين كامل، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٣ه/ ١١ يناير ١٩١٥م، ص ٢٣.

- وضع لائحة الكتبخانات بالمعاهد:

واجهت المعاهد الأزهرية مشكلة ضياع الكتب من مكتباتها لعدم قيام الطلاب بردها أو فقد أجزاء منها أو رد كتب بديلة عنها بطريقة غير منظمة، ولذلك فقد قرر المجلس الأعلى للأزهر في جلسته بتاريخ ١٣ محرم ١٣٣٣هـ/ أول ديسمبر ١٩١٤م لجنة برئاسة الشيخ محمد حسنين مخلوف ومعه أحمد زكي باشا لوضع لائحة لتنظيم العمل في مكتبات المعاهد [١].

- وضع قواعد إسكان الطلاب بمدرسة محمد بك أبو الذهب:

كانت المدرسة منذ إنشائها وقفًا لسكن مجاوري الأزهر من الأتراك، وفي سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٤م قامت نظارة الأوقاف بعمارة الغرف الموجودة بالمدرسة وتجديد بنائها، وقد رأت مشيخة الأزهر أن تعهد إلى الشيخ محمد حسنين مخلوف بوضع مشروع يشتمل على نظام السكنى والاستحقاق بالمدرسة، فقام بوضع القواعد اللازمة، وطلب إلى مجلس إدارة الأزهر النظر في المشروع، وتضمنت النبذة التاريخية الشاملة التي صدَّر بها الشيخ محمد حسنين المشروع معلومات تفصيلية عن المدرسة منذ إنشائها، والتطورات التي مرت بها، وشروط الوقف والاستحقاق في السكنى، والقرارات الصادرة بشأنها، وقد جاءت القواعد المطلوبة في (١٩) مادة، عُرضت على مجلس إدارة الأزهر في جلسته بتاريخ ٩ جمادى الثانية ١٣٣٢هـ/ ٤ مايو ١٩١٤م

---

(١) المصدر السابق، الأزهر، كود ٠٠٣٩١١- ٥٠٠٤، قرارات مجلس الأزهر الأعلى، الأمور العامة، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ١٣ محرم ١٣٣٣هـ/ أول ديسمبر ١٩١٤م، رقم ٣.

فوافق على المشروع، ورفع إلى رئاسة المجلس الأعلى للأزهر في ٧ مـــايو ١٩١٤م[١].

- **وضع لائحة الجرايات:**

قام الشيخ محمد حسنين بوضع لائحة الجرايات، بمعاونة مفتش الأوقـــاف أمين واصف وسكرتير مجلس الأزهر الأعلى عبد الغني بكر ورئـــيس قلـــم الكُتاب إبراهيم نسيم، وقد تكونت اللائحة من تسعة أبواب على النحو التالي:

- الباب الأول: الجرايات العامة والخاصة (مواد: ١- ٦).
- الباب الثاني: الشروط العامة للاستحقاق (مواد: ٧- ٩).
- الباب الثالث: جرايات العلماء ومشايخ الجهات (مواد: ٨- ٢٠).
- الباب الرابع: جرايات الطلبة (مواد: ٢١ – ٣٨).
- الباب الخامس: النقباء والخدمة وجراياتهم (مواد: ٣٩- ٥١).
- الباب السادس: واجبات مشايخ الأروقة فيما يختص بالجرايات (مواد: ٥٢- ٥٤).
- الباب السابع: توريد الجراية (مواد: ٥٥- ٦٣).
- الباب الثامن: محاسبة المتعهدين والأعمال الكتابيـــة الخاصـــة بـــذلك (مواد: ٦٤- ٦٧).
- الباب التاسع: ما يتبع في عجز الأوزان والمتوفر من جرايات الطلاب (مواد: ٦٨-٧٥).

---

(١) المصدر السابق، الأزهر، كود ٠٠٢١٤٩- ٥٠٠٤، دفتر قيد محاضر وقرارات مجلس إدارة الجامع الأزهر من سنة١٣٣١هــ/١٩١٣ إلى ١٣٣٢هــ/١٩١٤م، محضر جلسة يوم الإثنين ٩ جمادى الثانية ١٣٣٢هــ/ ٤ مايو ١٩١٤م، قرار رقم ٣٤٧.

- أحكام خاصة تتعلق بتاريخ العمل باللائحة وما يختص بها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ (مواد ٧٦، ٧٧) (١).

- تأسيس جمعية الأزهر الأدبية:

تُعد هذه الجمعية من أهم آثار الشيخ محمد حسنين العلمية والأدبية في الأزهر، وسبب تأسيسها أن السلطان حسين كامل سلطان مصر سأل الشيخ محمد حسنين: "أحقًا ما يذاع عن الأزهر من أن الطلاب لا يحسنون كتابة رسالة أدبية على الرغم من أن أدمغتهم محشوة بالعلوم اللغوية؟ " فنفى الشيخ محمد حسنين هذه الإشاعة، وأراد أن يقيم له الدليل على أن الأزهر هو حصن اللغة العربية كما أنه حصن للدين فوضع الأسس والقواعد اللازمة لإنشاء جمعية أدبية تنهض بالأدب وفنونه بين علماء الأزهر وطلابه"(٢).

وقد عُرِض مقترح إنشاء الجمعية على مجلس إدارة الأزهر في جلسته بتاريخ ٢٩ جمادى الثانية ١٣٣٣هـ/١٤ أبريل ١٩١٥م فوافق عليه، وأعلن أن الأزهر سيدعم هذه الجمعية ماديًا وأدبيًا مساعدة لها في تحقيق أهدافها، وقد وافق المجلس على نشر إعلان عن الجمعية قام بوضعه الشيخ محمد حسنين مخلوف، وجاء فيه: ".. عُرض على المجلس الإعلان الذي وضعه فضيلة المدير العام للجامع الأزهر والمعاهد الدينية بشأن ترقية فن الإنشاء بالجامع الأزهر وما رآه فضيلته من إنشاء سجل يقيد فيه أسماء العلماء والطلاب الذين

---

(١) مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، لائحة الجرايات، موقعة من الشيخ محمد حسنين مخلوف، وعدد أوراقها (١٦) ورقة.

(٢) زكي مجاهد، الأعلام الشرقية، ج ٢، ص ١٦٠؛ يوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، م ٢، ص ١٣٦.

يجيدون المنثور والمنظوم تمهيدًا لما وراء ذلك من المنافع المادية والأدبية وما يقصده ولاة الأمور من الخير العميم لهذه الفئة الراقية"[1].

وقد تألفت لجنة لتكوين الجمعية ضمت عددًا كبيرًا من الأزهريين النابهين منهم: الشيخ محمد بخيت، والشيخ الحملاوي، والشيخ السرتي، والشيخ مصطفى القاياتي، وكانت تعقد جلساتها في مسجد محمد بك أبو الدهب في غير أوقات الدراسة، وكان هؤلاء الطلاب الذين أسهموا في تحقيق هذه الفكرة نواة التحرير والخطابة والكتابة الأدبية والشعر البليغ والإرشاد والتوجيه والزعامة الأزهرية في ثورة ١٩١٩ [2].

وبالإضافة إلى هذه الأعمال فقد تمكن الشيخ محمد حسنين خلال هذه الفترة من حلّ عدد من المشكلات التي نتجت عن أعمال اللجان السابقة، ومن أهمها كثرة الشكاوى الواردة من العلماء المدرسين[3] والموظفين بالمعاهد بسبب قلة المرتبات التي بأيديهم، وإلحاحهم في طلب تنفيذ نظام ترتيب درجات

---

(١) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٢١٥٠- ٥٠٠٤، دفتر قيد محاضر وقرارات مجلس إدارة الجامع الأزهر من سنة١٣٣٢هـ/١٩١٤ إلى ١٣٣٣هـ/١٩١٥م، محضر جلسة ٢٩ جمادى الأولى ١٣٣٣هـ/١٤ أبريل ١٩١٥م، قرار رقم ٤٥١، ملحق به (إعلان من مشيخة الأزهر).

(٢) ترجمة الإمام الحجة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري، ص ١٤؛ زكي مجاهد، الأعلام الشرقية، ج ٢، ص ١٦٠، ١٦١، محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد، ص ٨٣، ٨٤.

(٣) كان المجلس الأعلى للأزهر قد أقر في جلسته بتاريخ ٧ صفر ١٣٣٢هـ/٤ يناير ١٩١٤م (قواعد انتخاب المدرسين) بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه، وصدر القرار بالعمل به، وكان مكونًا من (٩) مواد. دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٩١١- ٥٠٠٤، قرارات مجلس الأزهر الأعلى، الأمور العامة، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى، بتاريخ ٧ صفر ١٣٣٢هـ/٤ يناير ١٩١٤م.

المدرسين الصادر به الإرادة السنية نمرة (٧) بتاريخ ٢٧ رجب ١٣٢٩هـ/٢٣ يوليو ١٩١١م، وقد قرر المجلس الأعلى للأزهر في جلسته بتاريخ ١٢ رجب ١٣٣٢هـ/ ٦ يونيو ١٩١٤م تحويل النظر في ذلك على لجنة بحث الميزانية برئاسة الشيخ محمد حسنين وعضوية أحمد شفيق باشا ومحمد شفيق باشا وأحمد زكي باشا وحسن صبري بك على أن يضم إليها الشيخ أحمد البسيوني شيخ الحنابلة، وقد أنجزت اللجنة مهمتها وقامت بوضع (القواعد العامة لتحسين مرتبات المدرسين والعلماء والموظفين بميزانية هذا العام ١٩١٤/١٩١٥ عدا المشتغلين بالمحاماة والذين في حكم المتقاعدين)، وقرر المجلس في جلسته بتاريخ ٤ شعبان ١٣٣٢هـ/٢٧ يونيو ١٩١٤م العمل بها[١]، وبناء على ذلك شكلت لجنة ثانية "لوضع المدرسين في الدرجات اللائقة بهم" برئاسة الشيخ محمد حسنين أيضًا ومهمتها وضع المدرسين في الدرجات اللائقة بهم بحسب الكفاءة والأقدمية، بعد بحث قرارات مجالس الإدارة في هذا الموضوع مع الاسترشاد بمن تراه من العلماء[٢].

ومما يرتبط بالمدرسين والعلماء بالأزهر والمعاهد الدينية اللجنة التي شكلت برئاسة الشيخ محمد حسنين للنظر في الوظائف التي تمنع أصحابها من الاشتغال بطلب العلم والتي لا تمنع، وغيرها من المسائل التي استهدفت إقرار النظام الجديد في الأزهر والقضاء على المشكلات والعقبات التي تواجهه

---

(١) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٩١١- ٥٠٠٤، قرارات مجلس الأزهر الأعلى، الأمور العامة، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ١٢ رجب ١٣٣٢هـ/ ٦ يونيو ١٩١٤م، وجلسة ٤ شعبان ١٣٣٢هـ/٢٧ يونيو ١٩١٤م.

(٢) المصدر السابق، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ٤ شعبان ١٣٣٢هـ/٢٧ يونيو ١٩١٤م.

وخاصة ما يتصل بالعلماء والمدرسين في الأزهر والمعاهد الدينية وتحسين أوضاعها المادية والوظيفية(١).

ومن القواعد المهمة التي أنجزت خلال هذه الفترة قواعد الإجازات الاعتيادية والمرضية لمدرسي وموظفي المعاهد الدينية(٢)، وكذلك تقرير (المسامحات الخصوصية للمعاهد)(٣)، وإقرار القواعد الخاصة بتوزيع ريع الوقفيات بالجامع الأزهر والتي وضعتها "لجنة تطبيق شروط الواقفين"(٤).

وعلى الرغم من هذه الجهود فقد وجدت طائفة من أعداء الإصلاح الذين كانوا يكيدون للشيخ محمد حسنين؛ فأخذوا في كتابة العرائض للخديو عباس تتهم الشيخ بعرقلة الإصلاح، وتسببه في فصل عدد كبير من طلاب الأزهر، وغيرها من الاتهامات التي ثبت كذبها؛ فأمر الخديو بحفظها وعدم الالتفات إلى ما ورد فيها(٥).

---

(١) المصدر السابق، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى، بتاريخ ١٣ محرم ١٣٣٣هـ/أول ديسمبر ١٩١٤م

(٢) المصدر السابق، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/١٤ مارس ١٩١٤م.

(٣) المصدر السابق، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى، بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/١٤ مارس ١٩١٤م

(٤) المصدر السابق، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى، بتاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ/٢١ مارس ١٩١٤م

(٥) المصدر السابق، عابدين، كود ٠٠٩٩٧١ – ٠٠٦٩، شكوى من محمد فراج المنياوي إلى رئيس الديوان الخديوي، بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩١٤م؛ كود ٠١٠٠٥٨ – ٠٠٦٩، شكوى من محمد فراج المنياوي إلى سر تشريفاتي الخديوي، بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩١٤م.

مشروع الشيخ محمد حسنين لإصلاح الأزهر (١٣٣٣هـ/١٩١٥م):

بعد أن قامت بريطانيا بخلع الخديو عباس حلمي الثاني من الحكم وتعيين حسين كامل سلطاناً على مصر أبدى السلطان اهتمامًا بالأزهر؛ فطلب من الشيخ محمد حسنين مخلوف تقديم تقرير شامل عن الأزهر والمعاهد الدينية، فوجد الشيخ محمد حسنين مخلوف الفرصة سانحة لتقديم مشروع شامل للإصلاح في الأزهر والمعاهد الملحقة به، وفي ٢٥ صفر ١٣٣٣هـ/١١ يناير ١٩١٥م قُدم التقرير إلى السلطان حسين وعنوانه: "تقرير تاريخي عن الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية"، وهذا التقرير يُعد أشمل وأدقّ تقرير عن الأزهر حتى تاريخ صدوره، وقد ضمنه الشيخ محمد حسنين الموضوعات التالية:

- المعاهد الدينية وشرح ماضيها.
- الإدارة العامة.
- الجامع الأزهر.
- العلوم المقرر تدريسها بالمعاهد.
- نظام الدراسة بالأزهر قديمًا وحديثًا.
- مشروعات هامة في إصلاح الأزهر.
- تصفية طلاب الجامع الأزهر.
- تصفية طلاب شهادتي العالمية والأهلية.
- حجج الأوقاف وتدوينها بالدفاتر والنظر في تطبيق شروط الواقفين.
- جرايات الأزهر.
- موارد الجرايات.

- الأروقة والحارات.
- الريع النقدي لوقفيات الأزهر.
- الجامع الأحمدي.
- معهد الإسكندرية.
- معهد دسوق.
- معهد دمياط.
- مدرسة القضاء الشرعي.
- مدرسة عثمان ماهر باشا.
- كلمة ختامية في إصلاحات هامة بالأزهر والمعاهد الدينية (1).

وقد تناول الشيخ محمد حسنين في ثنايا التقرير جهوده الإصلاحية في جميع المجالات التي وردت في التقرير وكان له دور فيها، كما حرص على توثيق المعلومات الواردة بالتقرير بمجموعة من الإحصائيات والجداول أرفقها بالتقرير.

رأي الشيخ في مشروعات الإصلاح السابقة:

عرض الشيخ محمد حسنين لتاريخ حركة الإصلاح في الأزهر والأطوار التي مرت بها، فأشاد بها وأكد على أهميتها، وأثرها في إنقاذ الأزهر "بعد أن كاد يتردى بها في مهواة سحيقة لإهمال ما يجب العناية به والالتفات إليه من ترقية التعليم ونظام الإدارة وضبط الطلاب وحفظ الحقوق"، إلا أنه انتقد بعض

---

(١) المصدر السابق، الأزهر، كود ٠٠٣٩٥٢- ٥٠٠٤، تقرير تاريخي عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مقدم من المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية للسلطان حسين كامل، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٣هـ/ ١١ يناير ١٩١٥م، الفهرس، صفحة بدون رقم.

القائمين على إصدار قوانين الإصلاح، وخاصة عدم تطبيق كثير منها فقال: "ولكن مع الأسف لم يتح للأزهريين مع هذه العناية الكبرى أن يتمتعوا بتنفيذ هذه القوانين التي لم يقصد بوضعها إلا إدارة شؤون الأزهر على قواعد ثابتة لا يدخلها هوى الأشخاص، ولتُعطى الأرزاق لمستحقيها حسب درجاتهم في العلم والعمل؛ عناية بهم، ورغبة في مراقبة شؤونهم بما تقتضيه حكمة العدل والتبصر في تعليم العلوم، وبما لا يخرج بالأزهر عن كونه أنه [..] (١) مدرسة كبرى لجميع المسلمين تخرج المدرسين والقضاة والوعاظ والأئمة لائقين لوظائفهم حافظين كرامة دينهم". إلا أنه في الوقت نفسه التمس العذر للقائمين على شأن الأزهر فقال: "... ذلك أنهم كانوا يتوجسون خيفة من اسم القانون ويمتعضون ذكره لإلفهم الحرية المطلقة، وظنهم أن القوانين أغلال في أعناقهم لا سيما إذا فوجئوا بتنفيذها بطريقة لا تلائم مشاربهم"(٢).

وضم التقرير في الجزء الأخير (كلمة ختامية) ضمنها الشيخ محمد حسنين رأيه في حركة الإصلاح في الأزهر والمعاهد الدينية، والقوانين الصادرة لتنظيم الإدارة والتدريس، وكان الشيخ يأمل أن يستهل السلطان حسين حكمه بالالتفات إلى الأزهر، وإتمام ما بدأ من مشروعات.

---

(١) بياض في الأصل.

(٢) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٩٥٢- ٥٠٠٤، تقرير تاريخي عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مقدم من المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية للسلطان حسين كامل، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٣٣ه/ ١١ يناير ١٩١٥م، ص ٦.

وكانت خطة الشيخ تقوم على اتحاد جميع العاملين في الأزهر والمعاهد كافة ويتخذها المنفذون أساسًا يشيدون عليه ما يريدون من دعائم الإصلاح، وقد تضمنت خطة الشيخ محمد حسنين الإصلاحية الأسس التالية:

أولًا: مراجعة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ واللائحة الداخلية للأزهر والمعاهد الدينية لما ظهر من أن كثير من موادهما غير ملائمة، ولما تقتضيه المصلحة العامة في إدارة المعاهد الدينية.

ثانيًا – أن يُقَسَّم التعليم الديني إلى قسمين:

أ- تعليم (ديني عام): يُقتصر فيه على تعليم العلوم الدينية ووسائلها ونشر أحكام الشريعة بين طبقات الأمة بطريقة تغرس فيهم ملكة الاستقامة وحب الاعتدال، وبالجملة يكون الغرض من هذا التعليم تنوير أذهان الناس في كافة ما يحتاجون إليه في عباداتهم، وينبغي أن يُخَصَّص لهذا القسم مساجد معينة من التابعة لوزارة الأوقاف في القاهرة والأقاليم، وأن يوضع له نظام خاص يُسَار عليه في التعليم، ويتولى الإشراف على هذا القسم وزارة الأوقاف بالاشتراك مع المجلس الأعلى للأزهر.

وقد هدف الشيخ محمد حسنين من هذا الاقتراح نشر التعليم الديني بين جميع طبقات الأمة من أولئك الذين لا تساعدهم ظروفهم على الالتحاق بالتعليم الديني النظامي.

ب- تعليم (ديني خاص): يسير فيه التعليم وفقًا القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ويُضاف إليه ما تستدعيه الحاجة من علوم أخرى، ويقتصر هذا النوع من التعليم على المعاهد الدينية النظامية، مع تحديد أقصى عدد يجوز قبوله من الطلاب في كل معهد حتى لا يبلغ عددهم في المعاهد ما يثقل كاهل الحكومة

بأعباء قد تضيق بها ذرعًا، ويدعو إلى تسرب الخلل وسوء الإدارة بسبب قلة المال وكثرة الطلاب، وفقد الأكفاء من العمال والمدرسين.

واقترح أن يقرر للجامع الأزهر ٤٠٠٠ طالب لا يتجاوزهم، ولكل من معهد طنطا والإسكندرية ١٥٠٠ طالب، ولكل من معهد دسوق ودمياط ٥٠٠ طالب، على ألا يُقبل في السنة الأولى من القسم الأَوَّلِي في كل معهد إلا عدد مخصوص يحدده المجلس الأعلى للأزهر في كل سنة حسب مقتضيات الأحوال وما يلائم حالة كل معهد.

ج-ينقسم التعليم في القسم النظامي إلى دورين:

١-(دور عام) يتعلم فيه كل طالب جميع العلوم المقررة ومدته اثنتا عشرة سنة أربع سنوات منها في القسم الأولي، ومثلها في القسم الثانوي وأربع في القسم العالي، حيث يأخذ الطالب في نهايته شهادة (العالمية).

٢-(دور خاص) يتلو الدور السابق ويتكون من ثلاث سنوات تختص فيه كل طائفة من حملة العالمية بمجموعة من العلوم المتناسبة بحيث يكون في كل نوع من العلوم المقررة – لاسيما العلوم العصرية – أخصائيون يرجع إليهم في حل مشكلات المسائل، وتأليف الكتب النافعة في كل علم على الطريقة التي تلائم العصر الحاضر وتتفق مع الرقي الذي تناول كل أدوار الحياة الاجتماعية والعلمية في القطر المصري.

وينبغي أن يختص بعض هذه الطوائف بالوعظ والإرشاد والخطابة على نظام خاص يوضع لذلك فيكون لعامة الأمة من هؤلاء الوعاظ والمرشدين علاج يشفي أمراض الجهالة المتفشية بينهم ويستأصل من قلوبهم بذور التحاقد

والتباغض التي هي منشأ كثير من الجرائم والجنايات الشاغلة لأولي الأمر في أنحاء القطر.

وتخصص طائفة أخرى بالبحث في أسرار الشريعة الإسلامية ومزاعم الفرق المخالفة وما بين مذاهبها من ضروب الاختلاف ووجوه الاتفاق لرد من يتطاولون على مقام الشريعة وأحكام الدين، ولا بأس أن يفرض على هذا الفريق تحصيل بعض اللغات الأجنبية فإن ذلك أفضل معوان على الاضطلاع بهذه المهمة الكبرى وحسن القيام بما يندبون إليه من هذا العمل الجليل. وهذا فيما نرى هو الطريق الأقوم والسبيل الداعية لإعداد رجال أكفاء يندمجون بجدارة واستحقاق في سلك هيئة كبار العلماء.

ثالثًا: إعداد أمكنة الدراسة على النظام الحديث وتحسين حالتها، وحظرها على غير أبنائها، وفصل كل فريق في دراسته عن الآخر بحيث يكون كل مدرس بمكان يحول دون اختلاط الأصوات وجولان أبصار الطلاب فيأخذ المدرس راحته ويتمكن من الأداء والتفهيم، ويتفرغ الطالب لوعي ما يُلقَى إليه وبهذا يكون في الوقت متسع لإتمام المقررات وإعادة التعليم كما ينبغي لاسيما بين جدران المساجد لا يأتي بثمرته المطلوبة، وأشار الشيخ إلى ما قام به في الجامع الأحمدي بهذا الخصوص مما أدى إلى نهضة التعليم ورسوخ قواعد النظام فيه.

رابعًا: إعداد المال الكافي لإدارة شؤون المعاهد الدينية واختيار العمال القادرين على القيام بأعبائها وانتداب الأكفاء من غير الأزهريين لتدريس العلوم الحديثة التي لا يدرسها الأزهريون.

خامسًا: منح العلماء المتقاعدين وأبنائهم معاشاً وإعانات مختلفة تقوم بحاجاتهم وتساعد على سد مطالبهم الحيوية مكافأة لأولئك العلماء تلقاء خدمتهم الطويلة وقضاء معظم حياتهم في التدريس ونشر علوم الدين.

وقد ختم الشيخ تقريره بالإشادة بالسلطان السلطان حسين وهمته، مناشدًا إياه: "أن يفتتح عظمته عهده المبارك بنظرة تحقق آمالها وتساعد القائمين بأمورها على إتمام ما بدأوا به من أعمال الإصلاح والمشروعات التي تنهض برجال الدين إلى المستوى اللائق بهم وترجع بالإسلام إلى عهد حضارته الأولى"(١). وقد قام الشيخ محمد حسنين بعرض هذه المقترحات على المجلس الأعلى للأزهر كما قام بطباعتها وتوزيعها على العلماء والمهتمين بشأن الأزهر تحت عنوان "كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية" وهي مؤرخة بـ ٦ جمادى الثانية ١٣٣٣هـ/٢٠ أبريل ١٩١٥م(٢)، وقد استمد المجلس الأعلى للأزهر عددًا من المقترحات التي تضمنتها هذه الكلمة عندما قرر في سنة ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م تعديل بعض المواد في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١، وهما المادتان رقم ٤٤ و ٤٥ من القانون المذكور(٣).

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٣- ٢٥.

(٢) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٧٧٢- ٥٠٠٤، "كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية"، بتاريخ بـ ٦ جمادى الثانية ١٣٣٣هـ/ ٢٠ أبريل ١٩١٥م.

(٣) المصدر السابق، الأزهر، كود ٠٠٣٧٧٢- ٥٠٠٤، مذكرة ببيان الأسباب الداعية إلى تعديل المادتين ٤٤ و٤٥ من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١م، بتاريخ ١٨ جمادى الثانية ١٣٤١هـ/ ٤ فبراير ١٩٢٣م، وكانت التعديلات المقترحة قد عرضت على المجلس الأعلى للأزهر ووافق عليها في جلسته بتاريخ ١٠ جمادى الثانية ١٣٤١هـ/ ٢٧ يناير ١٩٢٣م.

عزل الشيخ محمد حسنين من وظائفه:

على الرغم من جهود الشيخ محمد حسنين في حركة الإصلاح ومساندته لها منذ بدايتها، ومشاركته المتميزة في وضع القوانين واللوائح المنظمة للدراسة والإدارة في الأزهر والمعاهد الدينية، وما كان يؤمله من أن تلقى مشروعاته الإصلاحية تأييدًا من السلطان حسين كامل إلا أنه عُزل في أول اصطدام معه، وإن كان سبب العزل بعيدًا عن الأزهر، ولكن بسبب موقفه من قضية الوقف الأهلي.

وذلك بأن وزارة الأوقاف كانت تعاني من أزمة مالية طاحنة دفعتها إلى الامتناع عن توزيع المرتبات الخيرية في الأوقاف الأهلية؛ مما أدى إلى غضب كثير من المستحقين في هذه الأوقاف وخاصة بعد الحالة السيئة التي وصل إليها كثير منهم نتيجة لموقف الوزارة، واتهامها بالتقصير في إدارة الأوقاف، وطالبوا بالعودة إلى مشروع محاسبة نظار الأوقاف الأهلية – وكانت الحكومة قد عطلت إقراره – حتى لا تضيع الحقوق ولا يظلم أحد ولا تذهب الأموال الخيرية في غير ما هي له[1]، ورفض كثير من المستحقين في الأوقاف مبررات الوزارة بأن أزمتها المالية بسبب الأزمة المالية في العالم كله، كما انتقدت الصحف المصرية إنفاق الوزارة احتياطيها النقدي في العام المالي السابق على إنشاء ميدان المنشية (بالإسكندرية)، وشراء تفتيش المطاعنة[2]، وكان أقوى احتجاج على سياسة الوزارة تلك المحاولة التي تمت

---

(١) الأهرام، ٢٩ أغسطس ١٩١٥م، وقد ضم هذا العدد مجموعة من المقالات ورسائل القراء التي تنتقد موقف وزارة الأوقاف.

(٢) الأهرام، ٢٩ أغسطس ١٩١٥م.

لاغتيال وزير الأوقاف إبراهيم فتحي باشا، حيث تلقى أربع طعنات أثناء وجوده في (محطة مصر) في ٤ سبتمبر ١٩١٥م(١).

واتجه تفكير الحكومة إلى التخلص من هذه الأزمة بمحاولة إلغاء الوقف الأهلي إلا أن الشيخ محمد حسنين مخلوف تصدى لهذه المحاولة وألف رسالة بعنوان "منهج اليقين في بيان أن الوقف الأهلي من الدين" ردّ فيها على الدعاية التي تُبث بين الحين والآخر لحل الأوقاف بدعوى أن الوقف الأهلي ليس من الدين، فبين أن تقسيم الوقف إلى خيري وأهلي اصطلاح حديث، وأورد تاريخ الوقف منذ بدأ في عهد الرسالة، وبيَّن أحكامه وأنه من صميم الشريعة وأنه من أبواب البر، وقد وصفت مجلة الفتح الرسالة بأنها "جامعة للأدلة الإسلامية مزيفة لكل المزاعم التي أوردها أصحاب الأغراض في هذا الباب"(٢).

وقد أصر الشيخ على موقفه من قضية الوقف الأهلي مما أثر على علاقته مع السلطان حسين كامل وعزّ عليه مخالفة رغباته؛ فأصدر أمرًا بعزله من وظائفه الإدارية فأقصي منها مرفوع الرأس موفور الكرامة تاركًا وراءه رسالته (منهج اليقين في بيان أن الوقف الأهلي من الدين) شاهد صدق وحق على هذه الواقعة الخطرة في ذلك الحين(٣).

وفي ٢٦ أغسطس ١٩١٥م أصدر السلطان حسين كامل إرادة سلطانية بعزل الشيخ محمد حسنين وتعيين الشيخ عبد الرحمن قراعة العضو الأول

---

(١) الأهرام، ٥ سبتمبر ١٩١٥م.

(٢) الفتح، س ٧، ع ٣٠٧، ٢٣ ربيع الثاني ١٣٥١هـ، وقد جاء هذا الوصف عندما تجدد الحديث مرة أخرى عن إلغاء الوقف الأهلي في سنة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.

(٣) حسنين مخلوف، مذكرات داعية، ص ٩.

بالمحكمة الشرعية العليا بدلًا منه[1]. وقد صاحب عزل الشيخ تجريده من مرتباته عدا المرتب النقدي المخصص لأعضاء هيئة كبار العلماء وقدره عشرون جنيهًا شهريًا[2].

وقد كان لقرار العزل فرصة لبعض خصوم الشيخ في بث سمومهم ضده؛ حيث زعموا أن عزله كان بسبب مقاومته رغبة السلطان حسين في إصلاح الأزهر[3]، ومن ذلك أن جريدة الأهرام قد نشرت مقالًا بتوقيع رمزي باسم (أمين الأزهر) أخذ يروج الاتهامات ضد الشيخ محمد حسنين مخلوف، وذكر أسباب عزله، ومنها فشله في الإصلاح، وقيامه بقطع مرتبات بعض الطلبة[4]، وغيرها من المزاعم التي تنفيها جهود الشيخ محمد حسنين وما تضمنه تقريره المرفوع إلى السلطان حسين كامل.

إلا أن بعض العلماء ردوا على هذه الافتراءات بأن الشيخ محمد حسنين قد عُزل لثباته على الحق، "وأن ما حدث إنما هو جراء عمله ونشاطه وحرصه على أداء عمله وليس مجرد الثبات في الوظيفة وأن بغض البعض له بسبب أخذه على أيديهم"[5]، ونشرت الأهرام مقالًا مطولًا لكاتب رمز له بـ (أخلاقي

---

(١) المؤيد، الأهرام، ٢٩ أغسطس ١٩١٥م؛ مصر، المقطم، وادي النيل، الأهرام، ٣٠ أغسطس ١٩١٥م.

(٢) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٩٠٧- ٥٠٠٤، قرارات مجلس الأزهر الأعلى (المدرسون والموظفون) سنة ١٩١٥، تقرير منح مرتب هيئة كبار العلماء لكل من صاحبي الفضيلة الأستاذ محمد حسنين والأستاذ الشيخ بكري الصدفي.

(٣) الأهرام، ٣١ أغسطس ١٩١٥م.

(٤) الأهرام، ٣١ أغسطس ١٩١٥م.

(٥) الأهرام، ١ سبتمبر ١٩١٥م.

بطربوش) فنَّد فيه كل ما أورده خصوم الشيخ ضده، ووصف ما كتبه المدعو (أمين الأزهر) وما روجه ضد الشيخ محمد حسنين بقوله: "قد كبا كبوة لا أرى بدًا من إيضاحها والملاحظة عليها و[الوقف] معه موقف المناظر لا المعاند المكابر غير متحيز إلا للحق ... وإني وإن كنت اعتزلت الكتابة في الصحف منذ بضع سنين ولم أعرض للأزهر وشؤونه بكلمة غير أني في مثل هذا الموقف قد اندفعت بدافع الغيرة على الحق دون سواه.." (١).

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ محمد حسنين على الرغم مما أصابه جراء موقفه من مسألة الوقف إلا أنه لم يتراجع أو يتنازل عن آرائه، فقام بدور كبير في التصدي لعدد من المحاولات التي تبناها عدد من الكتاب والمفكرين لإلغاء الوقف، تلك المحاولات التي دعمتها وتبنتها بعض الصحف المصرية في سنتي ١٣٤٥، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٦، ١٩٢٧م، مما أدى إلى بلبلة لدى الكثيرين في مصر، وبات من المتوقع أن يُصدر البرلمان المصري قانونًا يحدّ من إنشاء الأوقاف ويسيطر على الموجود منها، وفي هذه الأثناء بادر الشيخ محمد حسنين بكتابة كلمة بعنوان "كلمة حول مشروع الوقف" نشرها بتاريخ ١٧ رجب ١٣٤٦هـ/١٠ يناير ١٩٢٧م فنّد فيها ادعاءات المنادين بإلغاء الوقف ومنعه بالأدلة القاطعة من الكتاب والسنة، ودافع عن الوقف ومشروعيته وامتداده إلى عهد الرسول ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ وخلفائه الراشدين، وأقره الأئمة المجتهدون في كل زمان ومكان، وطالب الحكومة المصرية والسلطات القضائية باتخاذ اللازم لمنع الاستيلاء على الأوقاف وتعطيل

(١) الأهرام، ٩، ١٣ سبتمبر ١٩١٥م.

الانتفاع بها، والضرب على أيدي النظار المفسدين، وإيصال ريعها إلى المستحقين لا أن تلجأ إلى إلغاء الوقف؛ فتسدّ بابًا كبيرًا من أبواب الخير(١).

وعندما أثيرت المسألة مرة ثانية في سنة ١٩٣٢م تصدت هيئة كبار العلماء له في جلستها التي عقدت لذلك بتاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٣٥٠ه/ ٢ أبريل ١٩٣٢م، وأعلنت تمكسها بما قررته قبل ذلك في سنة ١٣٤٥ه/ ١٩٢٦م حول الوقف بنوعيه الأهلي والخيري، وأصدرت ـــ لحسم الجدل الدائر حول الموضوع ـــ بيانًا كان الشيخ محمد حسنين من الموقعين عليه، وجاء فيه: "إن الوقف بقسميه الأهلي والخيري مشروع وأنه من الدين وأنه لازم بمجرد الصيغة لا يجوز لكائن من كان إبطاله.. "(٢).

جهود الشيخ في إصلاح الأزهر بعد عزله من وظائفه:

على الرغم من عزل الشيخ محمد حسنين من وظائفه إلا أنه ظل مشغولًا بالأزهر ومسيرة الإصلاح فيه، وتجلى ذلك في (كلمتين) أعدهما لعرض رؤيته في المسألة، وسنعرض لهما على النحو التالي:

الكلمة الأولى في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية:

كانت حركة الإصلاح في الأزهر قد توقفت منذ تولى الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي مشيخة الأزهر في سنة ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م فلم يكن من أنصار الإصلاح، ولذلك لم يعمل على ثبيت أركان النظام الحديث (القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١) فعاد أعداء النظام إلى الشكوى بحجة أنه أبقى على

---

(١) محمد حسنين العدوي، كلمة حول مشروع الوقف،١٧ رجب ١٣٤٦هـ/ ١٠ يناير ١٩٢٧م، وتوجد نسخة منها ضمن وثائق مشروع ذاكرة الأزهر، برقم ٧٢٧٣- ٨.

(٢) الأهرام، ٣ أبريل ١٩٣٢م.

العلوم الحديثة كما كانت في نظام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، وأبقى لها أوقاتها التي تأخذها من السنين الدراسية ومن الدروس اليومية، ولأن هيئة كبار العلماء لم يُقبل أحد من الطلاب النظاميين على دروسها، ولم يسمع لها من يعتد بهم من العلماء وغيرهم لتعيد طريقة التدريس القديمة التي قضى النظام الحديث على بعض مظاهرها، وقد انضم إلى هذه الشكوى شكوى أخرى من خريجي النظام الحديث وطلابه، بسبب كثرة خريجي المعاهد الدينية ومزاحمة خريجي دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي لهم في الوظائف؛ فرأت الحكومة أن تقوم بعمل تُرضي به الفريقين، فوضعت لذلك قانون التخصص في ١٣ محرم ١٣٤٢هـ/٢٦ أغسطس ١٩٢٣م [١]. وقد كانت بعض التعديلات التي وردت في هذا القانون مستقاة من آراء الشيخ محمد حسنين مخلوف[٢]. التي ضمنها كلمته المؤرخة بـ ٦ جمادى الثانية ١٣٣٣هـ/٢٠ أبريل ١٩١٥م فيما يختص بإنشاء قسم للتخصص (دور خاص) يتلو القسم العام من التعليم الأزهري (الدور العام)[٣].

(١) عبد المتعال الصعيدي، تاريخ الإصلاح في الأزهر، ص ٨٥، ٨٦. وللمزيد: الحسيني حسن حماد، تطور نظم التعليم في الأزهر، ص ١٥٨- ١٦٣.

(٢) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٧٧٢- ٥٠٠٤، مذكرة ببيان الأسباب الداعية إلى تعديل المادتين ٤٤ و٤٥ من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ السنة ١٩١١م، بتاريخ ١٨ جمادى الثانية ١٣٤١هـ/ ٤ فبراير ١٩٢٣م، وكانت التعديلات المقترحة قد عرضت على المجلس الأعلى للأزهر ووافق عليها في جلسته بتاريخ ١٠ جمادى الثانية ١٣٤١هـ/ ٢٧ يناير ١٩٢٣م.

(٣) دار الوثائق القومية، الأزهر، كود ٠٠٣٧٧٢- ٥٠٠٤، "كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية"، بتاريخ بـ ٦ جمادى الثانية ١٣٣٣هـ/ ٢٠ أبريل ١٩١٥م.

وقد أنشئ وفقًا لهذا القانون قسم التخصص، بحيث تكون مدة الدراسة به أربع سنوات، بعد العالمية، يتخصص الطالب فيها في فرع من ثمانية فروع من العلوم، وهي:

- **الفرع الأول:** الفقه مع حكمة التشريع، أصول الفقه.
- **الفرع الثاني:** التفسير.
- **الفرع الثالث:** الحديث ومصطلح الحديث.
- **الفرع الرابع:** التوحيد والمنطق.
- **الفرع الخامس:** النحو والوضع والصرف.
- **الفرع السادس:** علوم البلاغة وآداب اللغة العربية.
- **الفرع السابع:** التاريخ الإسلامي، والأخلاق الدينية، وطرق الوعظ والإرشاد.
- **الفرع الثامن:** القضاء الشرعي.

وحدد القانون طريقة الامتحان والمميزات التي ينالها خريجو القسم(1)، وقد نتج عن إنشاء هذا القسم التضييق على العلوم الحديثة فرضي بذلك أعداء النظام الحديث، أما شكوى خريجي النظام الحديث وطلابه فقد عُولجت (معالجة صورية) بإلغاء اسم مدرسة القضاء الشرعي وإنشاء قسم للتخصص في القضاء بدلها، على أن تكون تابعًا في إدارته للأزهر، إلا أن الحكومة قد وضعت لهذه التبعية من القيود ما يجعلها تبعية (اسمية) (2).

---

(1) الوقائع المصرية، عدد ٩٠، ٢٨ محرم ١٣٤٢هـ/ ١٠ سبتمبر ١٩٢٣م، قانون نمره ٣٣ لسنة ١٩٢٣ بإنشاء قسم لتخصص في الجامع الأزهر، ص ٣، ٤.

(2) عبد المتعال الصعيد، تاريخ الإصلاح في الأزهر، ص ٨٧، ٨٨.

وقد تجددت شكاوى الطلاب من النظام الجديد بدعوى أنه لم يلب كل مطالبهم، وأنهم يرغبون في إصلاح شامل لنظم التعليم بالأزهر بما يتناسب مع العصر؛ واستجابة لتكرار الشكوى من نظام التعليم في الأزهر وسوء حال المتخرجين فيه قرر مجلس الوزراء في ١٣ شوال ١٣٤٢هـ/ ١٧ مايو ١٩٢٤م تشكيل لجنة تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر وذلك للبحث في أمرين هما: الأول: النظام الحالي للتعليم في الأزهر وملحقاته، وما ينبغي إدخاله عليه من أوجه الإصلاح، والآخر: الطرق الموصلة لحسن معاملة طلابه، وضمان مستقبل المتخرجين فيه، وكان الشيخ محمد حسنين عضوًا بهذه اللجنة، وقد قامت اللجنة بإنجاز تقريرها الذي ضمنته مقترحاتها استجابة لمطالب الأزهريين، ونظرًا لبعض الصعوبات فقد تأخر عرض المقترحات على مجلس الوزراء، حيث تمت الموافقة عليها في جلسة ١٠ رجب ١٣٤٣هـ/ ٤ فبراير ١٩٢٥م، ومن أهم ما قضى به هذا النظام إلحاق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية، وفي ١٦ شعبان ١٣٤٣هـ/ ١١ مارس ١٩٢٥م صدر أمر ملكي بقانون بتعديل بعض المواد في القوانين رقم ١٠ لسنة ١٩١١م، و٣٢، ٣٣ لسنة ١٩٢٣م، ومن أهم ما جاء تقرر به أن تكون مدة التعليم في القسم الأَوَّلِي أربع سنوات، إلا لمن أراد الحصول على شهادة الكفاءة للتعليم الأَوَّلِي فتكون خمس سنوات، وأن تكون مدة التعليم في القسمين الثانوي والعالي أربع سنوات، أما قسم التخصص فتكون ثلاث سنوات، وأن تُنشأ ابتداءً من سنة ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م بصفة مؤقته فرقة في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الكبرى، ليدرس فيها حاملو الشهادة الأولية ما يؤهلهم من العلوم لتأدية امتحان شهادة الكفاءة للتعليم الأوليّ، وذلك

لحين تخرج طلاب القسم الأوليّ من الفرقة المذكورة، وتم تعديل المناهج بالأزهر والمعاهد الدينية وفقًا لهذا التنظيم الجديد[1].

وعلى الرغم من المَيزات التي اكتسبها طلاب الأزهر من نظام ١٣٤٣ه/١٩٢٥م بإلغاء تجهيزية دار العلوم وضم مدرستي القضاء الشرعي ودار العلوم للأزهر، وتقريب ثقافة طلاب المعاهد الدينية من ثقافة طلاب المدارس الابتدائية والثانوية، والقضاء على ما كان بين الأزهر ومدرستي دار العلوم من تنابذ وتخاصم، إلا أنه كان مثار نقد من كثير من علماء الأزهر، ومنهم الشيخ عبد المتعال الصعيدي، الذي رأى أن هذا النظام لم يصل إلى الإصلاح المطلوب، فقد تفاوتت آثاره الإيجابية من قسم لآخر في الأزهر، كما أنه جاء في حدود التقليد للمدارس التي تم إلحاقها بالأزهر، ولم يصل إلى فتح باب الاجتهاد في الإصلاح، وإنما قصد به إرضاء مطامع طلاب الأزهر في الوظائف[2].

أما الشيخ محمد حسنين مخلوف فقد نشر في سنة ١٣٤٥هـ/ أغسطس ١٩٢٦م (كلمة) لتنشر على علماء وطلاب الأزهر بعد أن رفعها إلى الملك فؤاد ورئيس الوزراء والوزراء ومجلس النواب والشيوخ راجيًا أن تكون موضع النظر عند الشروع في الحركة الإصلاحية في المعاهد، داعيًا علماء المعاهد بالنظر فيها بإمعان ليؤدوا واجبهم حيال حركة الإصلاح، فلا يستكينوا

(١) عبد المتعال الصعيدي، تاريخ الإصلاح في الأزهر، ص ١٠٠- ١٠٧؛ الحسيني حسن حماد، تطور نظم التعليم في الأزهر، ص ١٦٧- ١٧٠.

(٢) عبد المتعال الصعيدي، تاريخ الإصلاح في الأزهر، ص ١٠٩؛ الحسيني حسن حماد، تطور نظم التعليم في الأزهر، ص ١٨٠.

إلى الدعة والخمول، ولا يركنوا إلى التواكل والإهمال، بل يرفعون أصـــواتهم بما يرون من وجوه الإصلاح، ويتقدمون بها إلى ولاة الأمور كأصحاب حـــق محترم وشأن محترم، فيكون لهم منها نبراس مضـــيء فيمـــا يضـــعون مـــن الإصلاح(١).

وفي مقدمة تلك الكلمة تم انتقاد ما آلت إليه الأوضاع في الأزهـــر مـــن "الفوضى والانحلال" وما أصاب "أمره في العهود الأخيـــرة مـــن اضـــطراب واختلال في جميع الشؤون"، مؤيدًا رغبة أنصار الإصلاح في الأزهر لـــولاة الأمور "بالإسراع في القضاء على هذه الفوضى واستئصال تلك العلـــل مـــن جذورها حتى لا تكثر شُعبها ويستعصي علاجها، وأن تكـــون وجهـــتهم فـــي الإصلاح تكميل نقصه وسد حاجته مع الاحتفـــاظ بميزاتـــه وشخصـــيته دون تحويله إلى هيئة أخرى تباين أصله وتنافي قديمه من كل وجه؛ لأن ذلك ليس بإصلاح بل هو مَحو واستئصال يضرّ بالعلم والدين ضررًا بليغًا"(٢).

وقد ضمت الكلمة نبذة تاريخية موجزة عن الجامع الأزهر منـــذ إنشـــائه ونظم الدراسة به، وتنوع العلوم والمعارف التي تدرس به، ونبوغ كثير مـــن

---

(١) محمد حسنين العدوي، كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م، ص ١٥، وتوجد نسخة منها ضمن وثائق مشروع ذاكرة الأزهر برقم ٧١٢٨- ٨، ونشرت في مجلة الفتح، السنة الأولى: الأعداد: ١٥، ١٦ ربيـــع الأول ١٣٤٥هـــ/٢٣ ســـبتمبر ١٩٢٦م، ص ١٥؛ ع ١٦، ٢٣ ربيع الأول ١٣٤٥هـ/٣٠ ســـبتمبر ١٩٢٦م، ص ١٥؛ ع ١٧، ٢٩ ربيع الأول ١٣٤٥هـ/٧ أكتوبر ١٩٢٦م، ص ١٤ - ١٦؛ ع ١٨، ٧ ربيع الثاني ١٣٤٥هـ/ ١٤ أكتوبر ١٩٢٦م، ص ١٥؛ ع ١٩، ٢٤ ربيع الثاني ١٣٤٥هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٢٦م، ص ١٥؛ ع ٢١، ٢٨ ربيع الثاني ١٣٤٥هـ/ ٤ نوفمبر ١٩٢٦م، ص ١٥.

(٢) كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، ص ٢.

علمائه في العلوم العقلية والرياضية تعليمًا وتعلمًا "مما يدل على أن الأزهر في عهوده الأولى لم يخل من هذه العلوم التي يسمونها الآن حديثة وهي ذاهبة في القدم إلى عهود بعيدة"، ثم تناول بعد ذلك تدرج القوانين والنظامات في الأزهر والمعاهد الدينية منذ سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م حتى قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ والتعديلات التي أدخلت عليه بين عامي ١٩١٦ و ١٩٢٤ وما أضيف إليه من قوانين، ثم تناول العلوم المقرر تدريسها بالأزهر والمعاهد الدينية، التي بلغ عددها (٣٤) علمًا: دينية، وعربية، ورياضية وغيرها، وقد انتقد طريقة تدريسها بالمعاهد حيث أنها "لا تلائم حالة المعاهد ولا تتفق مع تعليمها الخاص ولا مع الغاية المطلوبة منها ولا مع القصد من وضع هذه القوانين والنظم"[1].

كما تناولت الكلمة التعليم في الأزهر وغايته المطلوبة منه، وخصائصه التي تميزه عن غيره من نظم التعليم، والتي تقتضي التجديد والتطوير مع الحفاظ على الثوابت التي تعود إلى عهود بعيدة، مع التأكيد على أن التحول عن هذه الغايات كان له آثار سلبية على نظم التعليم بالأزهر، أما عن قصد ولاة الأمور من إصلاح الأزهر فقد تماشى مع هذه الغايات فلم يكن هدفهم "نسخ المعاهد الدينية واستبدالها بمدارس أخرى تشاركها في الاسم واللقب وتباينها بالحقيقة والغرض فإن ذلك جريمة كبرى على الإسلام والمسلمين وتعدٍّ واضح على حق العرش المختص بهذه القوة الأدبية التي لا نظير لها في العالم الإسلامي، وحاشا أن يقصدوا ذلك، وإنما قصدوا رقي المعاهد وإصلاحها وعلاج عللها وأمراضها مع وجوب المحافظة على جوهر تعليمها الصالح

(١) المصدر السابق، ص ٣ – ٥.

وميزتها التي امتازت بها عن سائر المدارس حتى يبقى الأزهـــر وملحقاتـــه حافظًا لكيانه مؤديًا لوظيفته متمشيًا مع الحالة الحاضرة"، وهو ما أكدت عليـــه المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ والتي كان نصها "الغرض مـــن الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى هو القيام على حفظ الشريعة الغـــراء وفهـــم علومها ونشرها على وجه يفيد الأمة وتخريج علماء يوكل إليهم أمر التعـــاليم الدينية ويلون الوظائف الشرعية في مصالح الأمة ويرشـــدونها إلـــى طـــرق السعادة" إلا أن بعض الأيدي التي تولت الأزهر والإدارة به في العهود الأخيرة لم تعمل على مقتضى هذه الإرادة الصالحة ولم تأخذ بمقتضـــى هـــذا الـــنص الصريح بل أهملت تلك النظم والقوانين وعمدت أخيرًا إلى الإصلاح من غير وجهته الصحيحة فجاءت النتيجة بعكس المطلوب وأصبحت النظم المانعة من الفوضى مقتضية لها فازدادت أمراض المعاهد وعللها تحـــت ظـــل القـــوانين والنظم وأصبحت في حاجة شديدة إلى صدّ هذا الإصلاح المزعوم ورد هـــذه الفوضى برسم خطط علمية قويمة يتحراها العاملون في المعاهد كافة ويتخذها المنفذون أساسًا يشيدون عليه ما يريدون من دعائم الإصلاح وصروح العلـــم والعرفان(١).

أمراض المعاهد وعللها:

أرجع الشيخ محمد حسنين المرض الذي تفشى في المعاهد وأنهك تعليمها الصحيح إلى الأسباب التالية:

١- التسامح في تنفيذ القوانين واللوائح الموضوعة لإصلاح التعليم وإدارة شؤونه.

---

(١) كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، ص ٦، ٧.

٢-التساهل الكثير في مراقبة الطلاب أثناء الدراسة لمعرفة حضورهم وغيابهم وضبط حركاتهم وأعمالهم.

٣-التسامح في امتحان النقل والشهادة بحالة أبعدت المعاهد عن غايتها، وأدت إلى عدم الثقة بنتائجها.

٤-عدم العناية بالتفتيش العلمي والنظامي على المدرسين أثناء الدراسة لمعرفة كفاءتهم وطريقة دراستهم ومقدار عنايتهم بتحضير الدروس وتربية الطلاب.

٥- تقليل مناهج العلوم الأساسية مما يؤدي إلى عدم وصول الطالب إلى الغاية المقصودة من هذه العلوم.

٦- توزيع الكتب والمقررات على السنين بطريقة لا تلائم حال الطلاب ولا تتفق مع قواهم العقلية.

٧- زيادة عدد الحصص اليومية بجعلها خمس حصص في اليوم مما يؤدي إلى عدم تمكن الطالب من تحضير دروسه ويؤهله للفهم الصحيح لها.

٨- تقليل زمن الحصة الواحدة في العلوم الأساسية.

٩- زيادة المقررات في العلوم الحديثة والعناية بها فوق العناية بالعلوم الأساسية مما أدى إلى ضعف التعليم الأزهري وتغلب العلوم الحديثة عليها، والمطلوب أن يأخذ الطالب من العلوم الحديثة بقدر الحاجة.

١٠-التسامح في إكمال المقررات مما أدى إلى ترك أجزاء كبيرة منها، والتي تتوقف عليها دراسة المقررات في السنوات التالية فينتج عن ذلك ضعف وجهل بالكثير منها.

١١-إجراء الامتحانات في المقروء من العلم لا في المقرر من مناهجه مما أدى إلى ترك أجزاء كثيرة دون دراسة وامتحان وعدم العناية بها.

١٢-عدم العناية بالامتحانات الشفهية والتعويل على الامتحان التحريري الذي يستعد الطالب له بحفظ العبارات فإن ذلك يؤدي إلى عدم العناية بالفهم وتربية الملكة وقوة العارضة[١].

وسائل العلاج:

لم يكتف الشيخ محمد حسنين بنقد الأوضاع القائمة في المعاهد بل ضمن كلمته مجموعة من الاقتراحات والإجراءات التي رأى أنه لا بد من اتخاذها للقضاء على السلبيات الموجودة، والنهوض بالدراسة في المعاهد، وذلك على النحو التالي:

١- تنفيذ القوانين واللوائح والنظامات بطريقة لا تتسرب إليها الفوضى ولا يدخلها هوى الأشخاص.

---

(١) كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، ص ٧- ١٠. وقد ذكر الشيخ محمود أبو العيون في حديثه عن الحالة في الأزهر والمعاهد بعد تطبيق القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١:" وهذه الفائدة التي أفادها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ تعد ضئيلة بجانب الضرر الذي نجم عنه؛ فقد اضطر الطلاب ليفوزوا بالنجاح في الامتحان التحريري إلى أن يعتمدوا على الحفظ والاستظهار، واستهانت المعاهد بالامتحان الشفوي. وقد شعر المهيمنون على التعليم في الأزهر منذ وضع ذلك القانون بأن الأزهر أخذ يفقد أهم خصائصه ومميزات تعليمه، ولم تخل تقارير لجان الامتحان ولا تقارير المفتشين في سنة من السنوات من الشكوى من اعتماد الطلبة على الاستظهار، وضعف ملكاتهم العلمية...". محمود أبو العيون، الجامع الأزهر، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م، ص ٤٨.

٢- تقرير إحصاء دوري عام لجميع طلاب المعاهد يتولاه شيخ كل معهد بنفسه وفي الأزهر يتولاه مدير المعاهد وشيوخ الأقسام، يفعل ذلك مرارًا في السنة حتى تخلص المعاهد من الدخلاء ويستتب أمر النظام وترسخ فضيلة المواظبة في نفوس الطلاب.

٣- تطبيق شروط الواقفين ومراعاة القيود التي اشترطوها للاستحقاق في ريع أوقافهم مما يؤدي إلى انتظام الطلاب في تلقي العلم للحصول على المرتبات والجرايات، ويمنع وصولها إلى غير المنتظمين.

٤- العدول عن كل نظام يخرج المعاهد عن تعليمها الصحيح، ويذهب بها إلى اعتبارها كسائر المدارس مما يؤدي إلى القضاء على الميزات الخاصة للمعاهد، ومن الشواهد التي ذكرها الشيخ محمد حسنين على ذلك ما تقرر في العام السابق - آنذاك - من إدخال بعض النظم على دراسة القسم الأوليّ لإعداد الطلاب للتعليم بالمدارس الأولية وعلى القسم الثاني لإعدادهم للالتحاق بمدرسة العلوم مما أدى إلى تغلب هذه النظم على نظام المعاهد؛ مما كاد يؤدي إلى نسخ المعاهد نسخاً كليًا وتحويلها إلى مدارس إعدادية بسيطة[١].

النظام الصالح للمعاهد الدينية

اقترح الشيخ محمد حسنين نظامًا يقوم في الأساس على المحافظة على كيان المعاهد الدينية وتعاليمها الصحيحة، على أن يساير ذلك النظام سنة الترقي والمدنية، بما يفي بأغراضهم من النظم الأخرى دون المساس لجوهر التعليم الأزهري، ويقوم النظام المقترح على الأسس التالية:

---

(١) كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، ص ١٠، ١١.

أولًا: أن يُقسم التعليم الأزهري إلى دورين:

١- (دور عام) يتعلم فيه كل طالب من العلوم المقررة بالقانون ما يقتضيه تعليم المعاهد ونظامها بحيث لا تزيد علومه عن ثلاثين علمًا شرعية وعربية وعقلية ورياضية، ومدته اثنتا عشرة سنة كل أربع منها قسم ينال الطالب في نهايته شهادة.

٢-(دور خاص) يتلو كل قسم من هذه الأقسام يتعلم فيه من يرغب من حاملي الشهادة الأولية التوظف في التعليم بالمدارس الأولية ومن يرغب من حاملي الشهادة الثانوية الالتحاق بمدرسة دار العلوم، ومن يرغب من حاملي شهادة العالمية التخصص في العلوم(١).

ثانيًا: التوسع في مناهج العلوم الشرعية والعربية وفي أوقات دراستها في الدور العام حتى تأتي بالفائدة المطلوبة منها، ويقتصر في مناهج العلوم الشرعية ووسائلها بالمعاهد على قدر الحاجة، فإن لها مدارس أخرى تستكمل بها كما تستكمل العلوم الشرعية ووسائلها بالمعاهد.

ثالثًا: ألا تزيد الحصص اليومية عن أربع في القسم الأولي وعن ثلاث في القسمين الثانوي والعالي.

رابعًا: ألا يقل زمن الحصة في العلوم الأساسية بالقسم الأولي عن ساعة ونصف، وفي العلوم الأخرى عن ساعة، وفي القسم الثانوي والعالي عن ساعتين في العلوم الأساسية وساعة ونصف العلوم الأخرى.

---

(١) أورد الشيخ محمد حسنين تفصيلًا للعلوم التي يدرسها الطلاب في قسم التخصص. ينظر: كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، ص ١١.

خامسًا: يدرس في القسمين الأولين من الدور الخاص ما يلزم من العلوم لتأهيل الطلاب الراغبين في التحاقهم بالمدارس الأخرى معلمين أو متعلمين حسبما تقتضيه حاجتها من العلوم وكفايتها من الطلاب.

سادسًا: تكون مدة الدراسة في هذين القسمين بمقدار ما يلزم لدراسة تلك العلوم حسبما يقتضيه نظامها وعلاقتها بالمدارس الأخرى.

سابعًا: تكون الأنظمة المدرسية التي لا تلائم حالة المعاهد قاصرة على هذين القسمين لا تتعداها إلى الدور العام حتى إذا تغيرت مناهجها وأنظمتها لمقتضيات تخصها لا تسري على مناهج التعليم بالدور العام بل يبقى نظامه مستقلًا لا يتغير إلا حسبما تقتضيه مصلحته الخاصة وغايته المطلوبة منه.

ثامنًا: يتوسع في طلاب قسم التخصص العالي وينوع في دراسته على النحو التالي:

- يختص فريق منه بدراسة العلوم التي تؤهل الطالب للتعليم في قسمي التخصص الأولي والثانوي ليحل محل الأساتذة المنتدبين من الخارج لدراسة العلوم الحديثة.

- يختص فريق آخر بدراسة العلوم والقوانين واللوائح والإجراءات التي لها مساس بالقضاء الشرعي.

- يختص فريق آخر بدراسة علوم الوعظ والإرشاد والتمرين على الخطابة والتحرير ليكون لعامة الأمة من هذه الطائفة علاج يشفي أمراض الجهالة المتفشية بينهم لاسيما فيما يرجع إلى تقديس العادات واعتقاد الخرافات التي تسربت إليهم دعاة الباطل باسم الدين.

- يختص فريق آخر بالبحث في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تشبث بظاهرها أهل الزيغ والفساد وفي المسائل الاعتقادية والآراء التي نـزع إليها أهل التجديد والإلحاد، وتأليف الكتب النافعة في ذلك بطرق إقناعية وأساليب تلائم العصر الحاضر.

- يختص فريق بالبحث في أسرار الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكلية ليتسنى له الاجتهاد في معرفة أحكام الأمور المستحدثة بعد عصر النبوة والصدر الأول مما استتبعته المدنية الحديثة والظروف الحاضرة، والبحث في مزاعم الفرق المخالفة وما بين مذاهبها من ضروب الاختلاف ووجوه الاتفاق لرد من يتطاولون على مقام الشريعة وأحكام الدين والدين منهم براء، وينبغي أن يفرض على هذا الفريق والذي قبله تعلم بعض اللغات الأجنبية فإن ذلك أفضل معوان (معين) على الاضطلاع بهذه المهمة الكبرى وحسن القيام بما ينتدبون إليه من هذا العمل الجليل.

- يجب أن يتولى تعليم هذه المواد من العلماء من لهم ضلوع في العلوم العقلية وباع واسع في علوم الشريعة الغراء وبصر نافذ إلى مراميها البعيدة ومقاصدها السامية حتى تنضج للطلاب ويتثبتوا من الحق الذي يشتد سناه في ظلمة الباطل فلا يعتريه شك ولا ريبة، وهذا فيما نرى هو الطريق الأقوم والسبيل الوحيد لإعداد رجال أكفاء يندمجون بجدارة واستحقاق في سلك هيئة كبار العلماء ويخدمون العلم والدين أجَلّ خدمة يحفظها لهم التاريخ على ممر الأيام(١).

---

(١) كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، ص ١١ – ١٣.

وهكذا نرى أن الشيخ محمد حسنين قد اقترح في هذا البرنامج السُبل التي رآها لازمة لإصلاح نظم الدراسة والتعليم في الأزهر، وليقوم الأزهر أيضًا بالدور المنوط به دينيًا واجتماعيًا وثقافيًا باعتباره الحامي للشريعة الإسلامية والمدافع عنها ضد دعاوى المغرضين والملحدين، وهو دور يقوم على تهيئة أفضل العناصر التي يمكن ان تقوم بهذه المهمة، متسلحين بالمعارف والعلوم واللغات الأجنبية.

وكان من الأهداف الرئيسة التي قام عليها هذا المشروع هو الحفاظ على خصائص التعليم الأزهري وعدم ضياعه في ظل النظم الحديثة، وفي الوقت نفسه ينهض بالمعاهد الدينية إلى المستوى اللائق بها ويتمشى مع الحالة الحاضرة دون مساس لجوهر تعليمها أو ميزتها الخاصة، كما يتيح لكل فئة من الفئات النظام الذي يلزمها تعلمه، ويفتح آفاق العمل والارتزاق لمن يكتفون بقدر معين من التعليم(١).

وقد انتقدت الكلمة النظام الذي وضع في سنة ١٩٢٥م بناءً على طلب بعض الأزهريين، والذي اعتبرته الحكومة (منحة) للمعاهد الدينية، مما أدى إلى إدخال بعض التعديلات على نظم الدراسة ومناهج التعليم وتغيير بعض الكتب في القسمين الأولي والثانوي، مما ترتب عليه أن أصبحت المعاهد بمثابة مدارس تحضيرية، وأصبحت تسير بلا نظام واضح، وتحول الإصلاح إلى استبدال للنظام الموجود، وقد رأى الشيخ محمد حسنين أن المعاهد لم تكن بحاجة إلى هذه (المنحة) بل يجب ردها، على أن تقتصر مدرسة دار العلوم على أخذ طلابها من قسم التخصص الثانوي بالأزهر وإدارة التعليم الأولي

(١) المصدر السابق، ص ١٣.

على أخذ معلميها من قسم التخصص الأولي بدون حاجة إلى اعتبار مدرسة دار العلوم قسمًا للتخصص من الأزهر وشيخه رئيسًا لمجلس إدارتها، وهو ما كان ينبغي للمعاهد أن تقبله ولا للحكومة أن تفعله، وعلى طلاب العلم والعلماء أن لا يرضوا به ويجب عليهم أن يرفعوا أصواتهم برد كل نظام يخرج المعاهد الدينية عن وضعها ويجعلها كالمدارس الأخرى في تعليمها ونظامها[(١)].

صدى الكلمة في الصحافة وموقف علماء الأزهر منها:

تلقت الصحافة المصرية الكلمة باهتمام بالغ، ومن ذلك أن الأهرام نشرتها كاملة على صفحاتها الأولى تحت عنوان "الجامعة الأزهرية وإصلاحها رأي حكيم خبير من كبار شيوخها"[(٢)]. كما أيد بعض علماء الأزهر آراء الشيخ محمد حسنين ووجهة نظره في إصلاح الأزهر، وخاصة ما يتعلق بالمناهج الدراسية، ومنهم الشيخ منصور علي رجب[(٣)] ، والشيخ علي الأسمر الذي أيد ما ورد في الكلمة عن أسباب تدهور النظام في المعاهد الأزهرية[(٤)].

ومن ناحية أخرى كانت هناك بعض الأصوات من الأزهريين التي اعترضت على ما ورد في الكلمة، ومنهم الشيخ عبد المتعال الصعيدي من علماء الجامع الأحمدي، والذي انتقد الأزهريين بصفة عامة الذين لا يرضون بأي إصلاح تقوم به الحكومة إذ يعلنون تأييدهم له ثم لا يلبثون بعد مرور سنة

(١) المصدر السابق، ص ١٤، ١٥.
(٢) الأهرام، اعداد ١٦، ١٧، ١٨ سبتمبر ١٩٢٦م.
(٣) الفتح، س ١، ع ٢٦، ٤ جمادى الثانية ١٣٤٥هـ/ ٩ ديسمبر ١٩٢٦م، ص ١٢، ١٣.
(٤) الفتح، س ١، ع ٤٢، ٢٧ رمضان ١٣٤٥هـ/ ٣١ مارس ١٩٢٧م، ص ١٢، ١٣.

أو سنتين أن يتنكروا له ويطالبون بغيره مما يضطر الحكومة إلى الشروع في غيره، ورغم أن الشيخ عبد المتعال الصعيدي قد حمد للشيخ محمد حسنين أنه أول من فتح باب الحديث عن إصلاح الأزهر من العلماء إلا أنه انتقد بعض ما جاء في كلمته بل وصفها بأنها "محاولة رجعية في إصلاح الأزهر"(١)، ومن اعتراضاته على ما جاء في الكلمة:

- أنه حاول إصلاح أمور وصفها بأنها (ثانوية) في نظام المعاهد وترك أمورًا أولى منها بالعناية ولا يمكن أن تزول الشكوى من نظام المعاهد مع وجودها، وهي مسألة الكتب حيث لم ينتقد الشيخ إلا أمر توزيعها، في حين أن الكتب المقررة بعضها لا يصلح للتدريس في المعاهد الأزهرية، وطالب الشيخ عبد المتعال الصعيدي أن تؤلف جماعة من نوابغ العلماء لوضع كتب بدل تلك الكتب تتفق ونظام التعليم في هذا العصر.

- أنه حاول أن يرجع بالنظام إلى الوراء فيما يختص بتدريس العلوم الرياضية بعد أن أحرزت المعاهد تقدمًا في تدريسها بدعوى أنها غير أساسية، وقد رأى الشيخ عبد المتعال الصعيدي أن العلوم كلها سواء في نظر الدين وكلها واجبة وجوبًا كفائيًا وليس فيها أساسي وغيره وديني وغيره، ولا يصح أن يعود الأزهر إلى عزلته التي يمكن أن تقضي عليه.

- اقتراحه عدم زيادة الحصص عن أربع في القسم الأولي وعن ثلاث في القسم العالي والثانوي، وذلك لأنه رأى أن تقتصر المعاهد على قدر قليل

---

(١) نشر الشيخ عبد المتعال الصعيدي مقالة في الرد على كلمة الشيخ محمد حسنين مخلوف بهذا العنوان. ينظر: عبد المتعال الصعيدي، تاريخ الإصلاح في الأزهر، ص ١٤٢-١٤٤.

من العلوم لا تتجاوز عنايتها به إلى غيره، فلم يوافق الشـيخ عبـد المتعـال الصعيدي على هذا الرأي لأن كثرة أوقات الفراغ لدى الشباب مفسـدة لهـم، وتزين لهم الكسل، وتدعوهم إلى قضائها في اللهو واللعب، ويجب علـيهم أن يقضوا أوقاتهم في تعلم العلوم التي يريد الشيخ مخلوف ألا تُعنى بها بـدل أن يقضوها في فراغ ولهو ولعب، كما انتقد أيضًا ما اقترحه الشيخ مخلوف عـن تقليل زمن الحصص الدراسية لأنه يؤدي أيضًا إلى زيادة أوقات الفراغ لـدى الطلاب(١).

أما الشيخ محمد عرفة المدرس بمعهد الإسكندرية فقد وجه الشكر للشـيخ محمد حسنين وكلمته التي كانت سببًا في فتح المجال للحـديث عـن حركـة الإصلاح، ولعرض وجهات النظر حول مشروعات الإصلاح المقترحة حتـى تضعها الحكومة في عين الاعتبار عند النظر في قوانين الأزهر، إلا أنه وجه النقد لبعض ما تضمنته الكلمة، وخاصة ما طالب به الشيخ محمد حسنين مـن أن خير حالة للأزهر هي العودة به إلى الحالة القديمة التي كان عليها، ورأى الشيخ محمد عرفة "أن كل محاولة للرجوع به إلى حالته القديمة قضاء عليـه وأن الخير كله أن ينفض عنه غبار القديم وأن يمشي على سـنة الترقـي .." واستدل على ذلك بما قامت به الحكومة من إنشاء دار العلوم عندما لـم تجـد مدرسين صالحين لتدريس اللغة العربية من الأزهر مما حرم الأزهريين مـن الدراسة في المدارس الأميرية وأوصد في وجوههم أبواب الرزق، وهو الأمر الذي تكرر مرة ثانية بإنشاء مدرسة القضاء الشرعي لتخـريج القضـاة بعـد

(١) الأهرام، ١٩ سبتمبر ١٩٢٦م، وينظـر: الفـتح، س ١، ع ٢٠، ٢١ ربيـع الثـاني ١٣٤٥هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٩٢٦م، ص ١٤.

رفض الأزهريين لتعلم علوم الإدارة والقضاء، ثم ثالثة عندما قامت الحكومة بإنشاء مدارس المعلمين الأولية لتخريج معلمين يعملون في مدارس المعارف ومجالس المديريات فأوصد أمام الأزهريين باب آخر من أبواب الرزق، وأصبح الأزهر في عزلة عن المجتمع، ولم يقلل هذه العزلة إلا إنشاء المعاهد الدينية وإدخال العلوم الحديثة بها مما مكن الأزهريين من الاحتفاظ بأسهم في وظائف القضاء الشرعي بينما ظلت المعارف ترفض تعيين الأزهريين، وقد حمل الشيخ محمد عرفة الأزهريين وعدم مرونتهم مسؤولية لجوء الحكام إلى تطبيق القوانين الفرنسية لرفضهم إعداد كتب قانونية تستقي موادها من المذاهب الإسلامية بحجة مخالفة ذلك للدين، كما اعتبر الشيخ محمد عرفة أن سياسية الاستغناء عن الأزهر لها عواقب وخيمة وضارة بالأمة من جميع الوجوه الاقتصادية والاجتماعية فضلًا عن عواقبها على خريجي الأزهر وتحويلهم إلى عاطلين عن العمل يزدادون سنة تلو الأخرى، وفي نهاية مقاله أشاد بالجهود التي بذلها رئيس الوزراء إسماعيل صدقي باشا "لإصلاح ما أفسده الزمن وتقريب الأزهر من الأمة وجعله صالحًا لأن تنتفع منه وينتفع بها"(١).

الكلمة الثانية في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية:

في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٦م نشر الشيخ محمد حسنين مخلوف "الكلمة الثانية في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية"، وقد جاءت أكثر إيجازًا وتركيزًا من الكلمة الأولى، وقد بدأها بمقدمة تعرض فيها للسلبيات التي أدى إليها تطبيق

---

(١) الأهرام، ٢٩ سبتمبر ١٩٢٦م، وينظر: الفتح، س ٤، ع ٢٨، ١٨ جمادى الثانية ١٣٤٥هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٩٢٦، ص ٥، ٦.

نظام ١٩٢٥م، فذكر أنه قضى بتحويل المعاهد إلى مدارس تحضيرية بسيطة لإعداد الطلاب للمدارس الأولية ومدرسة دار العلوم كما قضى بتغيير المقررات ومناهج العلوم وأسلوب الدراسة إلى ما يؤدي إلى هذا الغرض ويقضي على الغاية السامية التي من أجلها أنشئت المعاهد الدينية، حيث زادت العلوم التي تدرس في المدارس مما أدى إلى اهتمام الطلاب بالعلوم الإضافية والانصراف عن العلوم الأساسية كالفقه والتفسير والحديث والعقائد وهي العلوم التي أنشئت المعاهد من أجلها، وقد وصف الشيخ محمد حسنين ما حدث بأنه "مصرع هذه العلوم وبعبارة أدق مصرع معاهد العلم والدين" خاصة بعد أن انقطعت الصلة بهذا النظام الجديد بين الأقسام الثلاثة في المعاهد فإن من يُدرس في القسمين الأولي والثانوي على هذه الطريقة لا يستطيع أن ينهض بالدراسة الصحيحة في القسم العالي ويتفوق في علومه العالية وأبحاثه الدقيقة وينال بحق شهادة العالمية الأزهرية(١).

كما أكد الشيخ محمد حسنين على ما رآه في الكلمة الأولى من مقترحات لتطوير نظم الدراسة بالأزهر من تقسيمه إلى دورين: عام، وخاص، والذي رأى أنه يكفل:

أولًا: الاحتفاظ بكيان المعاهد في علومها وتعليمها وغايتها.

ثانيًا: تدرج الطالب في العلوم والدراسة من بدء دخوله في المعاهد إلى أن ينال الشهادة النهائية بحيث تكون كل سنة معدة لما تليها وكل قسم مهيئًا لما بعده إعدادًا وافيًا وتهيئة صحيحة.

---

(١) محمد حسنين العدوي، الكلمة الثانية في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٦م، ص ١– ٣، وتوجد نسخة منها ضمن وثائق مشروع ذاكرة الأزهر، برقم ٩٤٩٩– ٨.

ثالثًا: مصلحة الطالب الذي يريد الالتحاق بالتعليم الأولي ودار العلوم حيث يجد من دراسة المعاهد بأسلوبها الدقيق أعظم معين له على غرضه ومن دراسة فروع التخصص ما يعده للغاية التي قصدها.

رابعًا: مصلحة وزارة المعارف أو مصلحة التعليم العامة بحيث يكون لديها من المعلمين الأكفاء القادرون.

خامسًا: حسن سمعة المعاهد والثقة بها في الدراسة والتخريج[1].

اقتراح طريقة أخرى للإصلاح:

على الرغم من الإيجابيات التي يكفلها مقترح الشيخ محمد حسنين لتنظيم الدراسة في الأزهر إلا أنه حرص أيضًا على ذكر العقبات التي تواجه تطبيقه، والتي قد تكلف المعاهد مشقات لا تحتملها وتستلزم إلغاء القسم التجهيزي بدار العلوم وإلحاق مدارس المعلمين الأولية بالمعاهد تديرها أو تشرف عليها، وإنشاء قسم تخصص لحملة الشهادة الثانوية يعدهم للالتحاق بدار العلوم تتولى إدارته المعاهد أو تشرف عليه، وقد تقوم أمام ذلك عقبات مالية أو غيرها؛ لذلك اقترح طريقة أخرى رأى أنها تجمع بين مصلحتي المعاهد والمعارف وتوفق بين الرغبات المختلفة على وجه أسهل وأقرب، وهي أن يقتصر التعليم في المعاهد على الدور العام - الذي أشار إليه في كلمته الأولى - ويؤسس الإصلاح على القواعد التالية:

١-يوضع للمعاهد الدينية قانون خاص يتناول إدارتها ودراستها وميزات شهاداتها وما يتصل بها من الأنظمة بحيث تدرس فيها العلوم دراسة وافية صحيحة وافية يبلغ بها الطالب حد الإجادة والإتقان حتى إذا ما انتهى كان

(١) الكلمة الثانية في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، ص ٤.

عالمًا ضليعًا في العلوم الشرعية ووسائلها ملمًا بالعلوم الحديثة إلمامًا يساير به روح العصر الحاضر... وتقسم المدة إلى ثلاثة أقسام ينال الطالب في نهاية كل قسم منها شهادة، وتستقل المعاهد بإدارة شؤونها وسياسة تعليمها ووضع مناهجها عن وزارة المعارف؛ حتى تكون مسؤولة عن أعمالها ونتائجها أمام الأمة وولاة الأمور.

٢-تبقى مدارس المعلمين الأولية على نظامها الحالي ولا يلتحق بها إلا حاملو الشهادة الأولية من المعاهد ليستكملوا فيها ما لم يدرسوه في المعاهد مما يحتاج إليه المعلم الأولي، ولها الحرية في دراستها وتعليمها وليس للمعاهد تدخل في أمرها.

٣-تبقى مدرسة دار العلوم بقسميها التجهيزي والعالي على النظام الأول أو على ما تراه أرقى وأكمل، ولا تستمد طلابها إلا من حملة الشهادة الأولية بالمعاهد ويدرس لهم في مدى ثمان سنوات جميع العلوم التي تعدهم للتدريس في المدارس الابتدائية وغيرها على الأسلوب الذي تسنه، ويمنحون بعد سنتين من الدخول شهادة (الكفاءة)، وفي نهاية القسم الثانوي الشهادة الثانوية (البكالوريا الخاصة) وبها يلتحقون بالقسم العالي، وفي نهاية مدته يمنحون الشهادة النهائية (دبلوم دار العلوم).

٤-تعاد مدرسة القضاء الشرعي إلى نظامها الأول فينشأ بها قسم أول تجهيزي مدته أربع سنوات يستمد طلابه من حملة الشهادة الأولية بالمعاهد لا غير، وقسم عال يستمد طلابه من الناجحين في الامتحان النهائي بالقسم الأول، ولا مانع من منحهم شهادة (الكفاءة) في منتصف القسم التجهيزي، على أن يدرس للطلاب في القسمين جميع العلوم التي تؤهلهم للتفوق في العلوم

الشرعية ووسائلها، وخاصة ما له صلة بالقضاء الشرعي، مما يستدعي أن يكون لها في قسميها مناهج خاصة تغاير مناهج مدرسة دار العلوم في كثير من المواد ومناهج المعاهد في بعضها.

٥-يراعى في وضع أنظمة المعاهد ومدارس المعلمين الأولية ومدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي الغايات المقصودة منها بحيث تستطيع المعاهد والمدارس المذكورة القيام بمهمتها خير قيام على ألا يكون بينها من الاتصال إلا الاستمداد من المعاهد كما كانت تستمد منها قديمًا، أما ارتباط المعاهد بوزارة المعارف أو مدارسها كما حدث وفقًا للنظام الجديد فمغباته غير محمودة كما دلت عليه الحالة الحاضرة مما قد يؤدي إلى اضمحلال المعاهد ومسخها.

٦-إذا أريد الإبقاء على نظام التخصص في المعاهد الدينية لحاملي الشهادة العالمية فمن الواجب أن يوضع له نظام غير نظامه الحاضر بحيث تكون نتيجته نافعة وتكون الدراسة فيه وفروعه متنوعة على الوجه الذي سبق بيانه في الكلمة الأولى[1]، وسيكون لهذه الطريقة مزايا عديدة وهي:

أولًا: السير بجميع هذه المعاهد والمدارس في سبيل الغايات التي أنشئت من أجلها بأنظمة تكفل تحقيقها.

---

(١) أحال الشيخ محمد حسنين هذا الموضوع على ما ورد في الصفحة الثانية عشرة من الكلمة الأولى، والتي تتضمن البند (ثامنًا) ضمن العنوان "النظام الصالح للمعاهد الدينية"، وقد تضمن هذا البند التوسع في طلاب التخصص العالي الموجود بالأزهر وتنويع دراسته بتقسم الملتحقين به إلى خمس فئات يختص كل منها بدراسة فروع محددة من العلوم، ويكون لكل منهم مهام محددة بين التدريس والقضاء والبحث في مختلف المسائل العلمية.

ثانيًا: استقلال كل من هذه المعاهد وهذه المدارس بإدارة شؤونها وتفادي الفوضى التي تترتب على الإدارة المختلطة.

ثالثًا: ضمان مستقبل عدد وافر من طلاب المعاهد بقصر تغذية هذه المدارس (دار العلوم والقضاء الشرعي) عليها.

رابعًا: إمداد هذه المدارس بطلاب متينين فيما درسوه من العلوم التي لابد منها للمعلم وغيره، ذوي ملكات راسخة فيها وفي ذلك الربح العظيم لوزارة المعارف.

خامسًا: تمكن هذه المدارس من صقل الطلاب في مدة واسعة على النظام الذي تريده.

سادسًا: تمكن المعاهد من إتقان التعليم والدراسة خصوصًا في القسمين الثانوي والعالي نظرًا لالتحاق عدد وافر من حملة الشهادة الأولية بالمدارس الأخرى.

سابعًا: تمكن ولاة الأمور من حل عقدة حملة الشهادة العالمية فإنهم بذلك سيكونون قليلين بالقدر الذي لا يزيد عن حاجة المعاهد والأمة.

وبذلك تكون معالم المشروع الإصلاحي الذي أعده الشيخ محمد حسنين قد اكتملت، وهو مشروع شامل يستهدف إصلاح نظم الدراسة والتعليم، وتطوير المناهج الدراسية، ويعيد توزيعها على نحو يلائم حاجة الطلاب ومستوياتهم، وحاجة المجتمع لهم، وبما يفتح لهم آفاق العمل في الأزهر والمعارف والقضاء وغيرها من المجالات، وقدم لوزارة المعارف والأزهر مشروعان يمكنهما

الأخذ بأحدهما، وقد أكد في ختام كلمته أن كلا الطريقين لا بد له من العناية بطريقة التنفيذ وإحكامها(١).

وقد وجدت هذه الكلمة عناية من الملك فؤاد فأرسل رئيس الديوان الملكي إلى الشيخ محمد حسنين أن مقترحاته عرضت على الملك وأنها تنال اهتمامه ورعايته(٢).

ولم تكن هاتان الكلمتان آخر عهد الشيخ محمد حسنين بالإصلاح في الأزهر، فقد ظل مقصدًا لراغبي الإصلاح يتشاورون معه في مشروعات الإصلاح، ويلجأون إليه لينقل أصواتهم إلى مشيخة الأزهر والحكومة(٣)، كما كانت مكانته محفوظة لدى الأزهريين، فقد عدّه الشيخ محمد الأحمدي الظواهري واحدًا من كبار العلماء المؤهلين لتولي مشيخة الأزهر بعد خلو المنصب بوفاة الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م، إلا أن اختيار من يتولى المنصب كان مرهونًا بالأوضاع السياسية فكان الشيخ ممن لم تتجه إليهم الأنظار وتولى الشيخ محمد الأحمدي المشيخة(٤)، وكان الشيخ محمد حسنين قد أعلن في حديث له مع جريدة البلاغ عدم رغبته في تولي أي منصب، معلنًا في الوقت نفسه استمراره في خدمة الأزهر والعمل

---

(١) الكلمة الثانية في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، ص ٤ – ٦.

(٢) مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف، من الشيخ محمد حسنين إلى رئيس الديوان الملكي، بدون تاريخ.

(٣) المصدر السابق، "تقرير مرفوع إلى صاحب الفضيلة مولانا الأستاذ الأكبر رئيس مجلس الأزهر الأعلى" من شيخ معهد دمياط، ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٨هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٩٢٩م.

(٤) فخر الدين الأحمدي الظواهري، السياسة والأزهر، ص ٤٢– ٤٧.

الدائم على إصلاحه[1]، ويبدو أن سوء العلاقة بين الشيخ محمد حسنين والظواهري من الأمور التي أثرت على موقفه من قضية الإصلاح[2]، على أنه من المؤكد أن مشروع الإصلاح الذي تبناه الظواهري قد اعتمد أهم المقترحات التي وردت في الكلمتين اللتين أعدهما الشيخ محمد حسنين وخاصة ما يتصل بإلغاء تجهيزية دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي[3].

(١) البلاغ، ٢٦ يوليو ١٩٢٧م.

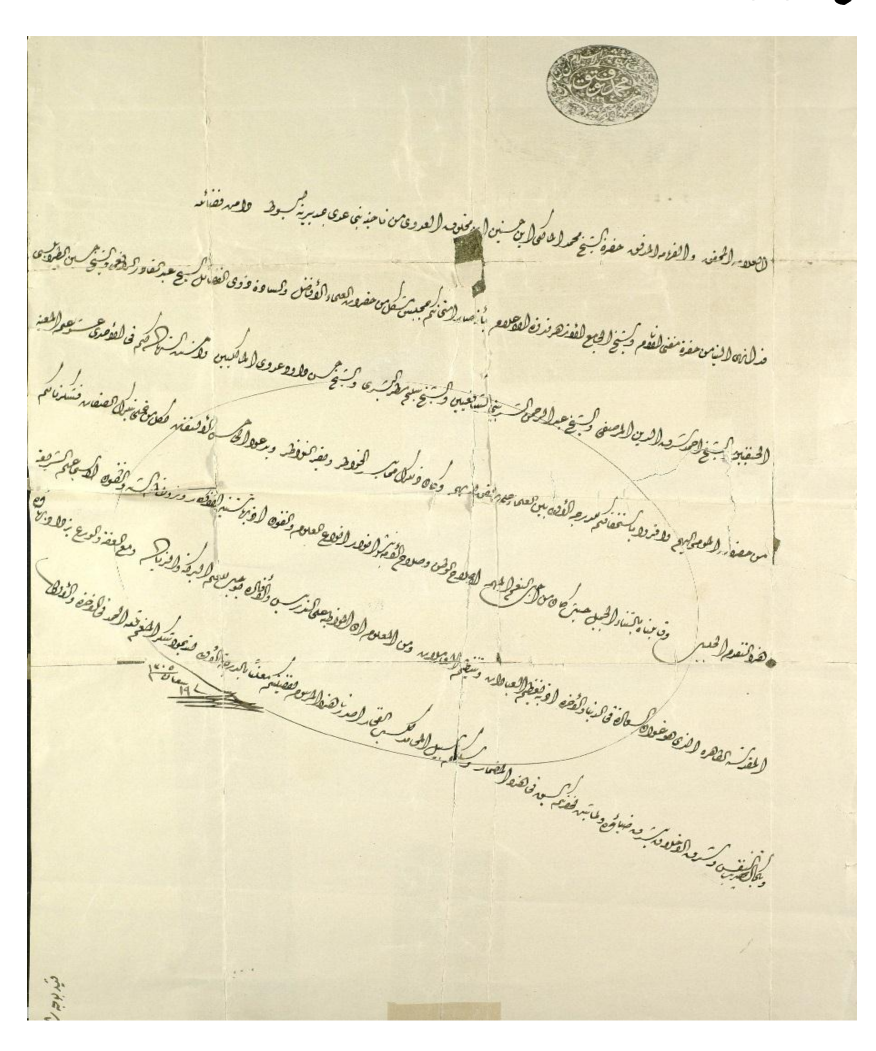
(٢) حرص الشيخ محمد الأحمدي الظواهري في مذكراته على التأكيد على اضطهاد الشيخ محمد حسنين مخلوف له منذ كان مدرسًا في المعهد الأحمدي سنة ١٩١٣م. فخر الدين الأحمدي الظواهري، السياسة والأزهر، ص ١٥٠- ١٥٢، ٢٤٦.

(٣) فخر الدين الأحمدي الظواهري، السياسة والأزهر، ص ٢٧٨- ٢٧٩.

الملاحق

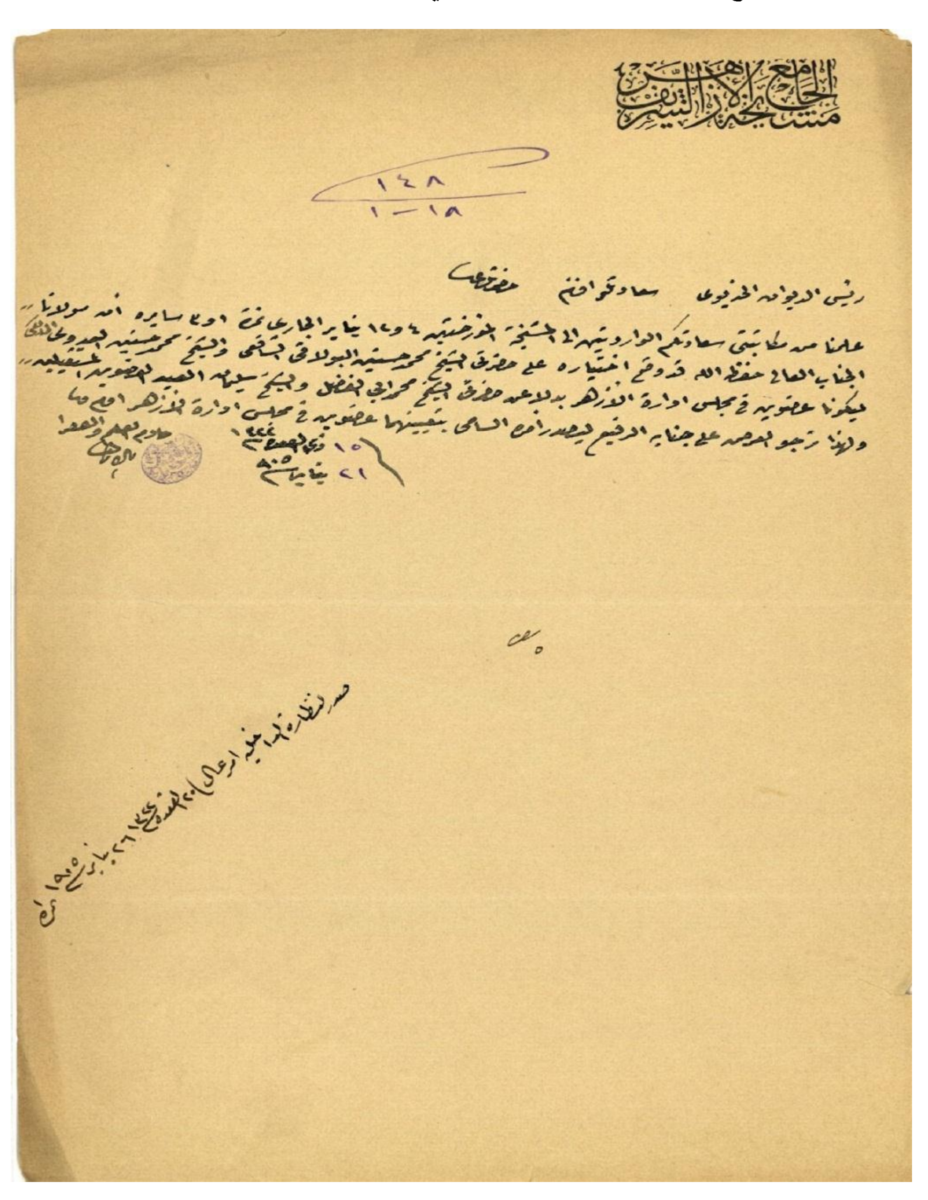
ملحق رقم (١)

بيورلدي من الخديو توفيق بالإذن للشيخ محمد حسنين بالتـــدريس فـــي الجامع الأزهر



ملحق رقم (٢)

تعيين الشيخ محمد حسنين عضوًا في مجلس إدارة الأزهر



مشيخة الجامع الأزهر الشريف

١٤٨
١-١٨

رئيس الديوان الخديوي سعادتلو أفندم حضرتلري

علمنا من مكاتبة سعادتكم الواردة إلينا المؤرخة ٤ يناير الجاري نمرة ١٤٦ أن ما أراده أفندينا

الجناب العالي حفظه الله قد وقع اختياره على حضرتي الشيخ محمد حسنين البولاقي الحنفي والشيخ محمد حسنين العدوي المالكي

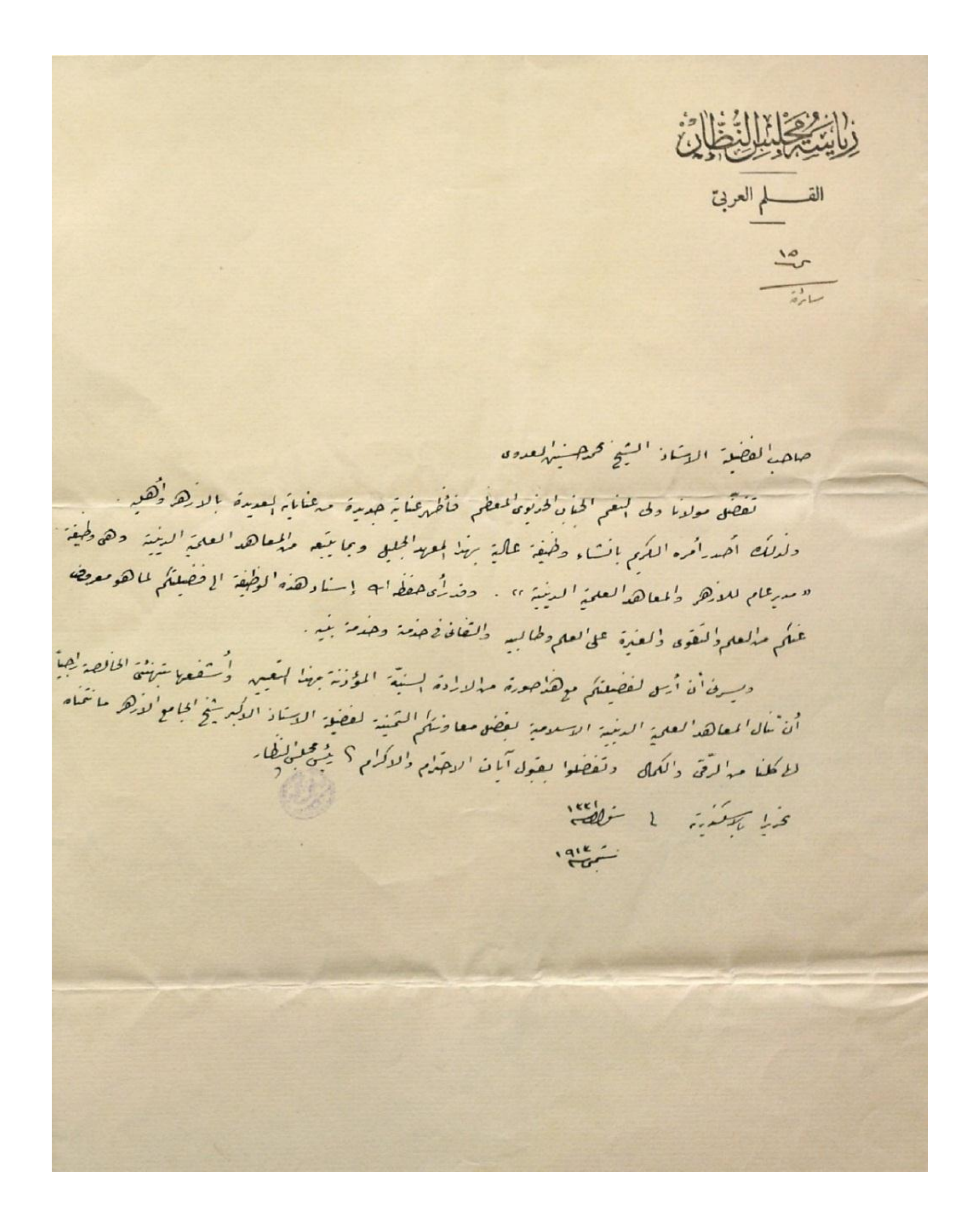
ليكونا عضوين في مجلس إدارة الأزهر بدلا عن حضرتي الشيخ محمد أبي الفضل والشيخ سليمان العبد العضوين الشافعيين

وإذ نرجو العرض على الجناب الرفيع بصدور الأمر السامي بتعيينهما عضوين في مجلس إدارة الأزهر أفيدنا

١٥ ذي الحجة ١٣٢٢
٢١ يناير ١٩٠٥

ملحق رقم (٣)

تعيين الشيخ محمد حسنين مديرًا عامًا للأزهر والمعاهد الدينية



رياسة مجلس النظار

القلم العربي

نمرة ١٥

سائرة

صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد حسنين العدوي

تفضل مولانا ولي النعم الخديوي المعظم فأظهر عناية جديدة من عناياته العديدة بالأزهر وأهله. وذلك أنه أصدر أمره الكريم بإنشاء وظيفة عالية بهذا المعهد الجليل وبما يتبعه من المعاهد العلمية الدينية وهي وظيفة "مدير عام للأزهر والمعاهد العلمية الدينية". وقد رأى حفظه الله إسناد هذه الوظيفة إلى فضيلتكم لما هو معروف عنكم من العلم والتقوى والغيرة على العلم وطالبيه والتفاني في خدمته وخدمة بنيه.

ويسرني أن أرسل لفضيلتكم مع هذا صورة من الإرادة السنية المؤذنة بهذا التعيين وأشفعها بتهنئتي الخالصة راجيًا أن تنال المعاهد العلمية الدينية الإسلامية بفضل معاونتكم الثمينة لفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ما تتمناه لها كلنا من الرقي والكمال. وتفضلوا بقبول آيات الاحترام والإكرام

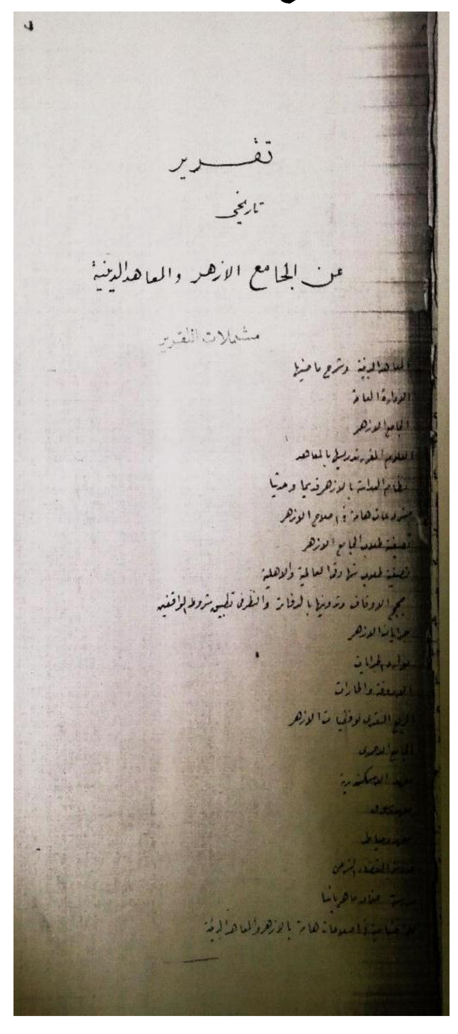
رئيس مجلس النظار

تحريرًا بالإسكندرية ٤ شوال سنة ١٣٣١

سنة ١٩١٣

ملحق رقم (٤)

الصفحتان الأولى والأخيرة من التقرير التاريخي الذي أعده الشيخ محمد حسنين عن الجامع الأزهر



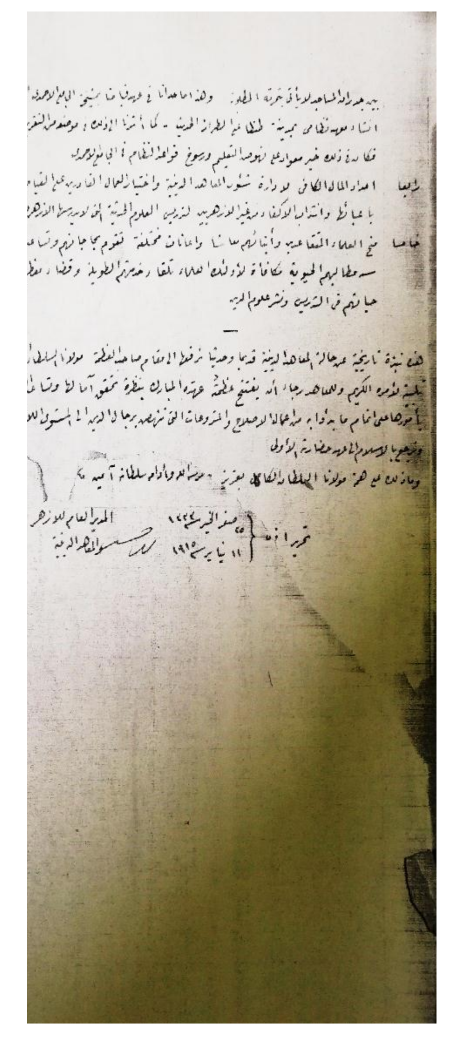
تقرير

تاريخي

عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية

مشتملات التقرير

المعاهد الدينية وشرح ماضيها
الإدارة العامة
الجامع الأزهر
العلوم المقرر تدريسها بالمعاهد
نظام الدراسة بالأزهر قديما وحديثا
مشروعات هامة في إصلاح الأزهر
تصنيف طلبة الجامع الأزهر
تصنيف طلبة [illegible] العالمية والأهلية
بحث الأوقاف وتوزيعها بالدفاتر والنظر في تطبيق شروط الواقفين
جرايات الأزهر
موارد الجرايات
[illegible]
[illegible] الأزهر
الجامع الأحمدي
معهد الإسكندرية
معهد دسوق
معهد دمياط
[illegible]
[illegible] ماهر باشا
ملاحظات وإصلاحات هامة بالأزهر والمعاهد الدينية



[illegible] المساجد [illegible] ولهذا [illegible] الجامع الأحمدي [illegible]
[illegible] الطراز الحديث - كما [illegible]
فكان في ذلك خير معوان على نهوض التعليم ورسوخ قواعد النظام في الجامع الأحمدي

رابعا: إمداد المال الكافي لإدارة شئون المعاهد الدينية واختيار العمال [illegible] القيام بالوظائف [illegible] لتدريس العلوم الحديثة [illegible] الأزهر [illegible]

خامسا: منح العلماء المتقاعدين وأبنائهم معاشا وإعانات مختلفة تقوم بحاجاتهم [illegible] مطالبهم الحيوية مكافأة لأولئك العلماء [illegible] خدمتهم الطويلة وقضاء [illegible] حياتهم في التدريس ونشر علوم الدين

—

هذه نبذة تاريخية عن حالة المعاهد الدينية قديما وحديثا [illegible] المقام صاحب العظمة مولانا السلطان [illegible] الكريم وللمعاهد رجاء أن يفتتح عظمته عهده المبارك بنظرة تحقق آمالها [illegible] أمورها على إتمام ما بدئ به من أعمال الإصلاح والمشروعات التي [illegible] المستوى [illegible] الإسلام [illegible] حضارته الأولى
وما ذلك على همة مولانا السلطان الكامل بعزيز [illegible] وأدام سلطانه آمين

تحريرا في { ٢٥ صفر الخير سنة ١٣٣٤ / ١١ يناير سنة ١٩١٥ }

المدير العام للأزهر
[illegible] المعاهد الدينية

ملحق رقم (٥)

الصفحتان الأولى والأخيرة من الكلمة الأولى في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية

كلمة

﴿ فى اصلاح الازهر والمعاهد الدينية ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

لآن وقد انتعشت الآمال فى الاصلاح وقوى الرجاء في النهوض بمعاهد التعليم
نور العرفان فى البلاد يجدر بالغيورين على الجامع الازهر والمعاهد الدينية
لامية أن يفضوا الى ولاة الامر بما أصاب هذا التراث التالد والمجد القديم لدى
المسلمين من الفوضى والانحلال عسى أن يجدوا لذلك علاجا نافعا وحلا شافيا
للازهر مفخرته ويحفظ للاسلام حوزته ويشفى المعاهد من عللها واسقامها
كة . بل يجب أن يكونوا فيما يفضون به صرحاء غير مداجين وأن لا يسلكوا
أولئك الذين اعتادوا كتمان الداء حيث يجب الابداء والمواربة فى الحق حيث
الصراحة فيه فلم يؤدوا حق الامانة ولم يقوموا بواجب الاخلاص والنصح
والدين

ولا نخالجنا ريبة فى أن مليك البلاد حفظه الله وولاة الامور يرمقون الازهر
الاجلال والاعظام ويعرفون له عظيم فضله وجليل أثره فى نفوس المسلمين
ة ويسارعون الى خيره بكل عزم وقوة ويأسفون كل الاسف لما استحال اليه
فى العهود الاخيرة من اضطراب واختلال في جميع الشؤون ويرجون من أهله
س الناس رحما به أن يكون لهم من الاضطلاع بامره والتفكير فى علاجه ما ينير لهم
ل الاصلاح ويرشد الى أنجع وسائل العلاج كما أن أهله يطالبونهم بالاسراع فى
ماء على هذه الفوضى واستئصال تلك العلل من جذورها حتى لا تكثر شعبها
ستعصى علاجها وأن تكون وجهتهم فى الاصلاح تكميل نقصه وسد حاجته مع
حتفاظ بمزاياه وشخصيته دون تحويله الى هيئة أخرى تباين أصله وتنافى قديمه
كل وجه لان ذلك ليس باصلاح بل هو محو واستئصال يضر العلم والدين
را بليغا

١٥

ل نظام يخرج المعاهد الدينية عن وضعها ويجعلها كالمدارس الاخرى في تعليمها
مها . وليس ذلك لنقص اوعيب فى المدارس النظامية فانها على سائر طبقاتها
رها مؤدية للغاية المقصودة منها وكل تعليم موضوع على نظام يؤدى الى الغاية
بة منه لاعيب فيه بل لان المعاهد الدينية كما أسلفنا غاية لا تحصل الا بالمحافظة
عليمها والسير على نظامها اللائق بها وذلك ما ننادى به فى المعاهد الدينية ونستوجب
لامة كافة أن تسعى للحصول عليه

ولذلك رفعنا هذه الكلمة الى حضرة صاحب الجلالة مولانا مليك البلاد صاحب
الخاص فى المعاهد الدينية ثم بعثنا بها الى حضرات اصحاب الدولة والمعالى
، الحكومة ومجالس الشيوخ والنواب ووزراء الدولة راجين أن تكون موضع النظر
لشروع فى الحركة الاصلاحية بالمعاهد

وها نحن نضعها بين يدى حضرات علماء المعاهد الذين يهمهم صلاح أمورها واعتدال
نها لينظروها بأناة وأمعان . ويؤدوا واجبهم حيال هذه الحركة الهامة فلا
كنوا الى الدعة والخمول ولا يركنوا الى التواكل والاهمال بل يرفعون أصواتهم
ون من وجوه الاصلاح ويتقدمون بها الى ولاة الامور كاصحاب حق محترم
ن خاص ليكون لهم منها نبراس مضيء فيما يضعون من الاصلاح والنظام والله
ى الى سواء الصراط ؟

محمد حسنين

اغسطس سنة ١٩٢٦

ملحق رقم (٦)

الصفحتان الأولى والأخيرة من الكلمة الثانية في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية

الكلمة الثانية

﴿ فى اصلاح الازهر والمعاهد الدينية ﴾

للازهر من قديم الزمان الاثر الجليل والميزة الخاصة فى القيام على حفظ الشريعة الغراء ونشر مبادئها السامية وهداية الناس الى طرق السعادة وصدهم عن مزالق الالحاد والغواية ولابنائه الآثار الخالدة والايادى البيضاء على الامم الاسلامية فى مشارق الارض ومغاربها وللعالم الاسلامى فيه الآمال الكبار والاغراض السامية

وقد المعنا فى كلمة الاصلاح التى رفعناها لولاة الامور الى ان هذه الغاية فى نظر الامة هي المقصودة من المعاهد الدينية وانها كانت مرمى انظار المشترعين فيما وضعوه للمعاهد من النظم والقوانين وفيما أدمجوه فى مناهج علومها من المواد الحديثة املا فى رفعة شأنها والتمشي بها مع سنة العصر الحاضر ولكن مما يؤسف له انه لم يكن لهذه القوانين حظ من التنفيذ فاصابها اعصار شديد فى ادارتها وتعليمها وسائر فروعها

ولو ان المعاهد عنيت بتنفيذ هذه القوانين على الوجه الصحيح لكانت دراستها صحيحة وافية وعلومها حية نامية ونتائجها باهرة ظاهرة ولكان طلابها وعلماؤها فى بحبوبة من السعادة وحظ وافر فى الحياة بل ولما كان هناك حاجة الى تشريع جديد تشتغل به الحكومة الآن ولا الى ما فوجئت به المعاهد فى العام الماضى مما تحولت به عن وجهتها الصحيحة

(النظام الحالى)

فقد وضع لها ذلك النظام الأخير فقضى بتحويلها الى مدارس تحضيرية بسيطة لاعداد الطلاب للمدارس الاولية ومدرسة دار العلوم كما قضى بتغيير المقررات ومناهج العلوم واسلوب الدراسة الى ما يؤدى هذا الغرض ويقضى على الغاية السامية التى من أجلها انشئت المعاهد الدينية فى البلاد

يدرس الطالب الآن بمقتضى هذا النظام فى القسمين الاولى والثانوى علوما كثيرة اكثرها حظا من العناية العلوم الاضافيه لسعة مقرراتها وكثرة حصصها وشدة رغبة الطالب فيها لعلمه بما لها من الاثرة في المدارس التى اعد نفسه لها ودفعته المعاهد اليها وأقلها حظا من العناية والنظر العلوم الاساسية كالفقه والحديث والتفسير والاصول والعقائد والبلاغة وما شابه ذلك مما لاجله انشئت المعاهد ولاجله يجب ان تبقى وتصان

والقائمون بالامر فى المعاهد يشهدون باعينهم مصرع هذه العلوم وبعبارة ادق . مصرع معاهد العلم والدين ويعلمون ان هذه المناهج والدراسة لا تنتج بحال عالما قديرا فى العلوم الشرعية ووسائلها ولا تقدم لوزارة المعارف طلابا ترضاهم بحق وتشهد لهم بالكفاءة لانها أصبحت بهذا المزج لا هي على سنة الازهر الصحيح فى متانة التعليم وتربية الملكة واتقان العلوم ولا على نسق المدارس فى حسن الادارة واستثمار العلوم ويعلمون ان نتيجة ذلك وضع المعاهد فى موضع أدنى من

(٦)

فيه وافية وفروعه متنوعة على الوجه الذى بيناه بكلمة الاصلاح صفحة ١٢ وغير خاف ان لهذه الطريقة مزايا عديدة

أولا - السير بجميع هذه المعاهد والمدارس فى سبيل الغايات التى انشئت من أجلها بانظمة تكفل تحقيقها ولكل فريق من الامة غاية يسعي اليها

ثانيا - استقلال كل من المعاهد وهذه المدارس بادارة شؤونها والتفادى من فوضي الادارة المختلطة ومنازعات الشركة الجائرة

ثالثا - ضمان مستقبل عدد وافر من طلاب المعاهد - بقصر تغذية هذه المدارس عليها

رابعا - امداد هذه المدارس بطلاب متينين فيما درسوه من العلوم التى لابد منها للمعلم وغيره ذوى ملكات راسخة فيها وفى ذلك الربح العظيم لوزارة المعارف

خامسا - تمكن هذه المدارس من صقل الطلاب فى مدة واسعة على النموذج الذى تريده

سادسا - تمكن المعاهد من اتقان التعليم والدراسة خصوصا فى القسمين الثانوى والعالى نظرا الى التحاق عدد وافر من حملة الشهادة الاولية بالمدارس الاخرى

سابعا - تمكن ولاة الامور من حل عقدة حملة الشهادة العالمية فانهم بذلك سيكونون قليلين بالقدر الذى لا يزيد عن حاجة المعاهد والامة

فاذا وافقت وزارة المعارف على هذا الاساس امكن بناء اصلاح المعاهد عليه بسهولة والا فيرجع الى الطريقة الاولى التى اشرنا اليها فى هذه الكلمه وبيناها فى الكلمة الاولى ومع ذلك فكلا الطريقين لا بد له من العناية بطريقة التنفيذ واحكامها عملا فان الداء فيها لا فى القوانين والنظم والله الهادى الى سواء الصراط محمد حسنين

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦

المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة:

أولًا: الوثائق المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة:

- الديوان الخديوي: ملف رقم: (٠٠١٤٢٣- ٠٠٠٤).

- وثائق عابدين:

أ - سجلات عابدين (عربي) ورمزها (س ٥) وقد رجعت إلى المجموعات الآتية:

- الصادر الغير رسمي بقلم تحريرات، ورمزها (س٥/٤) سجل رقم:٦.
- الصادر الرسمي بقلم تحريرات، ورمزها (س ٥/١٤/) سجلات أرقام: ١٣، ١٦.
- وارد عربي، ورمزها (س٥/٢٠)، سجلات أرقام: ١٤، ١٥، ١٦، ١٧
- الوارد غير الرسمي بقلم عرضحالات، ورمزها (س٥/٢٢) سجل رقم: ٨.
- دفتر الوارد رسمي، ورمزها (س٥ /٢٥) سجلات أرقام: ١٦ ، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠،

ب - ملفات متفرقة:

- (٠٠٩٩٧١- ٠٠٦٩).
- (٠٠٩٩٧٣- ٠٠٦٩).
- (٠٠٦٧٢١- ٠٠٦٩).
- (٠١٠٠٥٣- ٠٠٦٩).
- (٠١٠٠٥٥- ٠٠٦٩).

- (٠١٠٠٥٨– ٠٠٦٩).
- (٠١٠٠٥١ – ٠٠٦٩).
- (٠٠٣٣٢٦– ٠٠٦٩).
- (٠٠٩٩٦٧– ٠٠٦٩).
- (٠٠٣٤٣٩ – ٠٠٦٩).
- (٠٠٦٢٦٧ – ٠٠٦٩).

– مجلس النظار والوزراء:

- (٠٥١٥٩٦– ٠٠٧٥).

– مجموعة سجلات ووثائق الأزهر:

سجلات الصادر:

- (٠٠٠٠٣٧– ٥٠٠٤).
- (٠٠٠٠٣٨– ٥٠٠٤).
- (٠٠٠٠٤١–٥٠٠٤).

سجلات الوارد:

- (٠٠٠٦٢٩– ٥٠٠٤).

سجلات قيد محاضر وقرارات وجلسات مجلس إدارة الجامع الأزهر:

- (٠٠٢١٤٥– ٥٠٠٤).
- (٠٠٢١٤٦– ٥٠٠٤).
- (٠٠٢١٤٧– ٥٠٠٤).
- (٠٠٢١٤٨– ٥٠٠٤).

- (٠٠٢١٤٩ -٥٠٠٤).
- (٠٠٢١٥٠ -٥٠٠٤).

مجموعة محاضر وقرارات المجلس الأعلى للأزهر:

- (٠٠٢٢٠٢ -٥٠٠٤).

جلسات المجلس الأعلى للأزهر (محاضر متفرقة):

- (٠٠٢٤٥٢ -٥٠٠٤).

قرارات مجلس الأزهر الأعلى:

- (٠٠٣٩٠٥ -٥٠٠٤).
- (٠٠٣٩٠٧ -٥٠٠٤).
- (٠٠٣٩١١ -٥٠٠٤).
- (٠٠٣٩١٨ -٥٠٠٤).

ملفات متفرقة:

- (٠٠٢٤٥٤ -٥٠٠٤).
- (٠٠٣٧٧٢ -٥٠٠٤).
- (٠٠٣٧٧٣ -٥٠٠٤).
- (٠٠٣٩٠٥ -٥٠٠٤).
- (٠٠٣٩٥٢ -٥٠٠٤).

- **ديوان الأوقاف، مجلس الأوقاف الأعلى، ملفات أرقام:**

- (٠٠٠٦٠٣ -٥٠٠٨).

ثانيًا: وثائق الأزهر الشريف:

- **هيئة كبار العلماء**، ملف خدمة الشيخ محمد حسنين مخلـــوف، رقـــم ١٤٤٨.

- **وثائق مشروع ذاكرة الأزهر**: وثائق أرقام: ٧١٢٨- ٨، ٧٢٧١- ٨، ٧٢٧٣- ٨، ٩٤٩٩- ٨، ١٠٦١٢- ٨، ١٠٦١٤- ٨، ١٠٦١٥ - ٨، ١٠٦٢٤- ٨، ١٠٦٥٤- ٨، ١٠٦٥٧- ٨.

ثالثًا: مجموعة وثائق الخديو عبـاس حلمي الثـاني (Abbas Hilmi II Papers) المحفوظة في مكتبة جامعـــة درهـــام (Durham University Library) بأسكتلندا، وقد اعتمدت على المجموعات الآتية:

- مجموعة وثائق نظارة الداخليـــة (Ministry of the Interior I)، ورمزها (HIL-6).
- مجموعة وثائق الأزهر (Al-Azhar)، ورمزها (HIL-52).

رابـعًا: مجموعة وثائق الشيخ حسنين مخلوف: وثائق متفرقة.

الوثائق المنشورة:

-أعمال مجلس إدارة الأزهر من ابتداء تأسيسه ١٣١٢ إلى١٣٢٢هـــــ، مطبعة مصر، ١٣٢٣هـــ.

-قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١١- قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، الصادر به الأمر العالي بسراي رأس التين في ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـــ/ ١٣ مايو ١٩١١م، المطبعة الأميرية بمصر، ١٩١١م.

-لجنة إصلاح الأزهر المعمور ١٣٢٨هـــ/ ١٩١٠م، المطبعة الأميرية بمصر، ١٩١٠م.

-محمد حسنين العدوي، كلمة في إنشاء المعهد الجديد التابع للجامع الأحمدي، ضمن التقرير الخامس لمشيخة الجامع الأحمدي سنة ١٣٣٠- سنة ١٣٣١، مطبعة محمد محمد مطر بالحمزاوي بمصر.

-مضابط مجلس شورى القوانين، ١٩١٠م.

المخطوطات:

-أبو الوفا المراغي، كلمة تاريخية عن المكتبة الأزهرية، مخطوط بمكتبة الأزهر، رقم ٤٢٩٥ تاريخ، رقم عام ٥٥٢٩٩.

-عبد الكريم الشوكة الموسوي البغدادي، ترجمة حياة حافلة لمولانا الإمام العلامة الشيخ حسنين محمد مخلوف، مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف ببني عدي.

-محمد حسنين مخلوف، القول المبين في حكم المعاملة بين الأجانب والمسلمين، نسخة مخطوطة بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف.

-محمد علي مخلوف، تاريخ بني عدي، تراجم علماء بني عدي، مخطوط بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف.

-محمد بن محمد المراغي الجرجاوي، شذى العرف الندي في ذكر تراجم علماء بني عدي، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٥٨٠١ تاريخ.

-الشيخ محمد حافظ العدوي، ترجمة الشيخ حسنين مخلوف العدوي، ورقة مخطوطة بمكتبة الشيخ حسنين مخلوف.

الرسائل الجامعية غير المنشورة:

-الحسيني حسن حماد، تطور نظم التعليم في الأزهر في الفترة (١٣٢٦- ١٣٨١هـ/ ١٩٠٨- ١٩٦١م) دراسة تاريخية وثائقية، دكتوراه، قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بأسيوط، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

المراجع:

- أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، من الدخيل، دار المعارف، د، ت، ص ٤٩، ٥٠.

- أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، مطبعة مصر، ط ١، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.

- إلياس بن أحمد حسين الشهير بالساعاتي بن سليمان بن مقبول علي البرماوي، إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م.

- ترجمة الإمام الحجة الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي الأزهري، جمعية النهوض بالدعوة الإسلامية، مطبعة المدني، د، ت.

- حسنين مخلوف، مذكرات داعية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، د، ت.

- ذوات عرفان المغربي، هيئة كبار العلماء ١٩١١- ١٩٦١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، رقم ٢٩٢، ٢٠١٢م.

- زكي مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، مكتبة مجاهد بالقاهرة، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م.

- عبد المتعال الصعيدي، تاريخ الإصلاح في الأزهر، صفحات من الجهاد في الإصلاح، الهيئة العامة لقصور الثقافة، الطبعة الثانية، ٢٠١١م.

- فخر الدين الأحمدي الظواهري، السياسة والأزهر من مذكرات شيخ الإسلام الظواهري، مطبعة الاعتماد، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.

- فرج سليمان فؤاد، الكنز الثمين لعظماء المصريين، مطبعة الاعتماد، ١٩١٧م.

-مجلس الوزراء، الأمانة العامة، مكتب الأمين العام، تاريخ وأعمال الوزارات المصرية، بمناسبة العيد المئوي لمجلس الوزراء ١٨٧٨-١٩٧٨، جـ٢، ق١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣م.

-محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي، تيسير التحرير، تحقيق: أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابي الْحلَبِي، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.

-محمد حسنين العدوي، الكلمة الثانية في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٦م.

-محمد حسنين العدوي، كلمة حول مشروع الوقف،١٧ رجب ١٣٤٦هـ/ ١٠ يناير ١٩٢٧م.

-محمد عبده الحجاجي، من أعلام الصعيد في القرن الرابع عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) الإمام القدوة أحمد بن شرقاوي الخلفي، ط ٢، ١٩٩٨م.

-محمود أبو العيون، الجامع الأزهر، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.

-معهد طنطا الأحمدي الثانوي، ذكرى تشريف سمو الجناب العالي الخديوي المعظم عباس حلمي الثاني للجامع والمعهد الأحمدي سنة ١٣٣٢هـ.

-يوسف سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.

-يوسف المرعشلي، نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

الأبحاث المنشورة:

- عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد، موقف الخديو عباس من مسـألة إصلاح الأزهر، بحث مرجعي مقدم للجنة العلمية الدائمة لترقية أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ، جامعة الأزهر، ٢٠١٤م.

الدوريات:

- الأهرام:١٩٠٨، ١٩١١، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩٢٦، ١٩٣٢، ١٩٣٦،١٩٤٢م.
- البلاغ: ١٩٢٧، ١٩٣٦م.
- الفتح: ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.
- مصر: ١٩١٥م.
- المؤيد: ١٩٠٩م، ١٩١٥م.
- المقطم: ١٩١٥، ١٩٣٦م.
- المنبر: ١٩٠٩م.
- وادي النيل: ١٩١٥م.
- الوقائع المصرية: ١٩٠٨، ١٩١١، ١٩٢٣م.